ما شاء الله لا قوة الا بالله

اشتهار

بر ضمائر وقاد و خواطر نقاد در پرده نیست
که درین زمین کساد بازاری علم و فن
جنس نفیس تصحیح معانی و نوع طرایف تنقیح معانی
متاع بی بها ارزد کرمتاع کاسد و کالای فاسد
کثرت اغلاط بعلت قلت جوهریان روشن سواد
از نیم مرده و نادی سر بر زده شاید لفظ جا
خسته شده از تیغ غلط و کوی صحیح که بران رقم
تصحیح اندرین دور که کاسد شده بازار
علوم و بجوی جوهر تصحیح کتب کی نخرد
افسوس غلط ارزان بعلت آن صحت گران گشت
پس مجمع ... دیناری گوهر علوم را
در دم ... جامی چنانچه
شرح جامی در ... المطابع

شرح جامی محشی

برآت درات لباس انطباع
... بوجه کثرت اغلاط ...
... تصحیح آن ...
... رسائل جدیده ...
... مفیده و رسائل ...
... تنقیح آن ...
در معتبر ... ختم ... نمط
... این کتاب ...
... انطباع
... جامی ...
فانون ... ۱۲۸۵ ...
... جدیده و رسائل مفیده ...
بنده ... عبد ...

مطبع صحیح المطابع واقع لکهنؤ مطبوع گردید

[illegible ornamental title]

بسم الله الرحمن الرحيم

النحو نحو البسملة بعنونة البسملة نحو البهملة ونحو الحيللة بعنونة الحمد لله نحو الحيعلة نحوا من رفع الحضر او خفض الغبار ونصب عليها اوتاد الجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال والانعم علينا باعراب النماء في ذلك البناء على وجه الكمال والتصلية الكاملة والتحية الشاملة على نبي الذي جعل شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال في يوم الاهوال وكافية لنجاة العصاة من العقوبة والنكال وعلى آله وصحبه الذين نحوا الناس كافة نحو خيار الدين من ظلمات الغواية والضلال الى ما يبحث عن تركيب انحاء الكلمات وتعريب نحو الاقوال وبعد فيقول العبد الآسى محمد عبد العلي الجتوري المدراسي تجاوز عن جرائمه رب الاناسي ان النحو لغة القصد يقال نحوت نحوه اي قصدت قصده والجهة نحو ومن نحو البيت عامدات اي قاصدات والمثل مثل هذا نحوه اي مثله والنوع يقال هذا على اربعة انحاء اي انواع والطريق مثل هذا النحو السوي اي الطريق المستوي والفصاحة يقال فلان نحوي في الكلام والتعريف نحو نحوت بصري اليه اي صرفت والانحاء نحوه مثل نحيت حنة بصري اي ملته والاعتماد الاعتماد والميل في كل وجه واصطلاحا هو علم ويسمى علم الاعراب ايضا باحث عن معرفة احوال المركبات الموضوعة وضعا نوعيا من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها بكيفية التركيب العربي صحة وسقما اعرابا وبناء افرادا وتركيبا وموضوعه اللفظ الموضوع باعتبار هيأته التركيبية وتاديتها المعانيها الاصلية مطلقا فانه موضوع العلوم العربية ويبحث فيه عن عوارضه الذاتية ويحمل الكلمة والكلام او المركب باسناد اصلي والغرض منه تحصيل ملكة تقتدر بها على ايراد تركيب صحيح وضعا نوعيا لما اراده المتكلم من المعاني وعلى فهم معنى اي مركب كان بحسب الوضع المذكور صيانة للمقال عن الضلال في كلام العرب واقامة للاقوال مقام محاسن الادب واقتدارا على فهمه والافهام به ومباديه المقدمات الحاصلة من تتبع الالفاظ المركبة في موارد الاستعمالات وهي حدود وما يبتنى عليه مسائله كحد المبتدأ والخبر واصول حججها اي اجزاء مثل المسائل كقولهم في حجة رفع الفاعل انه اقوى الاركان والرفع اقوى الحركات ومسائله الاحكام المتعلقة بالموضوع كقولهم الكلمة اما معرب او مبني او جزئه كقولهم آخر الكلمة محل الاعراب او جزئية كقولهم الاسم بسببين يمتنع عن الصرف او عرضيه كقولهم الخبر اما مفرد او جملة او خاصية كقولهم الاضافة تزاحم التنوين ولو بواسطة او وسائط اي ولو كان تعلق الاحكام باحد هذه الامور ثابتا بواسطة او وسائط كقولهم الامر يجاب بالفاء فالامر جزئي من الانشاء والانشاء جزئي من الكلام وهو عبارة المتكلم عن مقصوده من استعمال اللغات وتلك العبارة فعل لساني فلابد ان تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان وان كان في كل امة بحسب اصطلاحاتهم وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك احسن الملكات واوضحها ابانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول ومن المجرور اعني المضاف ومثل الحروف التي تفضي بالافعال الى الذوات من غير تكلف لالفاظ اخرى وليس يوجد ذلك الا في لسان العرب ولذلك نجد كلام العجم في مخاطباتهم اطول مما نقدره بكلام العرب وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم اوتيت جوامع الكلم فصار في تقسيم للحروف والحركات والهيئات اي الاوضاع اعتبار في الدلالة على المقصود وهو في غيرها مفقود ولهذا يقال ان النحو في الكلام كالملح في الطعام لا سيما في لسان العرب احلى من الرطب واشهى من العنب بل هو المرقاة الى ذروة فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهو في الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة وكان ابين من بين العلوم كالقمر بين النجوم ولا يخفى على ذوي النهى شرف هذا العلم في علوم الآداب وشدة مسيس الحاجة اليه في كل باب ان لسان حاله وبيانه ناطق بعلو قدره وشانه

انما النحو قياس يتبع	وبه في كل امر ينتفع
فاذا ما ابصر النحو الفتى	مر في المنطق مرا فاتسع
فاتقاه كل من جالسه	من جليس ناطق او مستمع
واذا لم يبصر النحو الفتى	هاب ان ينطق جبنا فانقطع

فتراه ينصب الرفع وما	كان من خفض ومن نصب رفع
والذي يعرفه يقرأه	فاذا ما شك في حرف رجع
فهما فيه سواء عندكم	ليست السنة فينا كالبدع
يقرأ القرآن لا يعرف ما	صرف الاعراب فيه ووضع
ناظرا فيه وفي اعرابه	فاذا ما عرف اللحن صدع

كيف لا واول من وضع النحو باب مدينة العلم الذي طلعت كلماته البليغة في المشارق والمغارب طلوع النجم في الغياهب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه سبب وضعه عليه السلام له على ما في نزهة الالباء وغيرها ما روى ابو الاسود قال دخلت على امير المؤمنين على بن ابي طالب عليه السلام فوجدت في يده رقعة فقلت ما هذه يا امير المؤمنين فقال اني تاملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء يعني الاعاجم فاردت ان اضع شيئا يرجعون اليه ويعتمدون عليه ثم القى الي الرقعة وفيها مكتوب الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبئ به والحرف ما افاد معنى وقال لي انح هذا النحو واضف اليه ما وقع اليك واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء ثلثة ظاهر ومضمر واسم لا ظاهر ولا مضمر وانما يتفاضل الناس يا ابا الاسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر واراد بذلك الاسم المبهم قال ثم وضعت بابي العطف والنعت ثم بابي التعجب والاستفهام الى ان وصلت الى باب ان واخواتها ما خلا لكن فلما عرضتها على علي عليه السلام امرني بضم لكن اليها وكنت كلما وضعت بابا من ابواب النحو عرضته عليه رضي الله تعالى عنه الى ان حصلت ما فيه الكفاية قال ما احسن هذا النحو الذي قد نحوت فلذلك سمي النحو وروي ان سبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم انه سمع اعرابيا يقرأ لا ياكله الا الخاطئين فوضع النحو ويروى ايضا انه قدم اعرابي في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال من يقرئني شيئا مما انزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم فاقرأه رجل سورة براءة فقال ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابي اوقد بريء الله من رسوله ان يكن الله تعالى بريء من رسوله فانا ابرأ منه فبلغ عمر عليه السلام مقالة الاعرابي فدعاه فقال يا اعرابي اتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا امير المؤمنين اني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يقرئني فاقرأني هذا سورة براءة فقال ان الله بريء من المشركين ورسوله فقلت اوقد بريء الله تعالى من رسوله ان يكن الله تعالى بريء من رسوله فانا ابرأ منه فقال عمر رضي الله عنه ليس هكذا يا اعرابي فقال كيف هي يا امير المؤمنين فقال ان الله بريء من المشركين ورسوله فقال الاعرابي وانا والله ابرأ ممن برئ الله ورسوله منهم فامر عمر رضي الله عنه ان لا يقرئ القرآن الا عالم باللغة وامر ابا الاسود الدؤلي ان يضع النحو وفي رواية ان زياد بن ابيه بعث الى ابي الاسود الدؤلي وقال له يا ابا الاسود ان هذه الحمراء قد كثرت وافسدت من السن العرب فلو وضعت لهم شيئا يقيمون به كلامهم فابى عليه فبعث زياد رجلا وقال له اقعد على طريق ابي الاسود فاذا مر بك فاقرأ شيئا من القرآن وتعمد اللحن فيه فقعد ذلك الرجل على طريق ابي الاسود فلما مر به رفع صوته وقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله فاستعظم ابو الاسود ذلك وقال عز وجه الله تعالى ان يبرأ من رسوله ورجع من فوره الى زياد فقال يا هذا قد اجبتك الى ما سألت ويروى ايضا ان ابا الاسود قالت له ابنته ما احسن السماء فقال لها نجومها فقالت اني لم ارد هذا وانما تعجبت من حسنها فقال لها اذن فقولي ما احسن السماء فحينئذ وضع النحو واول ما رسم منه باب التعجب وزعم قوم ان اول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الاعرج وزعم آخرون ان اول من وضع النحو نصر بن عاصم فاما من زعم ان اول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز فليس بصحيح لان عبد الرحمن اخذ عن ابي الاسود ويقال عن ميمون الاقرن وكذا نصر بن عاصم والصحيح ان اول من وضع النحو علي بن ابي طالب رضي الله عنه لان الروايات كلها تسند الى ابي الاسود وابو الاسود يسند الى علي فانه روي عن ابي الاسود انه سئل فقيل له من اين لك هذا النحو فقال لفقت حدوده من علي بن ابي طالب ثم ابو الاسود هذا هو ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان الدؤلي منسوب الى الدئل بن بكر بن كنانة والدئل على فعل اسم دويبة سمي الرجل بها كان من اكابر التابعين وبصحبة علي رضي الله عنه ومحبته ومحبة اهل بيته من المشهورين وفي ذلك يقول شعر

يقول الارذلون بنو قشير	طوال الدهر لا تنسى عليا
احب محمدا حبا شديدا	وعباسا وحمزة والوصيا
فكم رشدا اصبت وحزت مجدا	تقاصر دونه هام الثريا
فقلت لهم فكيف يكون تركي	من الاشياء ما يحصى عليا
فان يك حبهم رشدا اصبه	وفيهم اسوة ان كان غيا

قال ابو عبيدة معمر بن المثنى وغيره اخذ ابو الاسود الدؤلي النحو عن علي بن ابي طالب رض وذلك مشهور بحيث لا يكون للانكار سبيل اليه ولا يسوغ الاعتماد الا عليه مات رحمه الله تعالى في الطاعون الجارف سنة سبع وستين على ما هو المحكي عن يحيى بن معين وقال يحيى ايضا ويقال انه مات قبل الطاعون وذلك في خلافة ابي خبيب عبد الله بن الزبير وبالجملة اخذ عنه خلائق لا تحصى وجماعات لا تستقصى منهم عنبسة الفيل وميمون الاقرن ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر ثم الآخذون عن هؤلاء جمع جم من الفضلاء الذين تخرج اساميهم عن حد الحصر والاحصاء ثم بقي الامر متسلسلا على هذا الشان قرنا بعد قرن وزمانا بعد زمان الى ان انتهى ذلك الى الخليل بن احمد الفراهيدي زمن الرشيد فهذب الصناعة وكمل ابوابها واخذها عنه سيبويه وفصل تفاريعها واستكثر من ادلتها وشواهدها ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار اماما لكل ما كتب فيها من بعده ثم وضع ابو علي الفارسي وابو القاسم الزجاج كتبا مختصرة ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين اهلها في الكوفة والبصرة المصرين القديمين للعرب وكثرت الادلة والحجج بينهم وتباينت الطرق في التعليم وغزر الاختلاف في الاعراب باختلافهم في تلك القواعد وجاء المتأخرون بمذاهبهم

في الاختصار ونختصر واكثير من ذلك المطول مع استيعابهم لجميع ما نقل كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وامثاله او اقتصارهم على المبادي للمتعلمين كما فعله الزمخشري
في المفصل وابن الحاجب في مقدمته المسماة بالكافية التي شرحها الجامي وهم الائمة الاجلة للنحو واللغة ويكمل هذا الفن الشريف والعلم اللطيف بسعي همتهم العلية ودستهم الجلية
فترتيب السلسلة لطبقات النحاة من اهل المذاهب بعد ابي الاسود هكذا على ما يسود **عنبسة الفيل** هو ابن معدان كان يقال له معدان الفيل وسبب ذلك ان عبد الله
بن عامر كان له فيل بالبصرة وقد استكثر النفقة عليه فاتاه معدان فتقبل نفقته وفضل في كل شهر فكان يدعى معدان الفيل فنشأ عنبسة فتعلم النحو على ابي الاسود وروى الشعر واتب
ابن همرة بن جيدان وروى لجرير شعرا فبلغ ذلك الفرزدق فقال يهجوه ؎ لقد كان في المعدان والفيل زاجر لعنبسة الراوي علي القصائدا مات على ما قيل سنة ثلث
وتسعين **ميمون الاقرن** هو من الآخذين عن ابي الاسود وقد اختلف فيه قال في النزهة ويروى عن ابي عبيدة معمر بن المثنى انه قال اختلف الناس الى عنبسة فكان
ابرع اصحابه ميمون الاقرن وروى ايضا عن ابي عبيدة انه قال اول من وضع النحو ابو الاسود الدؤلي ثم ميمون الاقرن ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن اسحاق ثم عيسى بن عمر
ففي هذه الرواية ميمون الاقرن قبل عنبسة وفي تلك الرواية عنبسة قبل ميمون والله تعالى اعلم مات سنة **يحيى بن يعمر العدواني** يكنى ابا سليمان كان تابعيا وشيعيا
من الشيعة الاولى القائلين بتفضيل اهل البيت من غير تنقيص لذي فضل من غيرهم اخذ النحو عن ابي الاسود وكان ينطق بالعربية المحضة واللغة الفصحى طبيعة فيه غير متكلف
وله مع الحجاج بن يوسف الثقفي حكايات وقصص اوردها القاضي ابن خلكان في تاريخه توفي سنة تسع وعشرين ومائة بخراسان في ايام مروان بن محمد **عطاء بن
ابي الاسود** وكان عالما بالنحو وماهرا فيه طبقته وطبقة يحيى بن يعمر وميمون وعنبسة واحدة توفي سنة **ابو الحارث** هو اخو عطاء بن ابي الاسود المذكور وشقيقه كان ايضا من
المهرة في علوم العربية وغيرها وطبقته ايضا هي طبقة المذكورين من قبل مات سنة **عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي** هو ابو بحر عبد الله كان قيما بالعربية والقراءة اماما
فيهما سئل يونس عن علمه فقال هو والبحر سواء كان يرد كثيرا على الفرزدق ويخطئه في شعره فقال فيه الفرزدق ؎ فلو كان عبد الله مولى هجوته ۞ ولكن عبد الله مولى مواليا
فقال له ابن ابي اسحاق ولقد لحنت ايضا في قولك مولى مواليا وكان ينبغي ان تقول مولى موال كان هو وابو عمرو وعيسى بن عمر في وقت واحد وتوفي قبلهما بالبصرة سنة
سبع عشرة ومائة في ايام هشام بن عبد الملك **عيسى بن عمر الثقفي** كنيته ابو سليمان ويقال ابو عمرو كان ثقة عالما بالعربية والنحو والقراءة قيل هو استاذ سيبويه و
الخليل صنف كتابين في النحو احدهما الجامع والآخر الاكمال وفيهما يقول الخليل بن احمد ؎ ذهب النحو جميعا كله ۞ غير ما احدث عيسى بن عمر ۞ ذاك اكمال وهذا جامع ۞
فهما للناس شمس وقمر ۞ توفي سنة تسع واربعين ومائة **ابو عمرو بن العلاء** اختلف في اسمه فقيل اسمه كنيته وقيل زبان ويدل عليه ما روي ان الفرزدق جاء معتذرا اليه
من اجل هجو بلغه عنه فقال له ابو عمرو ؎ هجوت زبان ثم جئت معتذرا ۞ من هجو زبان لم تهج ولم تدع ۞ اخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي وعنه يونس بن حبيب والخليل
بن احمد وابو محمد علي بن المبارك اليزيدي وغيرهم توفي سنة اربع وخمسين ومائة في خلافة المنصور **الخليل بن احمد** واضع فن العروض هو ابو عبد الرحمن البصري الفرهودي
ويقال الفراهيدي سيد اهل الادب قاطبة في علمه وزهده كان من تلامذة ابي عمرو بن العلاء واخذ عنه سيبويه ونضر بن شميل وغيرهما روي انه كان يقطع العروض فدخل
عليه ولده في تلك الحالة فخرج الى الناس وقال ان ابي قد جن فدخل الناس عليه وهو يقطع العروض فاخبروه بما قال ابنه فقال له ؎ لو كنت تعلم ما اقول عذرتني ۞
او كنت تعلم ما تقول عذلتكا ۞ لكن جهلت مقالتي فعذلتني ۞ وعلمت انك جاهل فعذرتكا ۞ توفي سنة ستين ومائة على اختلاف فيها **سيبويه** هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر
كان اعلم المتقدمين والمتاخرين بالنحو ولم يوضع فيه مثل كتابه وكان من اهل فارس من البيضاء ونشأ بالبصرة اخذ عن الخليل بن احمد ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر
وغيرهم وبرع في النحو وعنه ابو الحسن الاخفش وكان اكبر سنا منه وقطرب وغيره وله سير الى بغداد من البصرة ومناظرة فيها مع الكسائي مشهورة مات في ايام الرشيد على ما قيل
سنة احدى وستين ومائة وقيل غير ذلك **علي بن حمزة الكسائي** ابو الحسن احد القراء السبعة كان اماما في النحو واللغة والقراءات له كتب كثيرة وكان يعلم الرشيد وابنيه
اخذ عن ابي جعفر الرواسي ومعاذ الهراء وعنه ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء وابو عبيدة القاسم وجماعة له مع ابي محمد اليزيدي وغيره مجالس ومناظرات ذكرها ارباب التراجم
قال عبد الرحيم بن موسى قلت للكسائي لم سميت الكسائي قال لاني احرمت في كساء وقيل في ذلك غير ذلك توفي سنة تسع وثمانين ومائة بالري وكان قد خرج الى صحابة
هارون الرشيد وقيل مات بطوس والله تعالى اعلم **الاخفش الاوسط** هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي احد ائمة العربية وكان من نحاة البصرة اخذ النحو عن سيبويه
وكان اكبر منه وكان يقول ما وضع سيبويه في كتابه شيئا الا وعرضه علي وهو الذي زاد في العروض بحر الخبب وكان صغير العينين مع سوء بصرهما وهذا معنى الاخفش وكان يقال له الاخفش
الاصغر فلما ظهر علي بن سليمان المعروف بالاخفش ايضا صار هذا اوسطا توفي سنة خمس عشرة ومائتين وقيل غير ذلك **الفراء الكوفي** ابو زكريا يحيى بن زياد كان ابرع الكوفيين
واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب وانما قيل له فراء ولم يكن يعمل الفراء ولا يبيعها لانه كان يفري الكلام ذكر ذلك السمعاني في كتاب الانساب قال الخطيب كان محمد
بن الحسن الفقيه ابن خالة الفراء وكان الفراء يوما جالسا عنده فقال الفراء قل رجل انعم النظر في باب من العلم فاراد غيره الا سهل عليه فقال له محمد يا ابا زكريا قد انعمت النظر

فی العربیة فاسألک عن باب من الفقه فقال هات علی برکة الله تعالی قال ما تقول فی رجل صلی فسها فسجد سجدتین للسهو فسها فیهما ففکر الفراء ساعة ثم قال لا شیء علیه فقال له محمد ولم قال لان التصغیر عندنا لا تصغیر له وانما السجدتان تمام الصلوة فلیس للتمام تمام فقال محمد ما ظننت آدمیا یلد مثلک توفی الفراء سنة سبع ومائتین فی طریق مکة وعمره ثلث وستون سنة رحمه الله تعالی کذا فی وفیات الاعیان **صالح بن اسحاق الجرمی** ابو عمر کان فقیها عالما بالنحو واللغة وهو من البصرة وقدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش وغیره ولقی یونس بن حبیب ولم یلق سیبویه واخذ اللغة عن ابی عبیدة وابی زید الانصاری والاصمعی وطبقتهم وکان دینا ورعا حسن المذهب صحیح الاعتقاد روی الحدیث وله فی النحو کتاب جید یعرف بالفرخ معناه فرخ کتاب سیبویه وناظر ببغداد الفراء ویروی انه اجتمع ابو عمر الجرمی والاصمعی فقال الجرمی للاصمعی کیف تصغر مختار فقال مخیتیر فقال الجرمی اخطأت انما هو مخیّر او مخیتار وقیل کان یلقب بالنباح بالجیم لکثرة مناظرته فی النحو ورفع صوته فیها فان النباح هو الرفیع الصوت مات رحمه الله تعالی سنة خمس وعشرین ومائتین علی ما فی وفیات الاعیان فی خلافة المعتصم **المازنی البصری** ابو عثمان بکر بن محمد بن عثمان کان امام عصره فی النحو والادب اخذ الادب عن ابی عبیدة والاصمعی وابی زید الانصاری وغیرهم واخذ عنه ابو العباس المبرد وبه انتفع وله عنه روایات کثیرة ومما روی عنه انه قال قرأ علی رجل کتاب سیبویه فی مدة طویلة فلما بلغ آخره قال لی اما انت فجزاک الله خیرا واما انا فما فهمت منه حرفا وله قصة ایضا وقعت بحضرة الواثق تتعلق باعراب رجلا فی قول العرجی ؎ اظلوم ان مصابکم رجلا + اهدی السلام تحیة ظلم + ذکرها ابن خلکان وغیره توفی المازنی سنة تسع واربعین ومائتین وقیل ثمان واربعین وقیل ست وثلثین ومائتین بالبصرة **المبرد البصری** ابو العباس محمد بن یزید کان شیخ اهل النحو والعربیة والیه انتهی علمها بعد طبقة ابی عمر الجرمی وابی عثمان المازنی کان من اهل البصرة واخذ عن ابی عمر وابی عثمان المذکورین وابی حاتم السجستانی وغیرهم وکان یعول علی المازنی وعنه الصولی ونفطویه وغیرهما من الائمة قال ابو عبد الله المفجع کان المبرد لعظم حفظه اللغة واتساعه یتهم فتواضعنا علی مسألة لا اصل لها نسأله عنها لننظر کیف یجیب وکان قبل ذلک تمارینا فی عروض بیت الشاعر ؎ ابا منذر افنیت فاستبق بعضنا + حنانیک بعض الشر اهون من بعض + فقال قوم هو من البحر الفلانی وقال آخرون هو من البحر الفلانی فقطعناه وتردد علی افواهنا تقطیعه ومنه ق بعضنا فقلت له ایدک الله تعالی ما القبعض عند العرب فقال القطن یصدق ذلک قول الشاعر ؎ کان سنامها حشی القبعضا + قال فقلت لاصحابی ترون الجواب والشاهد ان کان صحیحا فهو عجب وان کان اختلق الجواب فی الحال فهو اعجب توفی رحمه الله تعالی سنة ست وثمانین وقیل خمس وثمانین ومائتین ببغداد **الزجاج النحوی** ابو اسحق ابراهیم بن محمد بن السری بن سهل کان من اکابر اهل العربیة وکان حسن العقیدة جمیل الطریقة صاحب اختیار فی النحو والعروض اخذ الادب عن المبرد وثعلب رحمهما الله تعالی وعنه ابو علی الفارسی وکان یخرط الزجاج ثم ترکه واشتغل بالادب فنسب الیه واختص بصحبة الوزیر عبید الله بن سلیمان بن وهب وعلم ولده القاسم الادب ولما استوزر القاسم بن عبید الله افاد بطریقه مالا جزیلا روی عن علی بن عبد العزیز الطاهری قال اخبرنا ابو محمد الوراق جار لنا قال کنت بشارع الانبار وانا صبی یوم نیروز فعبر رجل راکب فبادر بعض الصبیان فقلب علیه ماء فانشأ یقول وهو ینفض رداءه ؎ اذا قل ماء الوجه قل حیاؤه + ولا خیر فی وجه اذا قل ماؤه + فلما عبر قیل لنا هذا ابو اسحاق الزجاج توفی رحمه الله تعالی یوم الجمعة تاسع عشر جمادی الآخرة سنة عشر وقیل سنة احدی عشرة وقیل سنة ست عشرة وثلثمائة ببغداد وقد اناف علی ثمانین سنة **ابن السراج** ابو بکر محمد بن السری بن سهل النحوی کان احد المشاهیر من الائمة المجمع علی فضله ونبله وجلالة قدره فی النحو والادب اخذ الادب عن ابی العباس المبرد والیه انتهت الریاسة فی النحو بعده واخذ عنه جماعة من الاعیان منهم ابو سعید السیرافی وعلی بن عیسی الرمانی وغیرهما ونقل عنه الجوهری فی کتاب الصحاح فی مواضع عدیدة وله التصانیف المشهورة فی النحو منها کتاب الاصول جمع فیه اصول العربیة وهو من اجود الکتب المصنفة فی هذا الشان وکان یلثغ فی الراء فیجعلها غینا فاملی یوما کلاما فیه لفظة بالراء فکتبوها عنه بالغین فقال لا بالغار بالغار یرید بالراء وجعل یکررها علی هذه الصورة قال ابو الفتح عبید الله بن احمد النحوی توفی ابو بکر بن السراج یوم الاحد لثلث لیال بقین من ذی الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة فی خلافة المقتدر بالله تعالی **ابن درستویه الفارسی** ابو محمد عبد الله بن جعفر کان احد النحاة المشهورین والادباء المذکورین اخذ عن ابی العباس المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتیبة وعنه جماعة من الافاضل کالدارقطنی وغیره کان نسوبا واقام ببغداد الی حین وفاته والف کتبا فی غایة الجودة والاتقان منها تفسیر کتاب الجرمی والارشاد فی النحو کان ابوه من کبار المحدثین واعیانهم وسئل البرقانی عن ابن درستویه فقال هو ضعیف لکن قال الخطیب وفی هذه الحکایة نظر توفی یوم الاثنین لتسع بقین من صفر وقیل لست بقین منه سنة سبع واربعین وثلثمائة ببغداد فی خلافة المطیع **محمد بن مرزبان** احد من اشتهر وعلا قدره کان قیما بالنحو اخذ عن المبرد واکثر بعده عن الزجاج واخذ عنه الفارسی والسیرافی وکان ضنینا لا یقرئ کتاب سیبویه الا بمائة دینار وکان مع علمه ساقط المروة سخیفا له شرح کتاب سیبویه لم یتم توفی سنة ٣٤٥ **ابو علی الفارسی** الحسن بن احمد بن عبد الغفار کان من اکابر ائمة النحو وامام وقته ولد بمدینة فسا من اعمال فارس ولذلک یقال له الفسوی ایضا اخذ عن ابی بکر بن السراج وابی اسحاق الزجاج وعلت منزلته فی النحو حتی فضله کثیر من النحویین علی ابی العباس المبرد وقال ابو طالب العبدی ما کان بین سیبویه وابی علی افضل منه واخذ عنه جماعة من حذاق النحویین کابی الفتح بن جنی وعلی بن عیسی الربعی وابی طالب العبدی وابی الحسن الزعفرانی وغیرهم قال عضد الدولة انا غلام ابی علی الفسوی فی النحو وصنف له کتاب الایضاح والتکملة فی النحو وقصته فیه مشهورة کذا قال ابن خلکان وجرت بینه وبین

ابي الطيب المتنبي بوخس قيل وكان متهما بالاعتزال توفي يوم الاحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر وقيل ربيع الاول سنة سبع وسبعين وثلثمائة ببغداد في خلافة الطائع لله تعالى

السيرافي النحوي ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان كان من اكابر الفضلاء واماثل الادباء ذا باع طويل في العربية وكان من اعلم الناس بنحو البصريين صنف تصانيف كثيرة كـ
شرح كتاب سيبويه ولم يكن احد يسبقه الى مثله قيل كان لا ياكل الا من كسب يده ينسخ وياكل منه وكان بينه وبين ابي الفرج الاصبهاني صاحب كتاب الاغاني ما جرت العادة بمثله بين
الفضلاء من التنافس فعمل فيه ابو الفرج لست صدرا ولا قرأت على صدر ولا علمك البكي بشان لعن الله كل نحو وشعر وعروض يجيء من سيراف، والسيرافي نسبة الى مدينة سيراف
من بلاد فارس على ساحل البحر توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة ببغداد **علي بن عيسى الرماني** ابو الحسن من كبار النحويين قيل اصله من سر من رآى اخذ الادب عن
ابي بكر بن السراج وابي بكر بن دريد وروى عنه ابو القاسم التنوخي وابو محمد الجوهري وغيرهما كان متفننا في العلوم النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة وكان يمزج كلامه بالمنطق حتى قال
ابو علي الفارسي ان كان النحو ما يقوله ابو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء وان كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء قال ابن خلكان في نسبة الرماني يجوز ان تكون الى الرمان وبيعه ويمكن
ان تكون الى قصر الرمان وهو قصر بواسط معروف وقد نسب الى هذا خلق كثير ولم يذكر السمعاني ان نسبة ابي الحسن المذكور الى ايهما توفي رحمه الله تعالى سنة اربع وثمانين وقيل
اثنتين وثمانين وثلثمائة في خلافة القادر بالله تعالى **عثمان بن جني** ابو الفتح الموصلي كان من حذاق اهل الادب واعلمهم بعلم النحو والتصريف صنف فيهما كتبا ابدع فيها ولم يكن في شيء
من علومه اكمل منه في التصريف فانه لم يصنف احد في التصريف ولا تكلم فيه احسن ولا ادق كلاما منه اخذ عن ابي علي الفارسي وصحبه اربعين سنة وكان سبب صحبته اياه مسالة تصريفية
فحذا ذلك على التبحر والتدقيق فيه واخذ عنه ابو القاسم الثمانيني وابو احمد عبد السلام البصري وابو الحسن علي بن عبد الله السمسمي وغيرهم قيل كان ابوه جني مملوكا روميا لسليمان بن فهد
بن احمد الازدي وجني بكسر الجيم وتشديد النون وبعدها ياء كذا قال ابن خلكان في تاريخه توفي ابن جني يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة ببغداد في خلافة
القادر **الجرجاني** عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي الشافعي كان من اكابر النحاة وائمة المعاني والبيان اخذ عن ابن اخت ابي علي الفارسي ولم ياخذ عن غيره وكان بجرجان و
لم يخرج منه ولم يسافر الى بلد قيل شرح كتاب الايضاح لابي علي المذكور فبلغ عشرين مجلدا ومن تصانيفه الجمل والعوامل وغيرهما توفي سنة ٤٧١ كذا قيل **الزمخشري الخوارزمي** ابو القاسم
محمود بن عمر كان امام عصره من غير مدافع تشد اليه الرحال في فنونه اخذ الادب عن ابي منصور وكان قد سافر الى مكة حرسها الله تعالى وجاور بها زمانا فصار يقال له جار الله لذلك
كان معتزلي الاعتقاد متظاهرا به حتى نقل عنه انه كان اذا قصد صاحبا له واستاذن عليه في الدخول يقول لمن ياخذ له الاذن قل له ابو القاسم المعتزلي بالباب له تصانيف بديعة منها
كتاب المفصل في النحو وكان يزعم انه ليس في كتاب سيبويه مسالة الا وقد تضمنها هذا الكتاب توفي بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة سنة ثمان وثلثين وخمسمائة **ابن الحاجب النحوي**
ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر ياتي شرح احواله فيما بعد فانتظره **ابن مالك الطائي** محمد بن عبد الله جمال الدين الجياني الشافعي نزيل دمشق كان امام النحاة وحافظ اللغة
ماهرا في القراءة وعللها اما اللغة فكان اليه المنتهى في الاكثار من نقد غريبها والاطلاع على وحشيها واما اشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكان الائمة الاعلام يتحيرون فيه و
يتعجبون من اين ياتي بها سمع بدمشق من السخاوي والحسن الصباح وجماعة واخذ العربية عن غير واحد وصرف همته الى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق و
كان افاضلي بالعادلية وكان اماما شيعه قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان الى بيته تعظيما له صنف التصانيف المشهورة منها الالفية المشهورة وهي اكثر تداولا عند الطلبة توفي ثاني عشر شعبان
سنة اثنتين وسبعين وستمائة رحمه الله تعالى **ابن هشام الحنبلي** عبد الله بن يوسف بن احمد صاحب كتاب مغني اللبيب عن كتب الاعاريب كان منفردا بالفوائد الغريبة والمباحث
الدقيقة متقن العربية فاق الاقران بل الشيوخ قال ابن خلدون مازلنا ونحن بالمغرب نسمع انه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه وكان كثير المخالفة
لابي حيان شديد الانحراف عنه صنف مغني اللبيب اشتهر في حياته واقبل الناس عليه قيل تفقه للشافعي ثم تحنبل وذلك قبل موته بخمس سنين وممن لزم الشهاب عبد اللطيف بن
المرحل وسمع على ابن حيان وحضر دروس التاج التبريزي تخرج به جماعة من اهل مصر وغيرهم توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة هذا هو الذي انتهت اليه
رياسة سلسلة الطبقات كما في كتب الوعاة وتواريخ النحاة اما ابن الحاجب المذكور فهو الملقب بجمال الملة والدين الفقيه المالكي الاصولي قال الذهبي كان ابوه جنديا كرديا حاجبا للامير عز الدين
موسك الصلاحي واشتغل بتحصيل العلوم في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن واخذ القراءة عن الشاطبي وقرا بالسبع على ابي الجود وسمع من البوصيري وجماعة وتفقه على ابي منصور الابياري وغيره
وتادب على ابن البنا ولزم الاشتغال حتى برع في الاصول والعربية واتقنها غاية الاتقان وكان من اذكياء العالم ثم قدم دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية واكب
الفضلاء على الاشتغال عليه والاخذ عنه وقد خالف النحاة في مواضع واورد عليهم اشكالات والزامات مفحمة يعسر الجواب عنها وقال ابن خلكان جاءني مرارا بسبب اداء شهادات
وسالته عن مواضع في العربية مشكلة فاجاب ابلغ اجابة بسكون كثير وتثبت تام ومولده آخر سنة سبعين وخمس مائة في بلد اسنا من اعمال القوصية بالصعيد الاعلى من مصر القاهرة ثم
رحل الى الاسكندرية ليقيم بها فلم تطل مدته هناك ومات بها ضاحي نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارجا من باب البحر وصنف في الفقه مختصرا و
في الاصول مختصرا آخر اكبر منه سماه المنتهى وفي الصرف شافية وشرحها وفي النحو كافية وشرحها وافية والامالي في مجلد ضخيم والايضاح شرح المفصل وفي العروض قصيدة غراء الى غير ذلك

وكل مصنفاته في غاية الحسن والافادة ومُرزقت قبولاً تاماً حسنها وحبّرالتها لاسيما الكافية لان الناس قد اعتنوا بها اشد الاعتناء وقد اكبوا عليه كبّين لولاء وقد تلقته الامة بالقبول وحرّر شروحها العلماء الفحول فمن احسن شروحها اشتمالاً واعمّها على طرز المعقول استدلالاً الفوائد الضيائية التي اجلّ من ان تعرف واعلى من ان توصف قد تداولتها الاذكياء من الطلاب وجعلوها فيما بينهم مرجعاً من كل باب سار ذكرها في الامصار والاقطار مسير الصبا والامطار بل سير الاخبار والامثال وضربت اليها آباط الآبال كيف لا ومؤلفها الجامع لانواع العلوم معقولها ومنقولها الحاوي لاصناف الفنون فروعها واصولها شرب كأساً دهاقاً من رحيق التحقيق ووصل الى غاية القصوى برفيق التوفيق الفاضل الحبر الطامي مولانا الشيخ عبد الرحمن بن احمد الجامي ولقبه الاصلي عماد الدين والمشهور نور الدين وتخلصه في الشعر جامي كما يشير اليه بالفارسية بقوله قدس سره السامي ؎

مولدم جام ورشحۀ قلمم	جرعۀ جام شيخ الاسلامي ست
لاجرم در جريدۀ اشعار	بدو معنى تخلصم جامي ست

فالمراد من شيخ الاسلام والده احمد الجامي بن محمد الدشتي من دشت اصفهان وهو علم الحلة وتعلم الصرف والنحو من ابيه ثم قدم هراة وحضر لدن العلامة جنيد وقرأ عليه شرح المفتاح والمطول ثم حضر في حلقة درس خواجه علي السمرقندي من كمّل تلامذة السيد الشريف الجرجاني ثم بدرس الشيخ محمد الجاجرمي من سلسلة تلامذة العلامة سعد الدين التفتازاني ثم استفاض لفيض صحبة قاضي الروم وغيرهم من الفضلاء بحور العلوم والكملاء كنوز الفهوم وولد ثالث وعشرين من شعبان سنة ٨١٧ سبع عشرة وثمان مائة وقت العشاء بجام من قصبات خراسان وكان تفنناً فطيناً في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة بلغت مبلغ اربعة وخمسين بحسب اعداد تخلصه جامي وهذا من قبيل كراماته اثر الهامي فتفصيلها تفسير الى قوله تعالى فاياي فارهبون وترجمة اربعين حديثاً وشرح حديث ابي رزين لقيط العقيلي الصحابي وشواهد النبوة ونفحات الانس وشرح فصوص الحكم ونقد النصوص في شرح نقش الفصوص والطريقة النقشبندية واشعة اللمعات واللوامع وشرح القصيدة التائية وشرح رباعيات اللوائح وشرح البيتين الاولين من المثنوي المعنوي للمولوي الرومي وشرح بيت امير خسرو الدهلوي ومجموعة كلمات خواجه محمد پارسا ورسالة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء ورسالة في وحدة الوجود ورسالة في اسئلة الهندستان واجوبتها ومناقب المولوي الرومي ورسالة لا اله الا الله ورسالة مناسك الحج ورسالة اعتقاد نامه والفوائد الضيائية في شرح الكافية المعروف بشرح جامي والصرف المنظوم والمنثور وشرح اشعار مائة عامل منظوم وشرح مفتاح الغيب ومثنوي طرح نوي وسلسلة الذهب وآلبسال وتحفة الاحرار وسبحة الابرار ويوسف زليخا وليلى مجنون وخردنامۀ اسكندري والديوان الاول والثاني والثالث والرابع واربع رسائل في المعمى الكبير والمتوسط والصغير والاصغر ورسالة في العروض ورسالة في القوافي ورسالة في الموسيقى وبهارستان على نمط گلستان وفي الادبيات والمنشآت رسالتان الكبرى والصغرى ورسالة في الهياة ورسالة في الاصطرلاب ورسالة في المنطق وحاشية على المفتاح وهدية الخلان في لطائف البيان وصحب اكثر المشايخ الصوفية واستفاد من سعد الدين الكاشغري واخذ منه الطريقة النقشبندية واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندي وكان من معتقديه سلطان حسين ومير علي شير وينتهي نسبه الشريف من الابوين الى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله الاكرم وفاته بهراة سنة ٨٩٨ ثمان وتسعين وثمان مائة ودفن في مشهدها ولما توجهت الطائفة الطاغية الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه ضياء الدين يوسف جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ولما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب فلهم الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال والعذاب وقد تشرف بالحج والزيارات وعاد الى الوطن بالبركات والمبرات ولما وصل عمره الشريف الى احدى وثمانين سنة بعدد لفظ كاس حضرته الوفاة فتوفي قدس سره في الثامن عشر من محرم الحرام سنة ٨٩٨ ثمان وتسعين وثمانمائة بالباقيات الصالحات ادخله الله تعالى بحبوحة الجنات فظهر تاريخ وفاته من آية القرآن ومعجزاته وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا فنظمه بعض الادباء بصنعة التلميح والصنيع البديع ؎

جامي كه بود دبلبل جنت بشوق رفت	في روضة مخلد قارضها السما
كلك قضا نوشت بدروازۀ بهشت	تاريخه وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ٨٩٨

ولكن هذا الآسي المدراسي جعله عربيا خالصاً في النظم الكافي بثلاث القوافي مع لطف مناسباته وحسن تشبيهاته ؎

جاميٌ الذي هو راحٌ بجامٍ منا	كالروح كان في جسد القبر كامناً
قد مات بالهرات وقد حلّ بالحرم	ارّختُه وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ٨٩٨

وقد لخص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكبر مآخذه الشرح الهندي للقاضي ملك العلماء شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادي صاحب متن ارشاد النحو المتوفي سنة ٨٤٩ كما سنح لي ذلك عند المقابلة في عدة مواضع فلا مجال للانكار منكر فيه حينئذ ولا النزاع منازع مع زيادات من تلقاء نفسه لا تكون الزيادة عليها في لطف التحرير تهذيباً وحسن التسطير ترتيباً كم من فوائد فيه من قول دقيق لا اطلاع على اسرارها الا واحداً بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يرتشف من انهارها الا وارد بعد وارد فاليه اشار القائل بالفارسية ؎

كم از عضدي نميدانيم شرح مولوي جامي	كه حيران شد بهر يک نکته اش صد فاضل نامي
ولذا كان متداولاً في الدرس	

في لغات العرب ... جام اسم اناءٍ ... وبلدة بخراسان ... شيخ الاسلام ... اسماعيل جامي ... سليمان جامي ... ابو نصر احمد جامي ... [illegible]

تحقيقا واعتبارا وقد انطبع في اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتنار الطابعين بتصحيح الكاتب وتنقيح الحروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح متداخلة لا تميز بينها بهذا الارتباك الناسد والالتباك الكاسد بل مع قطع النظر عن الضرر المذكور شيح لها وخرج بها بعض الهوامش القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدر في المعاني المقصور وظهر في المباني القصور فاشتدت رغبات الطلاب في تصحيح الكتاب حتى حملوني على ان اكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب وارفع عن محاسن خرائد مبانيه الحجاب فشمرت ذيلي عن ساق الجد ولم آل في دفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور بقدر مقدور وجهدت تمييز العبارات المرتبكة والالفاظ الملتبكة تمييز اللباب عن القشور وتفريق اللقى من المقصور ولم آل جهدا في المراجعة الى النسخ القديمة الصحيحة القليلة باخذ ما صفا من الصواب وطرح ما كدر من الارتياب فاتحا الابواب لدقائق على طلاب الكمال وكاشفا للمواضع التي فيها الاشكال من القيل والقال وقد صدت تسهيل الحواشي المشكلة وتذليل الهوامش المحتملة مع اصلاح ما فسد وترويج ما كسد كما يعرف ذلك الناقد البصير لا الطاعن الضرير الآن التجيج من شين التقزم والابلج من شان الطغام لكن لم يتيسر لي لضيق الوقت مهلة لمطالعة ليعني ما اخذ الحواشي فلهذا بقي في الهوامش منه من الغواشي وانا معذور فيه وانما الطعن من دين السفيه ثم زوّنت الفهرس بحسن تقسيم الجدول اللطيف الذي هو اغنى من العقيان والصريف وحررت على الحاشية من كل صفحة مضمونها الملخص في الجدول المربع بالتزام ثلثة سطور على طرز جديد وحسن مزيد لم ينسج على منواله احد الى الآن ولم يستنبح بذا المنهج واحد في سابق الزمان وزبرت الحركات الضرورية باعمال الفكر والروية تقريبا للمعاني الكتاب الى افهام الطلاب مع وضع رموز المسلسلات والضمائر العائدة نظرا الى كثير النفع والفائدة تحوم حوم المعنى وتروم روم المعنى ووشحته بابيات حسنة عند ارباب الطالف مستحسنة مشتملة على تاريخ البديع في صنعة الترصيع وذلك قبل هذا الارتسام بعدة سنين وعوام وهي ان كانت بعيدة لكنها من اطناب النظم وتناسق ما يجري به القلم من محسنات الكلم وهي هذه

شکری خدای سامی در مطبع نظامی	شد طبع شرح جامی با متن نیکنامی	الدرّ في الانام كالدرّ في الطعام	والنحو في الكلام كالملح في الطعام
ای خوبان بشارت کاین نسخه بلاغت	مطبوع شد بصحت باصد خوش انتظامی	از طبع شد مجلّی باصد جلا مجلّی	لیلای حسن معنی سلمای خوش کلامی
مطبوع یک قلم شد این شرح تا رقم شد	در حسن خط علم شد از وی تبان نامی	بنمود رخ معانی از پردۀ مبانی	شد محو نقش مانی زین نقش ارتسامی
هر حرف در صفائی مرآت رونمائی	بنمود چنین ضیائی در نامهای نامی	ثانی زاول اولی هست امتیاز اشیا	از ضد یک دگر جون پختگی ز خامی
منظور در نواظر محظور در خواطر	مستور در ضمائر مشهور در ماسامی	مامول جان ودلها محصول آب وگلها	محمول نور وضلها مقبول خاص وعامی
سرچشمۀ ظهورش جاری ز رنگ طورش	شد موج زن سطورش مانند بحر طامی	نازم که ماه وناهید تا این سواد را دید	خواهد بمهر خورشید از وی خط غلامی
نقش ونگار دلکش خواهد ز ناظر پیشش	چون نو عروس مهوش در رونما سلامی	از آبشار شکش ز موج آب رنگش	بردند بی درنگش لب تشنگان جامی
نثرش ز نثره برتر شعرش چو شعری انور	خطش چو خط محور نقشش بلند نامی	هر سطر رشک سنبل هر حرف رشک گل	هر نقطه ساغر مل از درد تیغ کلک جامی
هر صفحۀ اش که دید تابنده چو خورشید	مانند صبح امید ، ومی ونیز شامی	گلزار بی خزان ست مقصود نکویان ست	باغ وبهار جان ست این گلشن دوامی
شد دلربا خطیبا از نوخطان خوش رو	چون ماه نو برابر وزدیده تمامی	متنش چو مرغزاری شرحش چو نو بهاری	صفحش چو آبشاری در باغ شادکامی
چون طالبان شنیدند از هر طرف دویدند	بانقد جان خریدند این گوهر گرامی	بنگر که نغز واعلی آسی چه خوش بگفتا	تاریخ او بحسنی شد طبع شرح جامی

حتى جار بعد الانطباع في هذا المطبع المبارك بفضل الله تعالى وتبارك بحيث اختاره الاعيان وتلقوه بالمدح والاستحسان وطفق الطلاب يسارعون اليه ويتهافتون عليه كانهم ظفروا البضاعة المنشودة وبقية النفسم المفقودة وذلك لاشتماله على الفوائد الرائقة مما خلت عنه النسخ المطبوعة السابقة فهذا بيان التصحيح لبنايته من تنقيح آبائيان طبع الكتاب وتحليته بما يطرب الطلاب فما يخفى على المتنزهين في رياض هذه الصحائف السارحين لانظار في مسارح هذه الظرائف الطرائف ان هذا الكتاب النافع الجامع الزهي الطري الغني عن التلقيب بانواع الالقاب لغني بحماقة الطلاب عن التعابير الجوارح في اعمال الزبر الفخام والاداب وان كان اكتسي برد الارتسام وحلل الانطباع تحت ادارة هذا الفقير البالغ مرة غب مرة وكان يساغ لقالب الطباع اللامع كالبدر الطالع كرة بعد كرة بتعرف نفائس الاوقات وكرائم الساعات في تصحيح مبانيه وكشف اللثام عن محيا معانيه مع تزيينه بصنوف محاسن صناعات الطبع بحيث ينقش للرائي اعلام الافراح في الواح الطبع الى ان بلغ تعداد نسخه المطبوعة خمسة عشر الاف عدا وتفرق كلها في النواحي والاطراف جدا وابتاعها الراغبون حيث لم يبق واستابه بعدما كانوا يعدون اليه اعناقهم ما لكن ما من قرة لا يحتمل الآونة انا فيها من المحاسن والفوائد ما لم يكن في السابقة حتى ارينا قبل هذه المرة في المرة الثالثة ما لم يرحتى الساعة بل ولم يخطر على قلب بشر من طالبي هذه الصناعة حتى تدبرنا في كشف اسراره ورفع استاره ودفع غباره ورد شناره واشارة نوره من ناره واظهار ما لابد من كشفه واظهاره وفي هذه المرتبة جهدنا جهد الجهيد بحيث لا ينكره ولا يجحده احد الا ان يكون مخالفنا او عنيدا وصرفنا واتينا في تهذيب ما بين الاسطار وما على الحواشي من الهوامش والحواشي بذرج ما يرفع الغواشي منها وطرح ما هو من الحواشي بما يبث على السابق ويزيد بكثير وشمرنا ذيلنا عن ساق جدنا واجتهادنا حق التشمير ثم لم نقتصر على ذلك

بل اردنا توسیع دائرة عموم النفع علی الطلاب لما رأینا مسیس الحوائج الماسة ودعاء الدواعی الداعیة الی ذلک اشد فی ہذا الباب فاودعناه کتابا مستقلا کالاکل عقد العونیات کافلا وذلک حاشیة ابراہیم بن محمد بن عرب شاہ عصام الدین الاسفرائینی التی کونہا انفع شئی فیما ہنالک واجمع معلوم بالعلم الیقینی بحذف حواشیہ المکررة الموجودة من قبل فی الکتاب لئلا یلزم التکرار المحض الذی لایجدی نفعا للطلاب کما یکون محض ایداع بل کان فیہ نوع ابداع ایضا واختراع لاجل الانتفاع وانا نقیل کل اقوال ماخوذة منہا قد وضعنا علامة ہی علامة الصحیفة ہکذا (ص) ورقمنا علی ذلک ارقاما ہندسیة للصحائف فوقہا والسطور تحتہا وکتبنا لفظة قولہ فی الحاشیة بخط ممتاز جلی وعلی اول جل الاقوال الماخوذة فی الشرح لفظة (عصـ) بخط خفی لیتبادر الی الاذہان بل ولیعلم بالعیان ان العصام المحشی قد اخذ ہذا القول من بین الاقوال وتکلم علیہ وان ذلک فی صفحة کذا وسطر کذا لیسہل الرجوع الیہ فہذا ونحوه مما اتینا بہ فی الطبعة السابقة من الفوائد العجیبة والمحاسن الغریبة تزیینا للکتاب وتوفیر المنافع الطلاب اما الطبعة الحاضرة التی ہی فی البہجة والرواء کالروضة الناضرة تروق بہا الباصرة وترتاح لہا القلوب الحائرة وتبتغی العیون الیہا ناظرة فیا لہا من طبعة فاقت الطبعات حسنا بدیعا وبلغت من التلقی بالقبول مقاما رفیعا نالت بما تحوی من المزایا السنیة مرتقی منیعا فکانہا ملیحة ذات غنج ودلال سلبت عقول الابطال بما حوتہ من فائق الجمال وفعلت بفحول الرجال ما تفعل بہا الراح السلسال او انہا حدیقة مونقة ذات اغصان مورقة متمایلة الاشجار متضاحکة الازہار تسجع فیہا السواجع بما یلقی الیہ السامع المسامع وتصیح فیہا الحمائم والبلابل بما یذہب ما بالبال من البلابل کیف لا وقد اضفنا الیہ فی ہذہ المرة رسالة اخری جدیدة التی ہی اغلی من الفریدة واحلی من العصیدة بل والذ من وصال الخریدة واشہی من عناق الودیدة لما تضمنت من التعلیمات المفیدة بالطرق السدیدة ولعمری انہا رسالة مبتکرة ملائی من اخائر الفوائد وذخائر العوائد التی لم یسمعہا الآذان علی طول الزمان ولم تلمع علی خاطر انسان مدی ہذا الاوان تہدی لسلاک سبل موارد الکلام نحوا سویا وتستبیح ما یعتریہم من الاوہام فی ذلک من اصلہا وتجعلہا نسیا منسیا وکل ذلک لیعم الفائدة ویشمل العائدة ولیسہل لطالب التحقیق الغائص فی اعماق التدقیق ما ہو المحض المحوض والحق الحقیق ولا یبقی کالحباری فی الصحاری حیث لا یہتدی نحو طریق ولا نحو رفیق وہی لصاحب القریحة الجیدة ذی الاخلاق السنیة الحمیدة الذی یحج الیہ ویقصد من المنازل البعیدة مع احتمال المشاق الشدیدة لبراعتہ فی الفنون العدیدة وکفی بہذہ الرسالة علی ذلک شہیدة اعنی امام الادباء مقدام الخطباء العریف الغطریف صاحب الظریف للادیب الظریف مولانا الاجل ومقتدانا الاکمل السمیدع الافضل والہمیسع الاجل الحافظ الحاج الشیخ عبد الاول وفقہ اللہ عز وجل لما یحبہ ویرضی من العمل وبلغہ ما اراد وما سأل ویسّر لہ الطریق الیہ وسہل فالحمد للہ علی ان جاء ہذا الکتاب فی ہذہ المرة کافیا مغنیا عن مؤنة حمل الکبار من الاسفار دافعا لغلة الصوادی من الطلبة من دون مجال امتراء فیہ وانکار ولعمرک ان رأیت ذلک فی الحسن والصفاء والرونق والبہاء النقیة کانہ قمر مضیء او کوکب دری وانت یا ایہا العارف لا تہرف بما لا تعرف بل علیک بعین الانصاف مجتنبا الاعتساف عسی ان تتجلی لک حقیقة الحال وتعترف بصدق ہذا المقال ولما بلغ جواد القلم السریع الی ذروة ہذا المقام المنیع حان لنا وآن ان نختم البیان بعدة ابیات حسان متسقة النظام ومؤتلفة الارکان تکاد تزری بعقود الجمان انشدناہا امتثالا لاوامر الاخوان وتطییبا لخواطر الخلان مع اشتمالہا ایضا علی تاریخ الارتسام کما لا یخفی علی ذوی الافہام فالمرجو منہم والمامول ان یحلوہا محل القبول وذلک نہایة السؤل وغایة المسؤل وہا ہی ہذہ

قال استاذی الٰہی بخش لی ۔۔۔ وہو نحوی طریف طارف
وہو محدّ ومی ملاث ماوث ۔۔۔ وہو محفودی شریف شارف

وانا الآسی آسیا اسیا ۔۔۔ وہو صیہری مقتدای الثاقف
کان ممدودا علینا ظلہ ۔۔۔ طبعہ العالی الینا عاطف

محتدہ مجد مجید واجد ۔۔۔ ظلہ ظل ظلیل وارف
انہ نحو النحو من تصحیحہ ۔۔۔ نحوہ نحو النحاة الصارف

نحوہ نحو النحو نحوہ نحوہ ۔۔۔ فیہ سر النحو قف یا واقف
صرفہ صرف الصرف فصرفا صرفہ ۔۔۔ رب ناس صیرف لا صارف

متنہ فی النحو متن موجز ۔۔۔ شرحہ للکشف نعم الکاشف
صحح الاغلاط طرا فیہما ۔۔۔ منہما مبنی لمعنی غالف

انما التصحیح روح فی البدن ۔۔۔ انما التنقیح راح ناظف
نسخہ مسخ لمن یملی علیہ ۔۔۔ رسمہ عن رسم خط شاطف

انہ متنا وشرحا منکر ۔۔۔ انہ مبنی ومعنی صادف
انما الخطاط خاط کودن ۔۔۔ انما النساخ ساہ ساخف

خصنی ایضا علی تصحیحہ ۔۔۔ محسنی صنوی حبیبی الآلف
صاحبی المولی محمد احمد ۔۔۔ الذی فی کل صعب جازف

صحيح صلح صلح صالح … بادئ في الخير والمستانف … عابد هاد امين متق … جهبذ شهم تهيم شائق

ذهنه في كل علم مرتق … عقله في حل فن ارزق … مخلص حب صديق مونس … ماهر حبر فطين ظارق

قال لي صحح معي قابله بي … فيه تصحيف وانت الحاذق … فانتسب النحو طبعا صحة … نحوه طبع النحاة الحاذق

ثم بالتصحيح نقح ونبه … قابلا للوصف اين الواصف … انها قد جاء بالوجه الحسن … سال فاقد كان فيه القاصف

من كثير في الشرح هذا غا ترا … فهو للمعنى الخفي العاطف … جنة من تحتها تجري العيون … روضة فيها نسيم عاصف

هذه عين من اعيان الندى … نوره للعين برق خاطف … ان هذا السفر حسن الصفا … مسفر كالشمس بدر شارف

فبياض الطرس بيضاء الضحى … وسواد الحبر ليل غاضف … فيه تحقيق على وجه يليق … فيه تدقيق دقيق ناصف

فيه ترويح وتفريح راحة … فيه تعييش وعيش غاطف … فيه انعام لارباب الحجى … فيه ارغام لمن ذا عاسف

شوقه كالرعد يبشي لشوقه … ذوقه كالقند حلو ناطف … شد ارخا تمه طبع اذجلت … ضاء شمع النحو نادى الهاتف

فهرس اسامي ماخذ الحواشي الملتقطة في هذا الكتاب وعلامات رموزها اختصارا للاطناب

فلنجعل اول الكلام كمسك الختام في هذا المرام بذكر تلميذ مولانا الجامي المشهور مولانا عبد الغفور اسكنهما الله دار الحور والقصور وهو الذي لقبه رضي الدين ومسقط راسه بلدة لار وكان رحمه الله من اعيان تلك الديار ويروى انه من اولاد سعد بن عبادة رضي الله عنه من كبار الانصار وبالجملة من ارشد تلامذة الجامي وكمل اصحابه وحامل علومه ومعارف آدابه وكان وحيد زمانه في العلوم العقلية والنقلية وفريد اوانه في كمال القوة العلمية والعملية قرا اكثر مصنفات الجامي على حضرته واحسن سنة الطريقة فاستنار بنور معرفته وتبصر ببصر بصيرته وكتب الجامي رحمه الله السامي بعد مقابلة شرح فصوص الحكم من مصنفاته في آخر نسخة الوضح العبارة (تمت مقابلة هذا الكتاب مني ومن صاحبه وهو الاخ الفاضل المولوي الكامل ذو الراي الصائب والفكر الثاقب رضي الملة والدين عبد الغفور اللاري خلصه سبحانه لنفسه ويكون له عوضا عن كل شيء في اواسط شهر جمادي الاولى المنتظمة في سلك شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وانا الفقير عبد الرحمن الجامي عفي عنه) ومن مصنفاته رحمه الله حاشية الفوائد الضيائية هذه تدل على غاية دقة نظره ونهاية قوة فكره واصابة رأيه الصائب وحدة ذهنه الثاقب تلقاها المحققون بالقبول وعجز عن الاتيان بمثله الفحول وحاشية على النفحات وتكملتها بذكر مولانا الجامي وما ذكر في ترجمته ملخص منها والحق ان هذا التلميذ خلف الاستاذ جعلهما الله مغفورا وسعيه مشكورا توفي رحمه الله تعالى صباح يوم الاحد خامس شعبان سنة اثنتي عشرة وتسعمائة عقب اربعة عشر سنة من وفاة استاذه الجامي قدس سرهما السامي وحاشيته الى بحث الاصوات في صفحة ٢٩٢ ورمزه (غف) وحاشية ابراهيم بن محمد عصام الدين الاسفرايني المتوفي ٩٤٤ تلميذ الشارح الجامي وهي مكتوبة على حدة بالاستيعاب على حاشية هذا الكتاب (عص) وحاشية محمد عصمة الله بن محمود البخاري الى النصف (عصمة-عت) وتكملة عبد الحكيم بن شمس الدين الفنجابي السيالكوتي المتوفي ١٠٦٧ من المركبات في صفحة ١٧١ الى آخر الكتاب (تك-تكمـ-تكملة) وحاشية شيخ وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفي ٩٩٨ (عل-علوي) وحاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفي ١٠٧٣ (حق) وحاشية المولى لطف الله التاشكندي الى بحث المرفوعات في صفحة ١٠٢ (ت-تش) وحاشية محمد عبد الرحمن بن محمود الاسفرايني (رحمن-عب) وحاشية جمال الدين بن نصير (جمال-جم-ج) والفوائد الشافية في حل اعراب الكافية لزيني زادة الرومي (الفوائد) وحل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهاني (حل ش) وحل الابيات والآيات لعبد الرحيم الصفي پوري صاحب منتهى الارب في لغات العرب (حل ع) وحاشية محمد صادق الكابلي (صد) وحاشية ابي البقا (بق-بقا) وحاشية محرم افندي البوسنوي الاسلامبولي (محرم-م) وتكملة المحرم لعبد الله بن صالح افندي الرومي (عبد الله) وغاية التحقيق شرح الكافية (غاية) وجامع الغموض لعبد النبي محشي شرح التهذيب (جامع) والحدائق الندية شرح الفوائد الصمدية للسيد علي خان الكبير (الحدائق) وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي بن القاضي الشيخ علي التهانوي (كش) وكليات ابي البقاء الكفوي (كل) والرضي شرح الكافية (رض) والشرح الهندي للقاضي شهاب الدين الدولة آبادي (هندي) والقاموس (ق) والصراح (ص) وتاج اللغات (تاج اللغات) ومنتهى الارب (م) ونفائس اللغات (نف) وتاج العروس شرح القاموس (تاج العروس)

تمرين الأدب في ترقين العرب

بسم الله الرحمن الرحيم

مُبسملاً محمداً لله سبحانه وسعدانه مصلياً ومسلماً على ذي المجد والمكانة + وبعد فان العلم بالادب + خير من كنوز الصرف والذهب + وقد تصدى في كل عصر عصابة من اهل الخطابة والكتابة بضبط اللغات + وحل العويصات + وتقييد المحاورات وتنقيدها + وتجريد العبارات وتسويدها + وتسيدوا بالوحي والقماطر + والدوي والمساطر + فجدوا في ارتياد موارد المباني و استقصائها + وشوارد المعاني واحصائها حتى شفت الدقائق العربية + وفشت الحقائق الادبية + اتى عادت كما ترى غزيرة الفوائد + كثيرة العوائد فلا يخفى على المفدين مبهم العلم والادب المشتغلين بكلمات مصاقع العرب اني قد سرت من عنفوان الشباب الى الآن في امصار الهند وقراها ورباها وواجهت ابناء المدارس كالمتهم فيما هم بصدده فعجبت من اعزاؤيقاتهم قد ضيعت في تحصيل الكتب الدرسية من المعقولات والمنقولات ولم تجد لهم نفعاً ولا ترا لم ينتج كدحهم في اكتساب الكتب الصرفية والنحوية وغيرها ما يتاتى بعده وهو اتم غاية الصرف والنحو ان يسلك الطالب بها طرق اشتقاق الكلمات وتركيب الجملات ويعصم في بيانه عن اللحن المستهجن وغلط المحاورات ويقدر على التعبير عما في جنانه وتفهيم مفاهيم كلم المتكلمين ليجيبهم بجواب مفصح ببيانه والغرض من العلم ان يعرف ما في مطاوي الكتاب والسنة من البلاغة والفصاحة ويراعي طرق محاورات العرب اللسن ولا يحجم عن فهم اشعارهم العربية واستدراك مطالبها وتفهيمها غيره وهيهات هيهات انى له ذلك لانهم عند الفراغ عن علمي الصرف والنحو واستتمام كتبهما طفقوا يشتغلون باسفار المعقول والفقه والاصول ونبذوا علم اللغة ظهرياً وجعلوه نسياً منسياً فكسد نفاق سوقه وانطمست رسومه ولم يتعاطه احد منهم كالسلف ولم تيلقه بالرواية عن الفحول كاعتنائهم حيث انه مدار علم الادب ومناط لسان العرب فلهذا استعجم على كثير منهم معنى كلامهم فحجم عن ابانة ما رصعته بنانهم ولفظته لسانهم فتراهم ضاحية لا يقدرون غير سفر الحواشي وسطر المتون و الشروح وجعلوا الوعظ والتذكير والتمائم والرقى مكاسبهم وكفى بهذا دلالة على وتيرتهم وغفولهم - وهم ان امعنت بمعزل عن التكلم بالعربي ونهج استعمال الكلمات وطرق المحاورات ومراعاة اللغات وموارده ومعرفة مباني القرآن والحديث ومعانيهما ونفاثات الفصحاء ونجاجات الادباء - لتأنيهم في تحصيل علم التاريخ وطرق الانشاء و المراسلات وما لا بد منه للمنشي والكاتب من الملكة والقدرة على فهم الاشعار وتقطيعها وايضاح معانيها وافصاح مبانيها ومن قوة تصنيف النظم والنثر على السوية وملكة استعمال الكلم والجمل على اسلوب تعضده العربية وتساعده القواعد الكلية والمحاورات العرفية والمعاني اللغوية والتراكيب النحوية والتعاليل الصرفية ولم يعكفوا في اكتساب اصول الانشاء وقواعده الكلية من علم اللغة والاشتقاق والنحو والبديع والبيان والمعاني والعروض والقوافي وقوانين الكتابة فيكنظ عليهم انشاء الرسائل والخطب ويخيل اليهم ان لا اشكال ولا فهاهة في علم الادب بعد تحصيل الكتب الدرسية وليس الامر بهذه المثابة الا ترى انهم ان سئلوا عن معنى شعر عويص عربي او آية من التنزيل او قطعة من الحديث واعرابه وتركيبه المسبوك النحوي لم ينبسوا نادمين ولم يلفظوا واجمين ومن المستقذرات ان الحكام العيسيين يجدون في ترويج الادب وفنونه ويبنون المدارس والاسايكل لنفاق علم الادب ويتعامون حسن وجوه الاكتساب بالفطن والدهاء ويصرفون وجوه الناس وامراءهم الى هذا السبيل - ويتمادون في طلاب العلوم مثل ملكتهم

وقدرتهم على التكلم بلسان عربي مبين فكما انهم قادرون على التقرير باهرون في البيان لتسطير فيا ويحتة علينا انهم اذا ارادوا لقاءنا ومكالمتنا باللسان العربي وانا جئنا زمنه
كالمجاري في الصحاري فان هذا الا بعدم اعتنائنا بعلم اللغة وقلة اعتنائنا بشق اللهجة والمحاورة ومن العجب ان بعض المدرسين يدرس الكتب الدرسية من الصرف والنحو
والمنطق والحكمة والبديع والمعاني والبيان والعروض والقوافي والفقه والاصول والحديث والتفسير ولا يكادون يتفوهون بالعربي الصحيح فضلا عن الفصيح فان سئل بالعربي يرنا
ما يحصل سائله وغاية جهله ان ما يدرس علمه واكل ما ورد عليك فيكل برأيك وذهنيك بل تفتقر لمعرفته الى حفظ اللغات العربية وضبط اصطلاحات الادباء وعلم موارد استعمال الكلم
الا ترى كثر الله جمعك الى متعلمي لسان الانكليز كيف يستعدون الى التكلم اثناء عامهم واحد ويقتدرون على تعبير اغراضهم حسب عنايتهم بالقواعد الجزئية المتعلقة بها يراعون
حين تحاورهم قواعد اللغة والاصول المقررة بينهم فشتان هؤلاء واولئك فان طلابنا يختلفون بدء التعلم كتب الصرف كالميزان والمنشعب مدة مديدة بمشقة شديدة بخلاف
الطلبة الانكليزية فانهم يضبطون اولا المفردات والمركبات من اللغات الانكليزية ثم بعد ذلك يتعلمون القواعد اللسانية اعني دگرامر فلا يجدي اهل الطريقة الاولى
اكتسابهم اي ما يحصل لاهل الطريقة الاخرى الملكة في الادب والقوة على تعبير الارب. وقد اخبرني كريم النجر عظيم الاجر الفطن اللطين الحسن اللقن الرفيع النبيه الوجيه
النقيه المقول العلامه المكنن المتكلم الوفي الصفي الداهي الذكي البحر الحبر النحرير الراسي مولانا عبد العلي المدراسي نجم الولي المواسي ان بعض المعلمين علم المتعلم
معنى البيت هذا لها الاسنان اظفار من الذيب ٭ واشعار لها مثل الطيب ٭ الذي ورد في مقام مدح اسنان المحبوبة واشعارها وفسر في العربية اسنان المحبوبة
كاظفار الذيب فخيل المتعلم فعرض بان هذا المعنى يأباه المقام ولا يلائم حسن الانسجام لان المقام مقام مدح اسنانها فعلى هذا التشبيه يصير المدح ذما ويلزم تفضيل المفضول
والترجيح من غير مرجح لان الذئاب من سباع آكل الجيف ذات اسنان طوال وبخر ونكهة خبيثة فتشبيه اسنانها باظفاره مشعر بذمة الممدوحة. وحمل المعلم نفيه مسكتا بان لا ضير
في هذا التشبيه لانه لا يجب تشبيه المشبه بالمشبه به من جميع الوجوه ويكفي هنا التشبيه في طول الاسنان وتشبهها وفيها كما يقال زيد كالاسد فهنا تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة والحماسة فقط
لا في سائر اوصافه من اكل الجيف والبخر فلج المتعلم في الرد عليه وتحير ساكتا ولكن لم يرض بهذا الجواب ولم يطمئن قلبه بذاك الخطاب وكان يختلج في صدره هذا حتى وجد اديبا
فجثا على ركبتيه بين يديه وسأل عنه فقال رأيي يمنعك ان ايرادك صحيح واما المعلم فجاهل عن علم اللغات والاصطلاحات حتى تكلف وتصنع فيما قاله وتأوله بخلاف مقصود
القائل واما بعد علم الاصطلاحات فمعنى مثل هذه الالفاظ مما لا يشك فيه فمعنى الاصطلاح معنى اظفار الذيب الثريا وهي كواكب صغار مجتمعة لامعة فتشبيه اسنانها بالثريا في البريق
والصغر وضيق المحل فلا اشكال اذا. وهكذا حال المدرسين في هذا الزمان يؤولون الكلم بالارضي فضلوا فيضلون ويضلون. ومما انبأني ابن جبرا عيسى قدوره دامت
لكنه وكان اديبا لبيبا ليتا للعجب الادب واهله فاتفق ان لقي عالما مسلما يدرس الكتب الدينية فكلمه النصراني باللهجة العربية فدهش وبهت فاجاب بقوله انا ما قرأت علم الادب ولا اعلم
لسان العرب فتعجب منه النصراني وتبسم ضاحكا من اعترافه بالعجز عن الادب وقال له تظهر الجهالة عن علم الادب وهو مما يحرم جهله على علماء الاسلام لكون القرآن
عربيا في لسان نبيكم يا حسرتا كيف تدرس الكتب العربية فقال ادرس شيئا من الدينيات. فحار النصراني من شأنه وقال يا ويحته عليك كيف تطلع على فصاحة القرآن
والحديث وبلاغتهما من غير تعلم الادب وهما من انفس كتب الادب واكبرها فقعاعد يا نظرها انما هما من الدينيات وقد انزل الله على ما زعمتم من السماء بلسان عربي مبين
كما قال سبحانه انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون وقد شاهدني والله امرك فسقط في يده ودهم عن الكلام. فانبعثت من هاتين الحكايتين وذهبت الى سفر ما ينفع
الطلاب تعلمه فانتدبت الى امتثال امره متوكلا على الله تعالى مستمدا من توفيقه وتوفيقه فاقول هنا مقدمة وبابان وخاتمة اما المقدمة ففي فوائد لا شك ان تكون
واسعة عامة الطلبة ونافعة لمن تصفحها وحفظها ان شاء الله تعالى فائدة اعلم انه لا يجوز لاحد ان يخترع تركيبا في لغة من اللغات من غير ان يسمع من ذلك التركيب نظائر
وهل التراكيب العربية الا كالمفردات اللغوية فكما لا يجوز احداث لفظ مفرد من عند نفسه لا يجوز تسويغ التراكيب لان جميع ذلك الامور وضعية سواء المفردات والوضعية تحتاج الى سماع من اهل ذلك

اللسان والفـــرق بين علم النحو وبين علم اللغة ان علم النحو موضوعه امور كلية وموضوع علم اللغة اشياء جزئية وقد اشتركا معا في الوضع ولاشك ان الالفاظ المفردة موضوعة للمعاني المفردة لها حتى اذا تليت الالفاظ المفردة علمت مفردات المعاني منها - وان واضع اللغة لم يضع الجمل كما وضع المفردات بل ترك الجمل والانشاء الى اختيار المتكلم ولهذا لم يتكلم احد من اهل اللغة في المركبات ولا في تاليفها وانما تكلموا في وضع المفردات - واذا تولف المفاريد بوجه خاص واعراب مخصوص تسمى جملا وكلاما فاذا عرفت الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف اليه والحال والمبتدأ والخبر وغير ذلك وفهمت على الاعراب المخصوصة فلاشك انها تفيدك المعنى الذي وضعت المفاريد لذلك المعنى على وجه مخصوص لان للتركيب اجزاء مادية وجزءا صوريا هو التاليف بينها **فائدة** ولابد لتصحيح العبارة والعناية بها من علم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع والمضاف والمضاف اليه والصفة والموصوف والحال والتميز والمنصرف وغيرها والضمائر والمراجع والواحد والجمع والمفرد والتثنية والتذكير والتانيث والاقسام السبعة والابواب المطردة وغيرها ولا يمكن معرفتها الا بعد علم الصرف والنحو ولا يفيد الاكتفاء على الكتب المتداولة بين طلبة الهند من الصرف والنحو بل ينبغي لهم ان ارادوا التسن والتبحر ان تصفحوا التلويح شرح الفصيح ونوادر ابي زيد وفقه اللغة وتهذيب الالفاظ والمزهر ودرة الغواص للحريري وشرحها للخفاجي ومقامات الزمخشري مع تعليقاته عليها وتحفظوا نصاب الصبيان بتصحيح اللغات وحركاتها ونيل الارب في مثلثات العرب وديباجة القاموس فيرجى لهم العصمة من اللحن في العربية ولن تبلغ النفوس مناها الا بالكد والجد والاذى والمحنة والمهنة **فائدة** اعلم ان اسماء البلدان الغالب عليها التانيث ومنع الصرف الا منى والشام والعراق وواسطا وفلجا وحجرا فانها تذكر وتصرف مثل مكة ومصر وبغداد ومدين وهمدان وآذربيجان ومرو **فائدة** قال الزمخشري ان كلمات السجع موضوعة على ان تكون ساكنة الاعجاز موقوفا عليها لان الغرض ان يجانس بين القرائن ويزاوج بينها ولا يتم ذلك الا بالوقف والا ذهبت ايادي سبا الاترى الى قولهم لا مرحبا بجين بحل الدين - ويقرب الحين - لو ذهبت تصل لم يكن لك بد من جر جين ونصب قرينته فعطلت عمل الساجع وفوتت غرضه وهدمت بناءه وتامل كلام سجاعة العرب تجد الامر على ما فهمتك انتهى ويعضده ما قال الاديب لهوريني وانت خبير بان الاسجاع كالاشعار مبنية على الوقف ولا يوقف على متحرك بل يجب تسكينه كما نصوا عليه في حديث انا النبي لا كذب + انا ابن عبد المطلب وممن نص على وجوب تسكين السجع في الاحاديث الامام النووي في شرح مسلم **فائدة** ومما ابتلي به كثير من الغير الواقفين عن حقيقة المقام والواقفين الى ظرف التمام انهم لا يفرقون بين لفظي المقام والمُقام فيقرؤنه بفتح الميم اذا وقع ظرفا سواء كان عن المجرد او المزيد فيه كقولك قام فلان مقام عمرو وقولك اقيم فلان مقام عمرو ومنهم من نهض للفرق بينهما فقال بالفتح في الاول وبالضم في الثاني وهذا الفرق ليس على ما ينبغي صرح به الامام ابو السعود حين سئل عنه سه يا وحيد الدهر يا شيخ الانام ٭ افتنا فرق المقام والمُقام ٭ فقال الفرق بين المقام بفتح الميم والمقام بضمها هو انه اذا قيل اقيم فلان او قام فلان مقام فلان نظر الى الفلان الثاني ان كان المقام له يقال مقام بفتح الميم سواء قرئ الفعل اقيم او قام - وان كان المقام لغير الفلان الثاني في نفس الامر يقال مقام بضم الميم سواء قرئ الفعل اقيم او قام كالباء من حروف القسم لانها اصل في القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل التاء اقيم مقام الواو يقال المقام بضم الميم لان المقام ليس للواو بل للباء واذا قيل الواو اقيم مقام الباء يقرء مقام بفتح الميم لان المقام للباء في نفس الامر لانها اصل في القسم كذا في الفوائد الشافية على اعراب الكافية للشيخ زيني زاده الرومي على قوله واقيم هو مقامه ذيل بحث مفعول ما لم يسم فاعله حيث قال فعلى هذه القاعدة يقرأ المقام في هذا المقام بالفتح لان المقام للفاعل حقيقة كما لا يخفى على اولي النهى **فائدة** لمرتاد البراعة مفيدة نافعة ويجب على المبتدئين في الانشاء حفظها اعلم انه يجب على المنشئ ان يكون حافظا لكتاب الله ليقتبس من آياته وان يعرف كثيرا من السنة والآثار والتواريخ والسير ويحفظ كثيرا من الاشعار والرسائل والكتب والخطب مما يكون تتناسب الالفاظ متشاكل المعاني عارفا بما يحتاج اليه ماهرا في نظم بديع الشعر نظيف الثوب ليق الدواة حاد السكين حسن المحاضرة مليح النادرة غير تعنف ولا متحرف لا متكلف الالفاظ الغريبة ولا متعسف اللغات العويصة - واذا كتب الكتاب فليكتر به وهو انحاء الكتاب هو ما يخاطب به الكاتب شخصا غائبا معبرا له عن قصده ومرامه والمثل السائر يرجع الى هذا رب كتابك على كلامك **الجواب** هو ما ياتي به المخاطب جوابا عما ورد اليه من الرسائل

بالكتابة ... ومن ... بعض الرسائل يكتفى بالجواب بالخصائص كذلك القاموس ... ادرى و ... بما يجر ويكون فيتخص

وربما ... فيه ... فيها عنوان ... عناوين ... العنوان ... بكتابة ... في ... بهذا الكتاب ... العنوان كذا ... تعالى

يتشرف بتقبيل ... فلان ... يتشرف ... فلان ... وان ... بحسب ... المكتوب اليه ... وان الكلام اربعة اقسام

سؤال الشئ ... عن الشئ ... بالشئ ... وخبر عن الشئ ... للمقامات **تنبيهات** في معرفة ... الاول ... على الكاتب ان يبتدى الكتاب من اعلى الورقة ...

... ان ... على ... وان ... بآخر الصحيفة ... تعبيرا ... في ... الثاني ... على الكاتب ان ينزل الناظر على قدر الكاتب والمكتوب اليه

... الناس ... الكلام ... الثالث يجب ... ان لا يوسع بين السطور ولا يطول الالفاظ فانه كما كثر اللفظ في الكتابة واتسعت سطورها ... ذلك

نقصان في حق المكتوب اليه الرابع على الكاتب ان يوضع مرامه بعبارات لطيفة بدون رمز واشارة بحسب القواعد الادبية واياك استعمال الغريب ... من الالفاظ والكلام المجهول والتعريض ...

... من ... ان الكاتب ... عن عادات اهل العصر ... في الالقاب التي تصدر بها الرسائل ... من عبارات الاحترام ... والتبجيل والتفخيم

... عليه ... الكتابة فلا باس ... الاعلام ... عدم ... السادس ان المتقدمين كانوا يستعملون في مكاتيبهم تصحيح الالفاظ ... بل

... في صدر الكتاب ... على السلام دون تصحيح ثم يكتبون ان الامر كذا وكذا ... على الحمد لله والتصلية ثم يكتبون مرادهم بخمسة عبارة ... من غير تصحيح و ... بخلاف المتاخرين فانهم

... الالفاظ ... الكلمات ... يجب على الكاتب ان يجتنب ... الكلام مع الملوك ... ان خير الكلام ما قل ودل ... في

في رسائل الاشواق ... فلا باس ... تقديم شئ من الشعر قبل السلام ما يناسب المعنى والمقام ان الشعر ... الاستعطاف وقد قيل لكل مقام مقال ... ان

يكتب ... حسن ... على قرطاس ... وان ... بالنقط والشكل فقد قيل الخط الحسن يزيد الحق وضوحا ... ذلك موكول الى المعلمين طرق الانشاء والكتابة ... القدر ... الطالبين ... الكاتبين

الباب الاول في تشريح الكلم الادبية والفوائد اللغوية وفيه فصول

الفصل الاول في تشريح معاني الفاظ استعملها الادباء والعرب ...

... هيهات ... وهي كلمة استزادة واستنطاق ... فانها الرسول ... معاوية بن ابي سفيان ... روى البخاري عن ... قال ... النبي صلى الله عليه وسلم

شعر امية بن ابي الصلت ... النبي صلعم يقول هيه هيه حتى انشدته مائة قافية ... بسكون الآخر وهي كلمة استفهام اي ... او احدث لك شئ

... بالفارسية ... تعال في مثل اذا قال رجل لمن حوله ... قد جاء فيقول ... ووقع هذا اللفظ في كلام عبد الله بن الزبير ... الامير معاوية

لما ... ابيات من اهل بادية ... من العرب كل بيت ... حتى طلع ابن الزبير ... هذا ... العرب ... قال ... ابيات

رجل من العرب كل بيت ... فانشده ... لبوت ... فلم ... قال معاوية صدق ... والحكاية في ... ايه

بالكسر اسم للامر بمعنى ... قال المجد اللغوي بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة كلمة استزادة واستنطاق ... ايها بالنصب بالفتح امر بالسكوت

... بالتنوين ... قيل ... ايه بلا تنوين ... امر ... يزيدك من الحديث ... قلت ايه الحديث ... ايه حديثا الا ان

التنوين للتنكير ... قلت ايها ... واذا اردت التبعيد قلت ايها بفتح الهمزة بمعنى هيهات أَرَأَيْتَكَ وَأَرَأَيْتُمَا وَأَرَأَيْتُكُمْ في الحديث ... وهي كلمة تقولها العرب

... بمعنى اخبرني واخبراني واخبروني ... مفتوحة وكذلك الم تر الى ... عند التعجب وليس المراد بالرؤية رؤية العين بل رؤية العلم واليقين ... في مواضع

كثيرة من القرآن كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ ولم يكن النبي ... موجودا حتى يراه ... وقوله الم تر كيف فعل ربك بعاد وقوله الم تر الى ربك كيف مد الظل

لاها الله بمعنى ... تقول العرب ... اي لا والله ما فعلت ... التنبيه ... بها ... الها بواو القسم ... بالفارسية ... فان جعلت

نوّنت وقلت صهٍ صهٍ ويقال مَهمَهتُ به اي زجرته صَهٍ بسكون الهاء وكسرها منونة كلمة زجر للتكلم اي اسكت وهو اسم فعل مبني على السكون فان وصلت نوّنته وقلت صهٍ صهٍ و
صهصهت بهم اي اسكتهم فقال لهم صه صه ومعناه بالفارسية خاموش باش - لَاجَرَمَ قال الفراء هي كلمة في الاصل بمعنى لابد ولا محالة فجرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى
القسم وتستعمل بمعنى حقًّا فلذلك يجاب عنها باللام فيقولون لاجرم لآتينك ولاجرم لافعلن كذا اي حقًّا قال تعالى في المعنى الاصلي لَاجَرَمَ اَنَّ اللّٰهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّوْنَ
وَمَا يُعْلِنُوْنَ - مِصِّ بكسر الميم والضاد وهي كلمة تستعمل بمعنى لا وهي مع ذلك مُطْمِعَة في الاجابة وقال المجد اللغوي المصّ بالكسر ان يقول لشفته لا وهو مطمع كلمة تستعمل بمعنى لا و
في المثل ان في مصٍّ لمطمعا ويقال مصّ مكسورة مثلثة الآخر مبنية ومصٍّ منونة قال الراجز ٥ سألتها الوصل فقالت مِضِّ + ويقال ان في مضٍّ لَمطمعا لاغرو وكذلك لاغروى
بمعنى لابدع ولاعجب قال الشاعر ٥ ولاغرو الا في عجوز طرقتها + على ناقةٍ في ظلمة ابن جمير + كانّي بِكَ اي كاني ابصرك معناه اعرفه بشاهد من حالك اليوم كيف تكون حالك غدا كاني انظر اليك و
شب تاریک ۱۲
انت على تلك الحال واكثر ما يستعمل هذا اللفظ في العظات ومقام التخويف هَاؤُمُ وهو اسم للفعل بمعنى خذوا قاله العكبري وجار في القرآن هَاؤُمُ اقْرَءُوْا كِتَابِيَهْ - نَاهِيكَ بِهٖ اي
حسبك لك والباء زائدة كما في قوله تعالى كفى بالله ويقال هذا رجل ناهيك من رجل ونهاك من رجل اي يكفيك من طلب غيره قال المجد اللغوي ونهيك من رجل وناهيك منه ونهاك منه
بمعنى حسب - هَلُمَّ بمعنى تعال مركبة من ها التنبيه ومن لُمَّ اي ضم نفسك الينا وحذفت الفها لكثرة الاستعمال وجعلا اسما واحدا واستعملت استعمال البسيطة يستوي فيها الواحد والجمع والتذكير و
بيانا
التانيث عند الحجازيين وبنو تميم يجريها مجرى رُدّ - واهل نجد يصرفونها فيقولون هَلُمَّا هَلُمُّوْا هَلُمِّيْ هَلْمُمْنَ - وقد توصل باللام فيقال هلم لك وهلم لكما الى آخرها قالوا هيت لك قال الله تعالى هَلُمَّ اِلَيْنَا
قال الخليل اصلها لُمّ من قولهم لَمَّ الله شعثه اي جمعه اراد لم نفسك الينا اي اقرب - هَيْتَ لَكَ مثلثة الآخر وقد يكسر اوله بمعنى هلم يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر الا ان العدد فيما بعده
تقول هيت لكما وهيت لكن قال تعالى وَرَاوَدَتْهُ الَّتِيْ هُوَ فِيْ بَيْتِهَا عَنْ نَّفْسِهٖ وَغَلَّقَتِ الْاَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللّٰهِ - لَكَهْ ولكه عليه
قال ابو زيد في نوادره سمعت اعرابيا من اهل العالية يقول هو لكه وعليكه هو لك وعليك وجعل الله البركة في داركه هذا في الوقف ويلقيها في الادراج وسمعت نميرا يقول ما احسن وجهكه في الوقف
وما اكرم حسبكه في الوقف ويطرحها في الادراج - وفي الصراح وقد تزاد الهاء في الوقف لبيان الحركة او الحرف وتسمى هاء السكت واصلها ان يوقف عليها نحو لمه وسلطانيه وماليه وماهيه ثم
مه لينبني ثم ماذا - وقد اثبتت هذه في ضرورة الشعر كما قال القائل ٥ هم القائلون الخير والآمرونه + اذا ما خشوا من معظم الامر مفظعا + فاجراها مجرى هاء الاضمار - الفذلكة يراد بها اجمال
ما فصل والاكذا ذكره الخفاجي في حاشية البيضاوي ويقال ايضا ان الفذلكة بمعنى مجمل الكلام وخلاصته كما يفهم من حاشية عبد الحكيم على الخيالي وقد يراد بها النتيجة لما سبق من الكلام والتفريع
عليه كقوله تعالى فَمَنِ اعْتَدٰى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوْا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدٰى عَلَيْكُمْ في التفسير البيضاوي وهو فذلكة التقرير الخ يعني ان فذلكة الحساب كما تتفرع على التفصيل السابق
كذلك حكم الاعتداء متفرع على قوله تعالى وَالْحُرُمٰتُ قِصَاصٌ نتيجة له وليس معناه انه اجمال لما تقدم اذ التفصيل فيما تقدم وفذلكة الحساب مجمل تفاصيله بان تقع بعدها فذلك كذا ومن فذلكة
الحساب قوله تعالى تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ بعد قوله فَصِيَامُ ثَلٰثَةِ اَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ اِذَا رَجَعْتُمْ نص عليه في البيضاوي وحاشية لعصام الدين فالفذلكة ماخوذة من قولهم
فذلك كذا كالبسملة والحمدلة والسبحلة كما سيجيء بيان تلك الكلمات في المنحوتات في آخر هذه الوريقات هَاتِ يَا رَجُلُ بكسر التاء اي اعطني ومعناه بالفارسية بيار ويقال هاتيا هاتوا هاتي
هاتين وجاء في القرآن قُلْ هَاتُوْا بُرْهَانَكُمْ - حَاشَ لِلّٰهِ كلمة تنزيه اي تنزيها له ولا يقال حاش لك قياسا عليه وانما يقال حاشاك وحاشا لك بمعنى. قال المجد اللغوي حاشى لله
وحاش لله معاذ الله قال الله تعالى عن صواحبات يوسف وَقُلْنَ حَاشَ لِلّٰهِ مَا هٰذَا بَشَرًا - بَخٍ بَخٍ كلمة تقال عند المدح والرضى بالشيء وخه بالفارسية بمنزلته وتكرر للمبالغة
فيقال بخ بخ فان وصلت خفضت ونونت فقلت بخٍ بخٍ وربما شددت كالاسم قال المجد اللغوي بخ كقد اي عظم الامر وفخم تقال وحدها وتكرر بخ بخ الاول منون والثاني مسكن و
قل في الافراد بخ ساكنة وبخِ مكسورة وبخٍ منونة وبخٌ منونة مضمومة ويقال بخ بخ وبخ بخ وبخّ بخّ كلمة تقال عند الرضى والاعجاب بالشيء او الفخر والمدح - وَيْكَاَنَّ مركبة من
وي وهي كلمة تعجب وكانّ المشددة وتدخل على المخففة ايضا وقد يكنى بها عن الويل قوله تعالى وَيْكَاَنَّ اللّٰهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ زعم سيبويه انها وي مفصولة من كانّ وقيل معناه الم تر

آمين بجعت قيل نعم وقال الكسائي هو ويك دخل عليها أن المشددة ومعناه ألم تر. وقال الخليل هي وي مفصولة ثم تبتدئ فتقول كأن. وَيْلَكَ كلمة مثل ويح وويب والكاف للخطاب
وَيْحَكَ وويلك مركبة تقول ويك وويح. وَيْلَكَ وَوَيْحَكَ وويل كلمة عذاب تقول ويل لزيد وويلك وويل زيد بالاضافة نصبا باضمار فعل يقال ويله وويلا ويهما
اما المقول ليدعو ويل ويلاه بالرفع على الابتداء والنصب باضمار فعل وفي التنزيل ويل يومئذ للمكذبين ودخان كلمة ترحم وشفقة يقال
ويح لزيد وويحك وهو كلمة ترحم يستعرب من والعجب قال اليزيدي هو ويح لزيد ترفعهما على الابتداء وتنصبهما ايضا باضمار فعل كأنك قلت الزمه الله ويحا ويقال ويح
وهذه من الكلمات المبنية اي ما بني من الكلمات وي وويح وويخ ووش وويه وويل وويب - لَعَالَكَ كلمة معناه وهي كلمة دعاء للعاثر بالسلامة
من عثرته قال في المختار وهو ما ذكره ابن منظور كذا في الصحاح قال كعب: فإن انتم لم تفعلوا فلست آسيا ولا قائل اما عثرت لعاً لكا. اي فان انتم لم تفعلوا فلست لكم من
الرجوع الى دين اي كعت انا بآسف عليك ولست بقائل ان عثرت انت لعا لك اي لا ادعو لك بالسلامة من العثرة. قال ابو زيد وهذه كلمة تستعملها العرب عند العثرة والسقطة
ومعناه انتعش سالما وان كان مبتدأ نكرة بمعنى الدعاء الا ترى ان القائل اذا قال الحمد لله فهو وان كان مبتدأ فيه معنى الفعل يريد احمد الله على هذا يجري الباب كله قال الاعشى
بذات لوث عفرناة اذا عثرت. فالتعس ادنى لها من ان اقول لعا. يقول ادعو عليها احرى من ان ادعو لها حتى قيل لكل منكوب لعا ولعالك. كَلَّا بَيْتَمَا
بمعنى لولا ولوما. وتفيد هذه الكلمة بينما كانت التفعيل والتحضيض وهي مركبة من لا وتي ومرادف الشرط والنظر والمثل قال المجد الفيروزآبادي لا سيما زيد مثل لا مثل
زيد والنحويون يرفع زيد ويخفض الياء ولا سي ما فلان ولا سيما فلان لا سيما اذ فعلت ولا سي لمن فعل ذلك وليست كما يسمع وقد تحذف لا من لا سيما تخفيفا مع
ارادته وهو تصرف في السيما واستعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب المسموع وكثيرا ما يوجد في كلام المتأخرين من علماء العجم. وما بعد لا سيما المجرور على انه مضاف اليه وما زائدة والمرفوع خبر مبتدأ محذوف
والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر اولى من هذا الوجه صرح بالرضي ومن استعملها على خلاف قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ قال الزوزني في شرح قول
امرئ القيس: الا رب يوم لك منهن صالح. ولا سيما يوم بدارة جلجل. ويروى في يوم الرفع والجر فمن رفع جعل ما موصولة بمعنى الذي والتقدير ولا سي اليوم الذي هو بدارة جلجل ومن خفض
جعل ما زائدة وخفضه باضافة سي اليه فكانه قال ولا سي يوم اي ولا مثل يوم. طَالَمَا مركبة من الفعل وما المصدرية تقول طالما انتظرتك يعني دير است كه چشم ميداشتم ترا وقد يستعمل
بمعنى ربما والصحيح ترك الفعلين بلا واسطة والاصح ان تقول طال ما انتظرتك فلما دخلت ما صيرت الفعل مصدرا اي طال انتظاري بك. كَلَا بَالَكَ بمعنى لا محالة كما
في القاموس يقال لا اب لك ولا اباك ولا اباك ولا ابيك ولا اب لك كل ذلك عارٍ في معنى لا محالة قال شاعر: تمنى زيد بان كنت برضا. وكل كريم لا اباك ازرضى. دَرَاكِ
معناه ادرك وهو اسم الفعل الامر وكسرت الكاف لالتقاء الساكنين. بَدَادِ معناه بادر هم ومر كب. نَظَارِ بمعنى انظر. حَذَارِ بمعنى احذر. تَرَاكِ بمعنى اترك. نَزَالِ بمعنى انزل.
رُوَيْدَ اسم الفعل بمعنى امهل ورويدا اي امهله وقد يدخل عليه الكاف فيقال رويدك زيدا ويقال رويدكني ولهاذ رويدكني ورويدكما في رويدكموني ورويدكنني ومعنى آرام ده رفق.
حَتَّامَ مركبة من حتى الجارة وما الاستفهامية وكذلك لم وعم وفيم والام وعلام وبم وتسقط الالف لكثرة الاستعمال اعلم ان ما الاستفهامية اذا اتصلت بها حروف الجر
سقطت الفها في اللغة الشائعة وكذا كل حرف جارة تضاف في الاستفهام الى ما فان الالف تحذف فيه كما في قوله تعالى فبم تبشرون وقوله فيم كنتم وقوله لم تؤذونني
وقوله عم يتساءلون. ومتى خليق وقال الزمخشري في مقاماته يا ابا القاسم حتام تلهو وتلعب. والام تروح في اثماس الغي وتغدو. آلَةُ الحَدْبَاءِ النعش يقال حمل فلان
على الآلة الحدباء قال طفيل: كل ابن انثى وان طالت سلامته. يوما على آلة حدباء محمول. ويقال هو ركب الآلة الحدباء بعد ساعة. خَيْطُ بَاطِلٍ لعاب الشمس ومعناه
كما في الصحاح سراب وكان مروان بن الحكم الاموي يلقب بذلك لانه كان طويلا مضطربا كالسراب حتى هجاه الشاعر بقوله: لحى الله قوما امروا خيط باطل. على الناس يعطي
من يشاء ويمنع. ابْنَةُ الجَبَلِ الصوت الذي يجيبك من الجبال والصحراء وهو الصدى يقال صمي ابنة الجبل. ذُو آتَا معناه الموت يقال اتى على القوم ذو آتا اي اتى عليهم الموت

وذو واتی بمعنی الذی اتی قاله ابو زید فی نوادره قَدْ اسم فعل مبنی علی السکون بمعنی یکفی وکفی وجعله بمعنی المضارع ابن مالک وابن هشام ردا علی من انکر مجئ اسم الفعل بمعنی المضارع
وابن الحاجب اباه وجعله مشابه الامر والماضی فقال انه بمعنی کفی ولم یجوز جعله بمعنی المضارع وجعله ابن مالک مشابه الحرف بلزوم النیابة عن الفعل وعدم مصاحبة العوامل
فاجاز کونه بمعنی المضارع - قَطْ اسم فعل مبنی علی السکون مختلف فی معناه فقال الزمخشری فی المفصل والتفتازانی فی المطول وتبعهما الآملی فی الفوائد الصمدیة هو بمعنی انته وقال بعضهم هو بمعنی یکفی
وکثیرا ما یجئ بالفاء تحسینا للفظ نحو قام زید فقط قال التفتازانی وکانه جزاء شرط محذوف وقدره فی نحو اضربت زیدا فقط اذا ضربت زیدا فانته عن ضرب غیره قال وانما قدرنا الشرط تصحیحا للفاء انتهی
فالتقدیر فی نحو قام زید فقط اذا علمت قیام زید فانته عن طلب الحکم بقیام غیره وههنا بحث وربما دخلت علیه نون الوقایة اذا اضیفت الی یاء المتکلم محافظة للبناء علی السکون وهذه النون تسمی بنون
العماد التی تلحق الافعال ودون الاسماء لوقایة الفعل من الکسرة اخت الجر اذا ادخلته یاء المتکلم کقولک ضربنی اما ادخلوها فی اسماء مخصوصة نحو قطنی وقدنی ولدنی **الفصل الثانی فی جملة من**
سنن العرب لعربا یحرم علی الادباء جهلها فلذا ادرجتها هنا منها مخالفة ظاهر اللفظ معناه کقولهم عند المدح قاتله الله ما اشعره فهم یقولون هذا ولا یریدون وقوعه وکذا قولهم تربت یداک وعلی رغم
انفک وهوت امه وهبلته وثکلتک امک هذا یکون عند التعجب من اصابة الرجل فی رمیه او فی فعل یفعله منها وصف الشئ بما یقع فیه نحو یوم عاصف ولیل نائم ولیل ساهر منها ان تعترض بین الکلام وتمامه نحو
اعمل والله بصری ما شئت منها تقدیم الکلام وهو فی المعنی مؤخر وتاخیره وهو فی المعنی مقدم کقوله ما بال عینک منها الماء ینسکب اراد ما بال عینک ینسکب منها الماء وقوله تعالی وَلَوْلَا كَلِمَةٌ
سَبَقَتْ مِنْ رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَّاَجَلٌ مُّسَمًّى منها ان تجری الموات وما لا یعقل فی بعض الکلام مجری بنی آدم کقوله فی جمع ارض ارضون وقال تعالی كُلٌّ فِیْ فَلَكٍ یَّسْبَحُوْنَ
منها ان تذکر جماعة وجماعة او جماعة وواحدا ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنین کقوله ان المنیة والحتوف کلاهما یوفی المخارم یرقبان سوادی وقوله تعالی اِنَّ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنٰهُمَا
منها مخاطبة الواحد بلفظ الجمع فیقال للرجل العظیم انظروا فی امری انما یقال هذا لان الرجل العظیم یقول نحن فعلنا فعلی هذا الابتداء خوطبوا فی الجواب ومنه فی القرآن قَالَ رَبِّ ارْجِعُوْنِ منها اضافة الفعل الی ما لیس
فاعلا فی الحقیقة یقولون اراد الحائط ان ینقض اذا مال وفلان یرید ان یموت اذا کان محتضرا منها ان تنسب الفعل الی اثنین وهو لاحدهما نحو مَرَجَ الْبَحْرَیْنِ الی قوله یَخْرُجُ مِنْهُمَا
اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ وانما یخرجان من الملح لا العذب او الی الجماعة وهو لاحدهم نحو وَاِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادّٰرَءْتُمْ فِیْهَا والفاعل واحد او الی احد اثنین وهو لهما نحو وَاللّٰهُ وَرَسُوْلُهٗۤ اَحَقُّ اَنْ یُّرْضُوْهُ
منها اجراء الاثنین مجری الجمع کما تقول رجلان جاؤنی ویقول الله تعالی هٰذٰنِ خَصْمٰنِ اخْتَصَمُوْا فِیْ رَبِّهِمْ منها ان تامر الواحد بلفظ امر الاثنین نحو افعلا ذلک ویکون المخاطب واحدا قال الفراء ان
اصل ذلک ان الرفقة ادنی ما تکون ثلثة نفر فجری کلام الواحد علی صاحبیه الا تری ان الشعراء اکثر الناس قولا یا صاحبی ویا خلیلی منها التوهم والایهام وهو ان یتوهم احدهم شیئا ثم یجعل ذلک کالحق منه
قولهم وقفت بالربع اساله وهو اکمل عقلا من ان یسال رسما یعلم انه لا یسمع ولا یعقل لکنه تفجع لما رای السکن حلوا وتوهم انه یسال الربع این انتأوا وذلک کثیر فی اشعارهم کما لا یخفی علی من
نظر فی المعلقات السبع منها تذکیر المؤنث وتانیث المذکر فی الجمع فعلا کقوله تعالی قَالَ نِسْوَةٌ وقوله قَالَتِ الْاَعْرَابُ وغیر ذلک منها وصف المؤنث بلفظ المذکر وصیغته نحو حائض وحامل وطاهر
وقاعد وکاعب وناهد وطامث وفاقد وعروب ولفوت وبروک ورقوب وغیر ذلک وصف المذکر بصیغها مبالغة فی الوصف نحو راویة ونسابة وتحاتة وطاغیة وطلابة وعلامة وفهامة وتکلامة
منها ان تاتی بالفعل بلفظ الماضی وهو حاضر او مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض کقوله اَتٰۤى اَمْرُ اللّٰهِ ای یاتی وَكُنْتُمْ خَیْرَ اُمَّةٍ ای انتم وَاتَّبَعُوْا مَا تَتْلُوا الشَّیٰطِیْنُ ای تلت منها
ان تاتی بالمفعول بلفظ الفاعل نحو سر کاتم ای مکتوم وماء دافق ای مدفوق وحرم آمن ای مامون فیه او ان تاتی بالفاعل بلفظ المفعول نحو عیش مغبون ای غابن وحجاب مستور
ای ساتر وقوله تعالی اِنَّهٗ كَانَ وَعْدُهٗ مَاْتِیًّا ای آتیا منها مخاطبة اثنین ثم النص علی احدهما دون الآخر تقول العرب ما فعلتما یا فلان وفی القرآن فَمَنْ رَّبُّكُمَا یٰمُوْسٰى و فَلَا یُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ
فَتَشْقٰى خاطب آدم وحوا ثم نص سبحانه فی اتمام الخطاب علی آدم واغمض عن ذکر حوا منها ان تخاطب الشاهد ثم تحول الخطاب الی الغائب وتخاطب الغائب ثم تحوله الی الشاهد وهو الالتفات وان
تخاطب المخاطب ثم ترجع الخطاب لغیره وان تبتدئ بشئ ثم تخبر عن غیره ولا یخفی علیکم ان امثلتها منها التهکم وهو مدح یراد به الذم یجری مجری الهزل والعرب تفعل ذلک کثیرا فتقول للرجل
تستجهله یا عاقل وللمراة تستقبحها یا قمر وقوله تعالی فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ اَلِیْمٍ وغیر ذلک منها ذکر المکان والمراد به من فیه والعرب تفعل ذلک کثیرا کما تقول اکلت قدرا طیبة ای اکلت ما فیها وشربت کاسا

[illegible] اي [illegible] وقوله [illegible]

[illegible] وقوله [illegible]

[illegible] كذب [illegible]

[illegible] الى [illegible]

[illegible] الفصل الثالث في [illegible]

[illegible] فاقول [illegible] في [illegible] تقول العرب فصيح [illegible]

[illegible] وتقول [illegible]

قال [illegible] وتقول [illegible] وتقول [illegible] تقول العرب [illegible]

وقال التبريزي في تهذيبه [illegible] تقول العرب [illegible]

[illegible] وقال ابو زيد في [illegible]

[illegible] وتقول [illegible] وتقول [illegible]

[illegible] وتقول لقيته [illegible] قال ابو زيد [illegible]

[illegible] وتقول [illegible] قال الزمخشري وهو من فصيح كلامهم [illegible] وتقول [illegible]

[illegible] قال ابو زيد كذبت [illegible] وقال الاصمعي كذبت عليك [illegible]

[illegible] قال الاصمعي تقول العرب [illegible] قال كذب عليك [illegible] وقال ابن خالويه في شرح [illegible] في قوله كذب

[illegible] تقول كذب عليك العسل [illegible] قال التبريزي

في التهذيب [illegible] كذب عليكم الحج [illegible]

[illegible] في الحديث كذب عليكم [illegible]

وتقول [illegible] وهذا من فصيح [illegible]

[illegible] في المقامة [illegible] وقال الزمخشري في [illegible]

[illegible] وتقول [illegible]

[illegible] حيث قال [illegible]

[illegible] من فصيح كلامهم قال ابو زيد في [illegible]

[illegible] وقال ثعلب [illegible]

[illegible]

والاب. وتقول كاد ان ينقطع ابهرك وتنشق مريطاؤك فالابهر عرق في القلب اذا انقطع مات صاحبه والمريطاء جلدة رقيقة في الجوف اذا انشقت مات صاحبه وقع هذا
في الحديث في كلام عمر لابي محذورة حين اذن فرفع صوته فقال عمر اما خشيت يا ابا محذورة ان تنشق مريطاؤك. وتقول فلان لا يدعى في النقرى ولا في الجفلى
النقرى الدعوة الخاصة وهو ان يدخل المجلس فينتقر واحدا بعد واحد قال الهذلي يختص بالنقرى المثرين داعيها + والجفلى الدعوة العامة بان يقول للناس اجفلوا قال طرفة ؎ نحن في المشتاة
ندعو الجفلى + لا ترى الآدب فينا ينتقر + اي لا ندعو باسماء قوم خواص ولكن ندعو الجميع وفي نوادر ابي زيد يقال كانت مأدبة فلان على النقرى لا على الجفلى اي على الخاصة لا على العامة
وتقول ذاك فحل لا يقدع وكذلك تقول لا يقدع انفه قال الزمخشري في اللباب ان القدع الكف يقال قدع فرسه باللجام اذا كبحه. وقدع الرجل كفه عن مراده واذا اتى الفحل الذي ليس
بنجيب ان يقرع نجيبة قرع انفه بالعصا ليكف عنها فمن ثم قالوا للخاطب الشريف هو الفحل الذي لا يقدع انفه ويروى ان خويلد بن اسد ابا خديجة رضـ افاق من سكره فرأى اثر العرس
فقال ما هذا الحبير وما هذا العبير وما هذا العقير فقيل ان محمد بن عبد الله صلعم خطب خديجة فقال ذاك فحل لا يقدع وتقول هو ابو عذرتها والعذرة البكارة. وكذلك تقول هو ابو عذرها
اي هو الذي افتضها وبقي ما انت بذي عذر هذا الكلام. وهي كلمة تستعمل في المدح غالبا وتقول هو ابن بجدتها قال الزمخشري يقال للدليل الماهر هو ابن بجدتها وقال
المجد هو ابن بجدتها للعالم بالشيء وللدليل الهادي ولمن لا يبرح من قوله وقيل للعالم المتقن للشيء هو ابن بجدته. وعنده بجدة ذلك اي علمه وكذلك يقال هو ابن بعثطها للعالم بالشيء قاله
الجوهري في الصحاح وتقول سقط في يديه وكذلك اسقط اي ندم قال الزمخشري يقال للنادم سقط في يده واكل كفه وعض انامله وبنانه وهذا من باب الكناية لان ذلك مما يرادف
الندم ومعنى سقط في يده سقط فوه واسنانه في يده كعضها قال الله تعالى ولما سقط في ايديهم فحذف الفاعل وبني للجار والمجرور وقرئ ولما اسقط واصله سقطت افواههم في ايديهم فحذفت
الافواه واسند الفعل الى الجار والمجرور كقولك بلغ بالهدى ورفع الى زيد اذا لم ترد ذكر المبلوغ والمرفوع وتقول مات حتف انفه اذا مات من غير قتل واول من تكلم به رسول الله صلعم
فاذا مات بعد الهرم تقول قضى نحبه وجاء في القرآن. وتقول رجع الى رباس عمله قال الزمخشري رجع الى رياس عمله ولكن عليه رياس امره ورياس السيف مقبضه ومن تحريف العامة رجع
الى راس عمله وتقول العرب بين ظهرانيهم واظهرهم. وندب الى العدل فانتدب له. وغرمت عليك. وتسور الجدار. وعليك قارا وهو مني مناط الثريا ودونكه ودونك يدا وحسبك
وكفيك علم والي يا ابا زيد واليك عني وقوموا عني وقوموا الى سيدكم. ومكانك حتى آتيك وذهبت ايدي سبا وتفرقوا ايادي سبا وعلى بابي نواس في سد دره ويد دانت ولا فض الله
فاك ولا فض فوه وخذ ما تطاير من شعرك ومالي لا اشعر وانت وشانك. ولا يطير غرابه هو في مثل هم في شيء لا يطير غرابه يضرب في الخصب وكثرة الخير. ورق على ظلعك وارق
على ظلعك في هينا مريئا. واربع على ظلعك واربعوا على انفسكم ومن اين انت والى اين. بينا نحن في بيت اذ وقع فلان وكذلك بينما. ورق التراب ومهلا مهلا وحبا و
كرامة. وسمعا وطاعة. واهلا وسهلا. ومرحبا مرحبا وطويت عنه كشحا ولم آل جهدا وغير ذلك وهذا اقل من كثير الباب الثاني وفيه فصلان الفصل الاول في الآي المشكلة و
الاحاديث المعضلة منها قوله تعالى فشرد بهم من خلفهم وقوله ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وقوله اذ ابق الى الفلك المشحون فساهم فكان من
المدحضين وقوله تلك اذا قسمة ضيزى وقوله وانزلنا من المعصرات ماء ثجاجا وقوله فسينغضون اليك رؤسهم وقوله وخذ بيدك ضغثا وقوله فنادوا
ولات حين مناص وقوله يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقوله تلفح وجوههم النار وهم فيها كالحون وقوله واتخذتموه وراءكم ظهريا وقوله
وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وقوله سلقوكم بالسنة حداد اشحة على الخير. وامثالها كثيرة في القرآن العظيم كما لا يخفى على المذكرين وقارئه المدبرين

[illegible]

ومن الاحاديث قوله صلعم من جمع مالا من نهاوش اذهبه الله في نهابر وقوله ان الله تعالى يكره الانبعاق في الكلام ورحم الله عبدا
اوجز في كلامه وعن ام سلمة لعائشة ان رسول الله صلعم نهاك عن الفرطة في البلاد وقوله لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وقوله فاذا تيمم الى بزنا فاجلدوه
حسن الوجه حسن الاسم وقوله وهل يكب الناس على مناخرهم الا حصائد السنتهم وقوله ان الله يحب معالي الامور ويبغض سفسافها وقوله من وقي شر لقلقه وقبقبه وذبذبه
فقد وقي الشر كله وقوله للسعيد ولان تدع اولادك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وقوله بيد تمرة تمرة وفي الحديث امرت بالسواك حتى خشيت لأدردن
وفي الحديث اني لأكرهها دابغة صائم وفي الحديث اياكم وخضراء الدمن اي المرأة الحسناء في منبت السوء وان كان ناظرا لا يكون ثامرا وفي الحديث
لا يقعدن احدكم بين الضح والظل فانه مقعد الشيطان وفيه ان الاسلام ليأرز الى المدينة كما تأرز الحية الى جحرها وفيه لا توبن شهبرة ولا نهبرة ولا لهبرة ولا هيدرة ولا لفوتا قاله
لزيد بن ثابت

الفصل الثاني في الجمل العويصة والاشعار المستهجنة

منها قول عمر بن الخطاب في كتابه الى بعض عماله اما بعد فاتزروا وارتدوا وانتعلوا والقوا الخفاف والسراويلات
وعليكم بلباس ابيكم اسماعيل واياكم والتنعم وزي العجم وعليكم بالشمس فانها حمام العرب وتمعددوا واخشوشنوا واخلولقوا واعطوا الركب وانزوا على ظهور الخيل نزوا وارموا الاغراض و
في رواية الزمخشري في اللباب اخشوشنوا واخشوشبوا وتمعددوا ومنها قول علي الى كاتبه الصق روانفك بالجبوب وخذ المزبر بشناترك واجعل حندورتيك الى
قيهلي حتى لا انغي نغية الا وقد وعيتها في حماطة جلجلانك وفسره المجد الفيروزآبادي بقوله الزق عضرطك بالصلة وخذ المسطر باباخسك واجعل جحمتيك الى اثعباني
حتى لا ابس نبسة الا وقد وعيتها في لمظة رباطك منها قول عمر بن عبد العزيز حين ذكر الموت فقال انه غنظ ليس كالغنظ وكظ ليس كالكظ منها قول امرأة لبعلها امري بي
بي نشزي ولا تمرّ لي على نبات نشزي منها قول امرأة امرئ القيس له وكان مفركا حين سألها عنه فقالت انك لخفيف العجزة ثقيل الصدرة سريع الاراقة بطيء الافاقة
وتوجد منك ريح الكلب منها قول بعضهم وما هو بفصيح ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني متقعثلين منها قولي محجت مجوجا حسن الاشارة حلو الاشارة مليح العبارة
فصيح البشارة يوحي الاتي الجادي توحه لعوم جذداه في حوحيي فاتيت شساه فلم انتب ان كنت في خشنه تنقوري فلا اتق ولا تأتق نداه فرجعت القهقرى منها قوله
سئات على بامته الماوي بالهادية ومن الاشعار شعر الاعشى الجاهلي في صنعة الاستقاق ــ ولقد غدوت الى الحانوت يتبعني، شاو مشل شلول شلشل شول
قوله يتبعني في حيز الحال من غدوت وشاو فاعل يتبعني ومشل ما بعده صفة له الشاعر يصف خادمه بغاية الخفة والسرعة في الحاجة وجعل الشاطه شاو من شوى يشوي الذي شوى اللحم
ومشل كثير الطرد والنشيط في عمله شلول طيب النفس حسن الصحبة شلشل الكيش السريع السير شول الخفيف السريع العمل قال في تاج العروس قال المجد في قاموسه وحمار مشل بكسر الميم كثير الطرد
ورجل مشل الشلول كصبور عنق وصرد وبلبل فهو خفيف في الحاجة سريع حسن الصحبة طيب النفس وقال ابن الاعرابي يقال للغلام الحار الراس الخفيف الروح النشيط في عمله شلشل وشلشيل وشلسل
وسلسل سعتر وقال الاعشى ولقد غدوت الى الحانوت الخ قال سيبويه جمع الشلل شلشلون ولا يكسر لقلة فعل في الصفات وقال ابو بكر في بيت الاعشى الشادي الذي يشوي والشلول

انسيف والسل المطر والسل تخفيف القليل وكذلك الشول الا النادة متقاربة اي بنيكرها والجمع بينهما المبالغة انتهى كلامه منها شعر العرجي وهو عويص اعرابا ‌ع اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام

تحية ظلم فاسم ان رجلا منصوب على المفعولية والعامل مصاب مصدر ميمي بمعنى اصابة واهدى السلام جملة فعلية صفة رجل ومصاب اسم ان المشددة وظلم خبر ان والمسند يعمل

عمل الفعل ومن شرطه ان يكون غير الميمي واما الميمي فاعماله قليل وسماه بعض النحاة اسم مصدر فعلى هذا هو بمنزلة قولك ان ضربكم زيدا ظلم ومعناه ان اصابتكم رجلا اهدى اليكم سلامه تحية

ظلم وهو جدير بان يكرم لا بان يصاب بمصيبته وقيل برفع رجل على انه خبر ان ويجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا ميميا وهو اسم ان وجملة اهدى السلام صفة رجل وظلم خبر مبتدأ محذوف

اي هذا ظلم وقيل ظلم صفة رجل كزيد عدل وفي المغني برفع رجل يفسد المعنى وقيل رجلا اسم ان ومصابكم خبرا المقدم والاول اصح **خاتمة** وفيها فصول انتم بها مامرياته اللهم

غبطا لا هبطا ونستبط الا غبطا **الفصل الاول في الابناء** في الجمهرة قال الاصمعي ابن جمير الليل المظلم وفي كتاب نفيسات الايام والليالي للفراء قال المفضل آخر يوم في الشهر يسمى ابن جمير

وابن نمير الليل المقمر وابنا سمير الليل والنهار وقال ابن السكيت ابن ذكاء الصبح وذكاء هي الشمس ويقال ابن عمل لصاحب العمل الجاذ فيه ويقال لطالبي العلم ابناء العلم ويقال كيف وجدت

ابن انسيك اي صاحبك ويقال للغريب المسافر ابن السبيل ويقال للهلال ابن ملاط قاله ابو عبيدة وابن الارض الذئب ويقال ابنا سبات الليل والنهار قال ابن احمر فكنا وهم

كابني سبات تفرقا وقد مر بيان ابن بجدتها وابن بعثطها **الفصل الثاني في البنات** قال ابن السكيت بنات الليل الاحلام وبنات الصدر الهموم وبنات الطريق الطرق الصغار

تتشعب من معظم الاربق ويقال للكلمة بنت شفة يقال ما كلمته ببنت شفة اي بكلمة وبنت البيد الناقة والبيد جمع البيدا اي الصحراء وكذا يقال للابل بنت الدو وكذا بنت السير ويقال للقيت منه

بنات برح اي مشقة وقد مر ذكر ابنة الجبل وبنت المطر دويبة حمراء تظهر عند المطر واذا النص الثرى مائت وقالوا للتمرة بنت مخيلة كما يقال للخبز جابر ابن حبة جعلوا آخره اسما معرفة

الفصل الثالث في الآباء حدث الاخفش عن الاصمعي انه كان يقول الحباحب ابو حباحب دويبة تطير ليلا صغيرة تطير تخيل اليك انها نار وابو البيت رب البيت ومثناه ابو مثواك

الذي تنزل عليه ويقال للرجل اذا اقتص المرأة هو ابو عذرها ومر ذكره ويقال للرجل اذا استنبط الشيء ما انت بابي عذره اي قد سبقت اليه ويقال للخبز ابو جابر ويقال للسويق ابو عاصم ويقال

لما بين فخذي المرأة ابو ادراس ماخوذ من الدرس وهو الحيض ويقال للحية ابو البختري ويقال للكلب الغراب ابو حاتم وللثعلب ابو الحصين وللذئب ابو جعدة وللذباب ابو جعفر

وكذا ابو حكيم وللاسد ابو الحارث وكذا ابو الفراس وللفيل ابو دغفل وللطاوس ابو الحسن وللغزال ابو الحسين وللقرد ابو حبيب وكذلك ابو راشد وللسنور والارنب ابو خداش

وللخنزير ابو دلف وللثور ابو درع وللحمار ابو زياد وللجمل ابو ايوب وللحمام ابو عكرمة وللسمك ابو العوام وللعصفور ابو يعقوب ويقال للكلب ابو خالد وللفرس ابو شجاع ويقال ابو مالك للسغب

وابو سعد الهرم وابو حماد الديك **الفصل الرابع في الامهات** ام حفصة الدجاجة قال الجوهري ام راشد كنية الفارة وام ادراص اليربوع والدرص ولده وجمعه ادراص وام النجوم الثريا

ويقال لزوجة الرجل ام المنزل وكذا ام البيت وام الطعام من الانسان المعدة وام الطريق الداهية ويقال للدجاجة ايضا ام احدى وعشرين ويقال لسورة الفاتحة ام الكتاب لانه يبتدأ بها في المصاحف

وفي كل صلوة وام القرى مكة لانها توسطت الارض وام القرآن كل آية محكمة من آيات الشرائع والفرائض والاحكام وام الكتاب اللوح المحفوظ وغير ذلك **الفصل الخامس في الاذواء**

والذوات يقال للمرأة وضعت ذا بطنها اي وضعت حملها ويقال ما فلان بذي طعم اذا لم يكن له نفس ومثله الزيت معبوط بذي بطنه اي بما في بطنه يضرب للذي يغبط بما ليس عنده ويقال كلمته فما رد على ذات

شفة اي كلمة ويقال لقيته ذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات مرة وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق ولم يقولوا ذات شهر ولا ذات سنة ويقال لقيته ذات صبحة اي بكرة ولا يقال ذات عشية

ويقال اني لا القى فلانا ذات مرار اي احيانا المرة بعد المرة ومما يلحق بما ذكرناه قوله تعالى عليم بذات الصدور اي بواطنها وخفاياها وقوله تعالى واصلحوا ذات بينكم قال الزجاج والازهري اي

حقيقة وصلكم وقال ثعلب اي الحالة التي بينكم ويقال قلت ذات يده قال الازهري ذات هنا اسم لما ملكت يداه كانها تقع على الاموال قال ويقال عرفه من ذات نفسه كانه يعني سريرته المضمرة

[illegible] ذكر [illegible] وذكروا [illegible] المنسوبات

[illegible] الى مرتبة التصور والملتجئ الى [illegible]

[illegible] نسبوا الى الشئ على غير القياس

[illegible] **الثناة** اذكر ههنا منها من الالفاظ التى عدت من اول الوضع ثناة وليست ثناة [illegible] ابن السكيت

وابو زيد وابن الاعرابى وابو عبيدة [illegible] الجوهرى [illegible] وغيرهم فى كتبهم [illegible] المغرب والعتمة [illegible]

[illegible] القمران [illegible] الشمس والقمر [illegible]

[illegible] الزعفران [illegible]

[illegible] المشرق والمغرب [illegible] العراقان [illegible] **المنحوتات**

[illegible] من كلمتين [illegible] قال ابن [illegible] من كلمتين [illegible] الكلمتين وان كان [illegible]

[illegible] والحولقة والحسبلة [illegible] والحيعلة [illegible] والطلبقة

والدمعزة والجعفدة [illegible] معنى لا حول ولا قوة الا بالله [illegible]

[illegible] **الفصل السادس** فى اختلاف المعانى باختلاف الصلات وما اذكره ههنا [illegible]

[illegible] فى كلام العرب [illegible] الكتاب [illegible] كثير من [illegible]

[illegible] بحرف جارة [illegible] على والى ومن وعن وفى والباء واللام [illegible] بها الفعل [illegible]

[illegible] اى [illegible] عليه [illegible]

[illegible] الارض اى ذهب لطلب الرزق [illegible] عهد [illegible] اليه اى اوصيته [illegible]

[illegible] عنه

[illegible] اليه [illegible] اشار اليه [illegible]

[illegible] عليه [illegible] صدع بالحق اى اظهره [illegible]

[illegible] ذهب [illegible] فيه اى دخل [illegible] الارض [illegible]

[illegible] والامثلة كثيرة [illegible]

الى الله عز وجل **تم الجلد الاول** [illegible] على خير خلقه محمد [illegible] اجمعين [illegible]

[illegible]

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خالق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله وصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا امتراء **اما بعد** فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو **بخادم احمد** غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد[۱] سلمه الله الابدي الابدان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية شرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يجروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدلوا ستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله[۲] وحاصله[۳] لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله بقيته وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول ذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرة ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الوضع شرط في

[۱] له ولد سنة احدى وسبعين بعد الالف ومائتين يوم الثاني عشر من ذي الحجة وتاريخ وفاته ... ۱۲

[۲] وهو توفي يوم السادس عشر من رمضان سنة ثمان وثمانين بعد الالف ومائتين رحمه الله ۱۲

[۳] القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲

ودلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة واما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه
والاختصار في انه بعد الوضع لادخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل
هذا الكلام بل المتبادر انه يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق
معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح قدس سره وهو انه محصول
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره يعني عبارته على وجه يستفاد منه هذا التحقيق
سواء قصده او لا وقيل في بعض الحواشي ظاهر كلام المحشي ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتحد معه واما ان السيد اخذه من
كلام المحشي فلا يفهم نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذه من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد
السند في حاشية الرضي ابى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيما قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل
ويقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية فنكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح
الا ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله محصوله يدل على ان هذا تفصيل المجمل
الذي كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المحشي فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند
في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن
يعني ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما
بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته
واصالته في الوجود وموجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شيئان كالمشبه على ترتيب
اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان ثانيه في ايضاح
معنى الحرف وبالتقابله وتنويرا اما الاستعمال في في الحد والثلثه فقد رد بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته
لكان انسب في التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره وبمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية
مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما نسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه
كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض عليه بان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في
قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره
وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها والعجب انه ما مر بيان وجه
استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثاني

بطريق الظرفية كان في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي وذهني والموجود
الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في
ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف
تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي
العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما
بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود
في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان تكون تلك الماهية التي تصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا تكون
تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض
والحركة والسكون ونظائرهما فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم تخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تكون عارضة لها حال
كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظا من حيث
هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال
انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في
الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها ويسمى
مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها
في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية
ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد
من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل ثم اعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا
اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها
من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد تكون ممتنعة وقد لا تكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في
الذهن فتامل يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال
القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم
والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او
تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه وكون
الشيء مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف واجيب بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام
فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون

محكوما عليه وبه وهذا باطل لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظا في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه

احدها ان الواو ههنا بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها ان المراد انه يصح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته

ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شئ ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا

يلزم خلاف وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه به

وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه به فافهم معقول

هو ملحوظ تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود غير مستقل غير قائم بذاته كالاعراض كذلك

في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره

كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فيتعقل معنى من بتبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى

الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما

ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا

لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا

يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها ليفهم معناه فما قالوا ان المعقول تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كلا

الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده وقلنا انا

لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك

الوجه ولا نسلم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول

باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به

ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشئ يكون آلة لملاحظة امر يغايره فلا يصلح لشئ منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما

لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شئ قصدا لا تتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية

الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على

المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لهما فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انها في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار

ملاحظة اخرى فان قيل فهي في حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا

لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها ما دامت متصفة بكونها معاني حرفية لا تصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف

يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد

واقعة صحيح ويتعقل النسبة المخصوصة بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصدا ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة

المذكورة وقد يتعقل ويعبر بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول كذلك مفهوم الابتداء

كما بينه الشيخ والاقرب الى فهم المبتدئ ماذكره قدس سره فى حواشى شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر
الى مبصراته لانك اذا نظرت الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك ههنا حالتان احدهما ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا
اياها قصدا جاعلا فالمرآة ح آلة فى مشاهدتها ولاشك ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على هذا الوجه
ان تحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان تحكم عليها وتكون الصورة
ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان فى المبصرات مايكون تارة مبصرا بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعانى
المدركة بالبصيرة اعنى القوى الباطنة فالابتداء مثلا منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور
قبله اذا لاحظه العقل لماذكر ان المدرك فى الذهن قد يكون مدركا قصدا ملحوظا فى ذاته يصلح لان نحكم عليه وبه وقد يكون مدركا
تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشئ منهما كما صوره فى مفهوم الابتداء الذى جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول
لفظ الابتداء الذى هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعين لمفهوم واحد
كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصدا مفهوم لفظ الابتداء ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع
انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلى ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما
متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثانى مدلول كلمة من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه
هذا الاعتبار فقط واجاب عنه بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه اضيف الى السير والبصرة وليس افراد
الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية واورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التى هى معنى من حصصا لمفهوم الابتداء الكلى
لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلى فى ضمن حصصه فلا يصدق عليه تعريف الحرف بل
تعريف الاسم اذ معنى فى نفسه فى قوله مادل على معنى فى نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات ليست حصصا
لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضى لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين مايذكر فى قوله والحاصل الا ان يقال فى التوفيق ان
لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلى وقد يعبر به عن الجزئيات ففى قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ يراد به المفهوم الكلى وفى
قوله اذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفى الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام موافقا لماذكره
فى قوله والحاصل فتامل قصدا بان يتوجه العقل اليه فى نفسه وهو منصوب على المصدرية اى ملاحظة قصدية او على الحال اى حال كونه مقصودا
او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التميز اى بطريق القصد وبالذات عطف تفسيرى لقوله قصدا كان معنى مستقلا بالمفهومية
اى لايحتاج فى المفهومية الى المتعلق حاصله ماقيل فى بعض الحواشى من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا
بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظه العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما
مستقلا يصلح لان نحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سير البصرة وثانيهما ان يلاحظه العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون
المتوجه اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لايستقل بالمفهومية ولا يصلح لان نحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص الماخوذ

بالاعتبار الاول لا يصح ان يقع محكوما عليه به قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي يستفيد منه
لا يصلح لشيء منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يحصل في هذا ولا خارجا الا بالمتعلق لانه آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف
حاله ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشيء بلحاظ استقلالي يكون مستقلا
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل فلزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا ابتداء الا بمبتدأ منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح
ليست مقصودة بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وبهذا اندفع ما يقال من ان تعقل المتعلق
لازم في الابتداء المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشيء تعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون
تعقله موقوفا على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف
كذا في بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته عليه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه ليفهم معنى الابتداء
بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا مدلول
لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى
لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ الاول قلت
الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من او المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر
في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ولا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ليكون الدال مجموعه على
كذا الايتام انه يلزم تعليل الشيء بنفسه لانا نقول دل في من له متعد وفي قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا
لا آلة لملاحظة الغير هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي
معنى الاسم والفعل في نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البديهية لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف
ايضا مفهوم الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقلت نقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه
الكلمة بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
وما يقع من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كظرف
خال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك انه لو جعل كلمة
في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى

المبتدئ وانه ليس فى عبارة الش قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من
حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ ومن حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مُبتدِئاً بكسر الدال بين
السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس
الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانهما من حيث انهما قائمة
بالطرفين ملحوظة تبعيتهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتهما فانه ح
يكون مدلولاً اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل وجعله آلة لتعرف حالهما اى واسطة
لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا تقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما لا يقع زيد قائم
فى قولنا زيد قائم مسندا او مسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه ملتفت اليه الذهن تبع
معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر
كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه
اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بيّن لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم
المرجع فى ضمير الغائب والمتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا فى بعض الحواشى ولا
ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوى اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفى مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة
اخرى دالة على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعانى فى نفسها من القرائن
والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى فان قلت
ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل
يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلولات حرفية ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية
لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبتلك الخصوصية والتقييد
لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتّى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان
الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل انه فى التطبيق بين الحاصل والمحصول
انه لم يصرح بان الابتداء فى كلا القسمين واحد حقيقى بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه
الملاحظة يختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذى وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة

لتعرف حالها فوجب معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بالمرة

فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام الاول ان لفظة من موضوعة لكل واحد من

جزئياته المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات ومثل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء

مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى

الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول به كما ترى لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقها اي الحالة التي هي النسبة والآلات لتعرف احوالها

عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ او مبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان

الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال الوضع عام والموضوع له خاص بان يضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد

لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص بيص من الفرق بين الحروف

والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك وير دان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص

في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف فح ذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم

ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات

ويتعلق الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى التعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا

تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كلها كقولنا كل جل كذا فتامل اما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل قوله ذلك المعنى الكلي يمكن ان

يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل

بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا ملحوظين قصدا وبالذات والحروف لما كانت رابطة

بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آبية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات

بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني

اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه

فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان يكون محكوما عليها وبها

لتعتبر النسبة بينها لا يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه لان

المركب من المستقل وغير مستقل غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شئ من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة فيها لانا نقول ان

النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر

متعلقاتها لكونها آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد

بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها وكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره

ملحوظا آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لا لاجل انه للغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ١٢

فہرس مباحث الفوائد الضیائیۃ المعروفۃ بشرح ملا جامی قدس سرہ السامی

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث الکلمۃ	۳۲	بحث تقسیم الکلمۃ	۳۶	بحث الکلام	۳۸	بحث الاسم	۴۰	بحث الحاصل والمحصول	۴۱	بحث خواص الاسم	۴۲
بحث المعرب	۴۵	بحث حکم المعرب	۴۷	بحث الاعراب	۴۸	بحث العامل	۵۰	بحث الاعراب التقدیری	۵۴	بحث الاعراب اللفظی	۵۵

غیر المنصرف ۵۵

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث العلل التسع لمنع الصرف	۵۶	بحث امثلۃ العلل التسع	۵۶	بحث جواز صرف الغیر المنصرف	۵۷	بحث العدل	۵۹	بحث الوصف	۶۲	بحث التانیث	۶۳
بحث المعرفۃ	۶۴	بحث العجمۃ	۶۵	بحث الجمع	۶۶	بحث الترکیب	۶۹	بحث الالف والنون	۷۰	بحث وزن الفعل	۷۱

المرفوعات ۷۶

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث الفاعل	۷۷	بحث تقدیم الفاعل	۷۹	بحث تاخیر الفاعل	۸۰	بحث حذف الفعل	۸۰	بحث تنازع الفعلین	۸۲	بحث مفعول ما لم یسم فاعلہ	۸۶
بحث المبتدأ	۸۸	بحث الخبر	۸۹	بحث حذف المبتدأ والخبر	۹۷	بحث خبر ان واخواتها	۹۹	بحث خبر لا لنفی الجنس	۱۰۱	بحث اسم ما ولا المشبهتین بلیس	۱۰۱

المنصوبات ۱۰۲

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث المفعول المطلق	۱۰۲	بحث المفعول بہ	۱۰۸	بحث المنادی	۱۰۹	بحث توابع المنادی	۱۱۳	بحث المنادی المضاف	۱۱۸	بحث الترخیم	۱۱۹
بحث المندوب	۱۲۳	بحث التحذیر	۱۳۲	بحث المفعول فیہ	۱۳۵	بحث المفعول لہ	۱۳۸	بحث المفعول معہ	۱۴۰	بحث الحال	۱۴۲
بحث التمییز	۱۵۲	بحث المستثنی	۱۶۱	بحث خبر کان واخواتها	۱۷۱	بحث اسم ان واخواتها	۱۷۳	بحث المنصوب بلا لنفی الجنس	۱۷۳	بحث خبر ما ولا	۱۸۱

المجرورات ۱۸۲

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث المضاف الیہ	۱۸۲	بحث الاضافۃ المعنویۃ	۱۸۴	بحث الاضافۃ اللفظیۃ	۱۸۷	بحث ترکیب الاضافۃ جوازا وامتناعا	۱۸۸	بحث منع الاضافۃ للموصوف والصفۃ	۱۹۲	بحث حکم اضافۃ الاسماء الستۃ	۱۹۵

التوابع ۱۹۷

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث النعت	۱۹۸	بحث الوصف بحال الموصوف ومتعلقہ	۲۰۰	بحث العطف	۲۰۴	بحث التاکید	۲۱۰	بحث البدل	۲۱۴	بحث عطف البیان	۲۱۷

المبنیات ۲۱۹

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث المضمر	۲۲۰	بحث انواع المضمر	۲۲۲	بحث اسماء الاشارۃ	۲۳۱	بحث الموصول	۲۳۴	بحث باب الاخبار بالذی	۲۳۶	بحث اسماء الافعال	۲۴۰
بحث الاصوات	۲۴۲	بحث المرکبات	۲۴۳	بحث الکنایات	۲۴۵	بحث کم الاستفهامیۃ والخبریۃ	۲۴۷	بحث اسماء الاستفهام والشرط	۲۴۹	بحث الظروف	۲۵۱

الاسماء ولواحقها ۲۵۸

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث المعرفۃ	۲۵۸	بحث العلم	۲۶۰	بحث النکرۃ	۲۶۱	بحث اسماء العدد	۲۶۱	بحث المذکر والمؤنث	۲۶۹	بحث المثنی	۲۷۲
بحث المجموع	۲۷۶	بحث المصدر	۲۸۱	بحث اسم الفاعل	۲۸۴	بحث اسم المفعول	۲۸۸	بحث الصفۃ المشبهۃ	۲۸۹	بحث اسم التفضیل	۲۹۴

الافعال ۳۰۶

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث الماضی	۳۰۷	بحث المضارع	۳۰۸	بحث مواضع تقدیر ان الناصبۃ	۳۱۷	بحث کلم المجازاۃ	۳۲۱	بحث الامر	۳۲۵	بحث فعل ما لم یسم فاعلہ	۳۲۷
بحث التعدی وغیرہ	۳۲۹	بحث افعال القلوب	۳۳۰	بحث الافعال الناقصۃ	۳۳۶	بحث افعال المقاربۃ	۳۴۳	بحث فعل التعجب	۳۴۸	بحث افعال المدح والذم	۳۵۳

الحروف ۳۵۴

بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ	بحث	صفحہ
بحث حروف الجر	۳۵۴	بحث الحروف المشبهۃ بالفعل	۳۶۳	بحث الحروف العاطفۃ	۳۷۴	بحث حروف التنبیہ	۳۷۸	بحث حروف النداء	۳۷۹	بحث حروف الایجاب	۳۷۹
بحث حروف الزیادۃ	۳۸۰	بحث حرفی التفسیر	۳۸۲	بحث حروف المصدر	۳۸۳	بحث حروف التحضیض	۳۸۳	بحث حرف التوقع	۳۸۴	بحث حرفی الاستفهام	۳۸۴
بحث حروف الشرط	۳۸۵	بحث لزوم ان ولو للفعل	۳۸۷	بحث حروف الردع	۳۹۲	بحث تاء التانیث	۳۹۲	بحث التنوین	۳۹۳	بحث نون التاکید	۳۹۶

بسم الله الرحمن الرحيم

الديباجة في وجه التاليف وعدم التصدير بالحمد

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ بتعريف

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما

في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال

شعر جراحات السنان لها التيام ❊ ولا يلتام ما جرح اللسان ❊ والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث

لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء للوحدة

ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس احد

وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان

حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب

والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت الذي

ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه

احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيما ذكر مما يتلفظ به

اشتقاق الكلمة وحد اللفظ

فحقيقة بيان ... من غيره تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز بين يديه كانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اسمى اجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير اشارة وقيقة الى الماثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة ١٢ **قوله** على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فبهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد تكون للجنس والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي لله تعالى فوجه اختياره على الرسول ما يجب اللفظ فلرعاية السجع واما يجب المعنى فعلى الثاني ظاهر لانه اشمل وعلى الاول فلدلالة على انه صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الاولى ١٢ **قوله**

تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وصح الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد والمعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع او لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه موضوع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح مالا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح مالا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بين جميع اقسام العلوم كما هو حقه من النقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا اخص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا هو فيه اوحدي وما من مقصد الا هو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية التابع انه اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء عن الوصف بالفضائل تفصيل الاشتهار واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدحة التي اسمن انه مع المشرق والمغرب الا انه لم يرد بها حقيقتها حتى ينبغي تقدمها الذي يستوعب صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي

قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او الى الثمانين قد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما لم يسم اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا

بيان وضع الضمائر وتعريف المفرد

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة وأعرب بإعراب واحد وبقي مثل عبد الله
علما داخلا فيه مع انه معرب بإعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة أُح أُح
على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي
الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من شأنها
ان تدل على معنى كائن فيها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بيان استلزام الوضع الدلالة

بالمفهومية ١٢ او من صفتها ان لا تدل على معنًى فى نفسها بل على معنًى يحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنًى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنًى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنًى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنًى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة

منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فيعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع

التنبيه على الحد وتعريف الكلام

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية و بقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد لفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

تفسير الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

فكر ذا التمهيد ... على وضعه قوله الاسم ... ذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال حيث الذي ليس من داب الفقه ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فتقييد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شارح الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف يكون معنى الجمعية ههنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصعد ثلث من الكلم ... قوله واللام اي لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهي لام

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا **الاسم ما دل** اي كلمة دلت **على معنى** كائن **في نفسه** اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اعني ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه **ومحصوله** ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

تحقيق الكلام وجعل اسمين و تعريف الاسم

بيان الحاصل والمحصول على الوجه المعقول

لكنه كانت في الذهن مستقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل
قصداً وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً
وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم
وللفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى
دالة على متعلقه **والحاصل** ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة
من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات
لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ
في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه اما تلك الجزئيات
فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منها
ان يكون ملحوظاً قصداً ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات
لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

في نفسه استقلالا بالمفهومية وكينونة المعنى في نفس الكلمة والدالة عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليها استقلالا بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على
طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى ولهذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة
في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار
كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى
وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة
الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل
فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد
الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على احد معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه

منها بالصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

من الله ... وعليه التكلان وعنه السؤال معرفة حقيقة الحال ورد المقال ٢٤٣ **قوله** المعنى الخ اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بمجرد القصد ٢٤٣ **قوله** فهو الخ اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس المقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه ٢٤٣ **قوله** او مصدر الخ اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد لشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام الى الخاص ويمكن ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى

اعتبار الوضع الاول في الاقتران وعدمه

ذكر الخواص بيان الاحكام في اللام

الاسم دخول اللام اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لقلة شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك سائر الخواص المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فى المجرور به لفظا وفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص الاصل اعنى الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجئ فى آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر

وجه اختصاص الاضافة والاسناد

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به و منها
الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان
يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم
اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخ اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان
يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ماليس بمركب اصلا

تعریف المعرب ووجه العدول عن التعریف المشهور

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زید عمرو بکر وبخلاف ما هو مرکب مع غیره لکن لا
ترکیبا تحقق معه عامله کغلام فی غلام زید فان جمیع ذلک من قبیل المبنیات عند المصنف
الذی لم یشبه ای لم یناسب مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب مبنی الاصل
ای المبنی الذی هو الاصل فی البناء فالاضافة بیانیة وهو الماضی والامر بغیر اللام
والحرف وبهذا القید خرج مثل هؤلاء فی مثل قام هؤلاء لکونه مشابها للمبنی الاصل کما سیجیء
فی بابه ان شاء الله تعالی اعلم ان صاحب الکشاف جعل الاسماء المعدودة العاریة
عن المشابهة المذکورة معربة ولیس النزاع فی المعرب الذی هو اسم مفعول من قولک
اعربت فان ذلک لا یحصل الا باجراء الاعراب علی آخر الکلمة بعد الترکیب بل فی المعرب
اصطلاحا فاعتبر العلامة محض الصلاحیة لاستحقاق الاعراب بعد الترکیب وهو الظاهر
من کلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحیة حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا
اخذ الترکیب فی تعریفه واما وجود الاعراب بالفعل فی کون الاسم معربا فلم یعتبره احد ولذلک
یقال لم تعرب الکلمة وهی معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوین علم النحو ان یعرف به احوال
اواخر الکلمة فی الترکیب من لم یتتبع لغة العرب ولم یعرف احکامها بالسماع منهم فان
العارف باحکامها کذلک مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها فی معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان یعرف انه مما یختلف آخره فی کلامهم

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولاً بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشئ على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصرح وحكمه اي من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التميز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

ذكر احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه

بل الذي ... تركيب خصوصا ان بالالفاظ المر ... عنه اولم يوصف اللفظ الدال بالصيغ لشئ منها فاطلاق التعريف مبني على الاهمال ومبني عن الاختلال والتعريف الصحيح الايدل جزء لفظه الموضوع على جزء معناه قوله وذيانه يوهم الخ بناء على انه اذا علق نعل او ما يشبهه بشئ موصوف بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لانصعف الدلالة فانه كيا ستناصن بالمعنى الثاني جاء بانى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية بشئ مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يتاتى لا ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا

لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيتُ احمد و مررتُ باحمد و قولنا رأيتُ مسلمينِ و مررتُ بمسلمين مثنّى او مجموعًا فانه قد اختلف العوامل فيه لا اختلاف في آخر احمد حقيقةً بل حكمًا فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب و بعد الجار علامة الجر و كذا الحال في التثنية و الجمع فآخر المعرب في هذه الصورة يختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقةً فان قلت لا تحقق الاختلاف لا في آخر المعرب و لا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة لغير المشابهة للمبني الاصل مع عامله ابتداءً اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل ههنا حدوث الاعراب بدخول العامل قلتُ هذا حكم آخر من احكام المعرب و الاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضًا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

الاعراب ما اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتًا او صفةً **به** اي بتلك الحركة او الحرف و حينئذ يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل و المعنى المقتضي و لو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب و العامل و المعنى المقتضي من الاسباب البعيدة و بقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل ياء المتكلم و بهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا و منعًا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع

تعريف الاعراب كونه سببا قريبا للاختلاف

فائدة وضع الاعراب وبيان معنى الاعتوار

الاعراب فنضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد بها المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتقدة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف

انواع الاعراب وتعريف العامل

الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المتصورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجالٍ وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من جهتين احدهما

بيان اعراب اقسام الاسم

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبةٌ ورأيت طلبةً ومررت بطلبةٍ جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءتني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك وهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة الغليظة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه هاء اذ اصله فوه وذو مالٍ وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما ضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما

علي ما هو جوابها فلا وجه لتقرير نفي الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع دنيه بعد لا يخفي قوله الا ان صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف والقصد حسن لانه يحتاج الى حرف قوله الثاني الحرف وتاخيره عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في التقدير تجريد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غني عنه ومنهم من قال ادرج كلمة من لان حصر بعض الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة ومنها الان حصر لبعض الصفة ايضا فيهما باطل لان لكل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم والمعنى ليس علي انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما الا انه لا يكون الغير بها ظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف

وجہ اعراب الاسماء الستۃ بالحروف

لم یصرح بہذین القیدین اکتفاء بالامثلۃ مضافۃ لانہا اذا کانت مکبرۃ وموحدۃ ولم تکن مضافۃ اصلا فاعرابہا بالحرکات نحو جاءنی اخ ورأیت اخا ومررت باخ فینبغی ان تکون مضافۃ ولکن الی غیر یاء المتکلم لانہا اذا کانت مضافۃ الی یاء المتکلم فحالہا کسائر الاسماء المضافۃ الیہا ولم یکتف فی ہذا الشرط بالمثال لئلا یتوہم اشتراط اضافتہا بکونہا الی الکاف وانما جعل اعراب ہذہ الاسماء بالحروف لانہم لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد ایضا کذلک لئلا یکون بینہا وبین الآحاد وحشۃ ومنافرۃ تامۃ وانما اختاروا اسماء ستۃ لان اعراب کل من المثنی والمجموع ثلثۃ فجعلوا فی مقابلۃ کل اعراب اسما وانما اختاروا ہذہ الاسماء الستۃ لشبہہا المثنی والمجموع فی کون معانیہا منبئۃ عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فی اواخرہا حین الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفۃ الاعجاز کید ودم فانہ لم یسمع فیہما من العرب اعادۃ الحروف المحذوفۃ عند الاعراب المثنی وما یلحق بہ وہو کلا وکذا کلتا ولم یذکرہ لکونہ فرع کلا مضافا ای حال کون کلا وکلتا مضافا الی مضمر وانما قید بذلک لان کلا باعتبار لفظہ مفرد وباعتبار معناہ مثنی فلفظہ یقتضی الاعراب بالحرکات ومعناہ یقتضی الاعراب بالحروف فروعی فیہ کلا الاعتبارین فاذا اضیف الی المظہر الذی ہو الاصل روعی جانب لفظہ الذی ہو الاصل واعرب بالحرکات التی ہی الاصل لکن تکون حرکاتہ تقدیریۃ لان آخرہ الف تسقط بالتقاء الساکنین نحو جاءنی کلا الرجلین ورأیت کلا الرجلین ومررت بکلا الرجلین واذا اضیف الی المضمر الذی ہو الفرع روعی جانب معناہ الذی ہو الفرع واعرب بالحروف التی ہی الفرع نحو جاءنی کلاہما ورأیت کلیہما ومررت بکلیہما فلذلک

قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجي جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون والحق به وهو الو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

اعراب المثنى والجمع ملحقاتهما

لغفل عنه البعض ۱۲ **قوله** فالمتضمن الخ انما عقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل للتخصيص لصورة الخطية باسم الفاعل فهذا التنزيه الاعجام فينبغي ان يرى ولا نفرا فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وحده من ايا ما ادامعه مع عشائره ۱۲ **قوله** فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على نفسه المرحب ولو جعل الهيأة جزء الكلام كان المتضمن الكلام للكلمتين معنى وهو غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيأة التي ليست بلفظة جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر او ضم كلمة الى الاخرى فقد سها لان شيأ منهما ليس جزأ للكلام بل مدلوله او صفته لاجزائه تامل ۱۲ **قوله** اي تضمنا حاصلا الخ بسبب الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعتبار مجموع الكلمتين والتضمن اللفظ لهما فلو قيل يتضمن

او كسرة التثنية وكسروا في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه ولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في اللفظ وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة دفعًا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر ما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرّف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف

ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيها اثرا يجيء ذكره من تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامها اي مقام اثنين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد

تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع

ان لها صدر الكلام لانه لتقتضي كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده الا لم يصح قوله لها صدر الكلام قوله ولا ياتي ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمين او الاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب لتفهيم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم انه لا ياتي من كل اسمين بل لا ياتي من اسمي الفعل ولا من فعل واسم اسم كان بل لا ياتي من فعل واسم فعل نعم ياتي من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا ياتي من فعل واسم اي فعل كان قوله فان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائي في شيئين والمدعي حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما

من هذه الامور وذلك المجموع **شعر** عدل ووصف وتانيث ومعرفة + وعجمة ثم جمع ثم تركيب + والعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم للجر والمحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف + ووزن فعل وهذا القول تقريب + فقوله زائدة منصوب على انه حال لذو المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل للظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين لو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله عمرو فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف قوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحدا والقول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة للعلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ابراهيم مثال للعجمة وزينب مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

تعداد اسباب منع الصرف

بيان مشابهة غير المنصرف بالفعل من حيث الفرعيتين

وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان فيه فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لان تك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله

شعر صبت على مصائب لو انها ۞ صبت على الايام صرن لياليا ۞ واما الثانى فكقوله

شعر أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر

سلام على خير الانام وسيد * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد *

فانه لو قال باحمد للتسجيع لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال مجموع غير المنصرف الذي صرف ولم يصرف الذي صرف غير المنصرف للتناسب وقد يقع معا فيجعل اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان كررتا ان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه ذكر فيه جمعية حقيقية كالف ثلاث اسار وذروا انا ... المؤنث لهما في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة اي كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما الكلمة بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث كررا بخلاف التاء فانها

ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض
كالعلمية يستلزم تقوية اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وخروجه اي
خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافته الصيغة الى
ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية
والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل مر ودم
فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة
للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا
وانيابا بل انها جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا
على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه
اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه
فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك
التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها
سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم

تعريف العدل وبيان جمعه ومنعه

ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل ولا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال زيد اقترن بيده ولو لان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فلم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان تفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء ودلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على قاعدة والزمان ايضا على ما هو الظاهر ... انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا تقتضي وجودها بدون المطابقة لتوقفه على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول في الفهم والحدث معنى مستقل المفهوم وانما توقف فهمه على الضمنية بواسطة عدم استقلال ما هو

تنبهوا للعدل فیما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غیر منصرف للعدل وسبب آخر ولکن لا بد فی اعتبار العدل من امرین احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانیهما اعتبار اخراجه عن ذلک الاصل اذ لا یتحقق الفرعیة بدون اعتبار ذلک الاخراج ففی بعض تلک الامثلة یوجد دلیل غیر منع الصرف علی وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شک وفی بعضها لا دلیل غیر منع الصرف فیفرض له اصل لیتحقق العدل باخراجه عن ذلک الاصل فانقسام العدل الی التحقیقی والتقدیری انما هو باعتبار کون ذلک الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلک الاصل لیتحقق العدل فلا دلیل علیه الا منع الصرف فعلی هذا قوله تحقیقا معناه خروجا کائنا عن اصل محقق یدل علیه دلیل غیر منع الصرف کثلث ومثلث والدلیل علی اصلهما ان فی معناهما تکرارا دون لفظهما والاصل انه اذا کان المعنی مکررا یکون اللفظ ایضا مکررا کما فی جاءنی القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مکرر وهو ثلثة ثلثة وکذا الحال فی احاد وموحد وثناء ومثنی الی رباع ومربع بلا خلاف وفیما وراءها الی عشار ومعشر خلاف والصحیح ان السبب فی منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف الاصلی لا الوصفیة العرضیة التی کانت فی ثلثة ثلثة لانها اصلیة فی ثلث ومثلث لاعتبارها فیهما وضعا له واخر جمع اخری مؤنث آخر وآخر اسم التفضیل لان معناه فی الاصل اشد تأخرا ثم نقل الی معنی غیر قیاس اسم التفضیل ان یستعمل باللام او الاضافة او کلمة من وحیث لم یستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فیه اللام ای عن الآخر وقال بعضهم معدول عما ذکر معه من ای عن آخر من والتمام مذهب الی تقدیر الاضافة لانها توجب التنوین او البناء او اضافة اخری مثلها نحو حینئذ وقیل ویا تیم تیم عدی ولیس فی آخر شئ من ذلک فتعین ان یکون معدولا عن احد

ضرورة الامرین لاعتبار العدل

الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعُمَر وكذلك زُفَر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل لما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيتان وليس فيهما الاسبابان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على

والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل لا لاضطرار لمن شرح الله صدره وزرزقه نصره فنقول لك مما السنح ربي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهياة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هياة زيد قائم للنسبة وجعل هياة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا ١٢

قوله والمراد الخ لم يكتف

بيان تحقيق العدل في جُمَع

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف لهذا قال لكراب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف انما قال في تميم لان الحجازيين منهم فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

كون الوصف مشروطا بان يكون في الاصل

لایحتاج فی الفہم عنہ الی قرینۃ فلذٰلک المذکور من اشتراط اصالۃ الوصفیۃ وعدم مضرۃ الغلبۃ

صُرِفَ لعدم اصالۃ الوصفیۃ اربعٌ فی قولہم مررت بنسوۃ اربعٍ وامتنع من الصرف لعدم

مضرۃ الغلبۃ اسْوَدُ وارقمُ حیث صار اسمین للحیۃ الاول للحیۃ السوداء والثانی للحیۃ التی

فیہا سواد وبیاض وادہمُ حیث صار اسماً للقید من الحدید لما فیہ من الادہمۃ اعنی السواد

فان ہذہ الاسماء وان خرجت عن الوصفیۃ لغلبۃ الاسمیۃ لکنہا بحسب اصل الوضع اوصاف لم

یہجر استعمالہا فی معانیہا الاصلیۃ نفیاً بالکلیۃ فالمانع من الصرف فی ہذہ الاسماء الصفۃ الاصلیۃ

ووزن الفعل واما عند استعمالہا فی معانیہا الاصلیۃ فلا اشکال فی منع صرفہا لوزن الفعل والوصف فی

الاصل والحال وضَعُفَ منع افعیٰ اسماً للحیۃ علی زعم وصفیتہ لتوہم اشتقاقہ من الفعوۃ التی ہی الخبث

وکذلک منع اَجْدَلٍ للصقر علی زعم وصفیتہ لتوہم اشتقاقہ من الجدل بمعنی القوۃ واخیلٍ للطائر

ای لطائرٍ ذی خیلان علی زعم وصفیتہ لتوہم اشتقاقہ من الخال وجہ ضعف منع الصرف فی ہذہ

الاسماء عدم الجزم بکونہا اوصافاً اصلیۃ فانہا لم یقصد بہا المعانی الوصفیۃ مطلقاً لا فی الاصل ولا

فی الحال ثم ان الاصل فی الاسم الصرف التانیث اللفظی الحاصل بالتاء لا بالالف فانہ لا شرط

شرطہ فی سببیتہ منع الصرف العلمیۃ ای علمیۃ الاسم المؤنث لتغییر التانیث لزاماً لان الاعلام محفوظۃ

عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیۃ وضع ثان وکل حرف وضعت الکلمۃ علیہ لا ینفک عن الکلمۃ والتانیث

المعنوی کذلک ای کالتانیث اللفظی بالتاء فی اشتراط العلمیۃ فیہ الا ان بینہما فرقاً فانہا فی التانیث اللفظی بالتاء

شرط لوجوب منع الصرف وفی المعنوی شرط لجوازہ ولابد فی وجوبہ من شرط آخر کما اشار الیہ بقولہ وشرط تحتم

متاخرۃ عن ملاحظۃ العطف والالم یفد کلمۃ من الا ان کل واحد من الامور المذکورۃ بعض من الخواص ولیس التعبیر المذکور خفیا وان کان تقدم ملاحظۃ الربط اشیع لان افادۃ ان کل واحد من الخمسۃ بعض من الخواص من تفنیح الواضحات بل من توضیح ما ہو اوضح من الشمس یحتمل ما سائل لحمل العبارۃ علی ما تقید والارضی منہ ۱۵ قولہ تنبیہ الشئی او فسر الاختصاص بنفی الوجود فی الغیر علی ان النفی راجع الی التقیید کما ہو الاعرف عند ارباب الادب والاعرف فی استعمال بلغاء العرب فیکون ما لہ انہ یوجد فیہ ولا یوجد فی غیرہ فمن قال قولہ لا یوجد فی غیرہ تفسیر لبعض معنی الاختصاص فلم یتدبر او تدبر فلم یتذکر والاولی ان یستر بہما الاغرض تحولا لکن ولان من جعلہ عبارۃ عن الخارج والحمول علی الشئی ادجب فی کلام المصنف تکلفات لا تحصی وتعسفات لا تخفی منہ ۱۶ قولہ دخول الالام الخ شاع الالام فیما بینہم فی ہذا القسم بحیث تعرف الیہ من غیر

التفریع علی اشتراط المذکور فی الوصف

اشتراط التانيث المعنوي بالامور الثلثة

تاثيره اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فتقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه لما انه اذا صغر قدم لم تظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف
ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة
الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف
المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام
او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب وتاثيرها فى منع الصرف
شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان
تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف
فيه العرب فكأنه كان علما فى العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم
فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى
على ثلثة احرف لئلا يعارض خفته احد السببين فنوح منصرف وهذا التفريع بالنظر الى الشرط الثانى فان صرف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة

وجه اشتراط العلمية فى المعرفة والعجمة

التفريع على اشتراط الامور الثلثة في العجمة

فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لما لا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من لدن اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فما ذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف اوالمراد بها تاء التانيث باعتبار تحولها اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت معها كانت على زنة

المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية قور

ولا حاجة الى اخراج نحو مداين فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين وهو لفظ آخر

بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما

ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال

لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها

مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء

وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد

والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف

بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر كونه

علما للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر

بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر

في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان

فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا العلمية غير مؤثرة الا لكان بعد التنكير منصرفا

والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية

الاصلية بهذا القول كلم يقل الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف

قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية

كالمنادى المضموم ومضافه اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب اللباب ١٢ منه

قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له ممارسة في هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب و تكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتوجيه لكلام الشارح مجال لمن له في فهم المعاني استقلال ١٢ منه

قوله وهو المعنى قال المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا ١٢ منه

قوله والامر بغير اللام ولا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام ١٢ منه

قوله فاعتبر العلامة الخ لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل به

وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تعينت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعلنا جعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعام ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن من الجمعية لم يمنع الصرف قد رفضنا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرفت اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

متحركة مفتوحة نحو رأيت جواري فلا استثقال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضًا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رأيت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذٍ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها

منصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو الحكم بل ليعرف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعربات في التراكيب اسأل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب ص ١٦ قوله فالمقصود الخ انما قال فهلا لان هذا الحكم من جملة احكام كما اشار اليه فيما بعد ص ١٤ قوله وحكمه الخ اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعده من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب كبعض عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد قوم وان لم اعثر على مأخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به ص ١٦ قوله باختلاف العوامل فان قلت القائل لا يجمع على فواعل الا اسماء قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة فيصح

الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرطه

الالف والنون من اسباب منع الصرف

فی منع الصرف وان لا یکون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الی التعرف والی تحکمیة توثر فی المضاف الیه مالیفاده اعنی منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات نحو تأبط شرا فانها باقیة فی حالة العلمیة علی ما کانت علیها قبل العلمیة فان التسمیة انما هی لدلالتها علی قصة غریبة فلو تطرق الیها التغیر یمکن ان تفوت تلک الدلالة واذا کانت من قبیل المبنیات کیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان قلت کان علی المصنف ان یقول وان لا یکون الجزء الثانی من المرکب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه ونفطویه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمین قلنا کانه یکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد انهما من قبیل المبنیات واما الاعلام المشتملة علی الاسناد فلم یذکرها اصلا فلذلک یحتاج الی اخراجها مثل بعلبک فانه علم لبلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غیر ان یقصد بینهما نسبة اضافیة او اسنادیة او غیرهما الالف والنون المزیدتان من اسباب منع الصرف تسمیان مزیدتین لانهما من الحروف الزوائد وتسمیان مضارعتین ایضا لمضارعتهما لالفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث علیهما وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما لمنع الصرف اما لکونهما مزیدتین وفرعیتهما للمزید علیه او لمشابهتهما لالفی التانیث والراجح هو القول الثانی ثم انهما ان کانتا فی اسم یعنی به ما یقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا یدل علی ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات کرجل وفرس او یدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول یسمی اسما والثانی صفة فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو المعنی الاول لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لاخلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببيته منع الصرف بل شرطه فيهما احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الامنقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك عثر

اشتراط الالف والنون ووزن الفعل

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة

لما ء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو تبّم اسما الصيغ معروف هو العدد

وشلّم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص

ومثل ضُرِبَ على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن

الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

الا عيسى النحاة او يكون غير مختص ولكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان

على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف وحرف زائد من حروف اتين كزيادة اي

مثل زيادة حرف وحرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على

وزنه غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل فلو قال غير

قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي يمتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ سمي فان لحوق

التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن

اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول

التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة

اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحققة او مع الشرطية

لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما

كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

نحو هذا زید ورأیت زیدا آخر فانه ارید به المسمی بزید او تجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل مبطل محق مصرف لما تبین ای ظهر حین بین اسباب منع الصرف وشرائطها فیما سبق من انها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی هی ای العلمیة شرط فیه وذلک فی التانیث بالتاء لفظا او معنی والعجمة والترکیب والالف والنون المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمیة الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقی بعد الاستثناء الاول ای لا تجامع غیر ما هی شرط فیه الا العدل ووزن الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة کما فی عمر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثلث واحمر وهما ای العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء علی اوزان مخصوصة لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون معها ای لا یوجد شیء من الامر الدائر بین مجموع هذین السببین وبین احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نکر غیر المنصرف الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب فیما هی شرط فیه من الاسباب الاربعة المذکورة لانه قد انتفی احد السببین الذی هو العلمیة بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمیة من حیث وصف سببیته فلا یبقی فیه سبب من حیث هو سبب او علی سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قیل علی قوله وهما متضادان ان اصمت بکسرتین علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فیه فانه امر من صمت یصمت وقیاسه ان یجیء بالضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه معدول عنه

الاعراب هنا ای آخر المعرب لا فی من حیث انه معرب لتم التعریف ولا تیجه علیه شیء فتامل ۲۹
قوله ان نبه آه ای ترجیح الاتیان به علی ترکه ای اراد التنبیه علی فائدة وضع الاعراب فی الاسماء دون الافعال والحروف ۲۹ قوله لیدل علی المعانی آه جمع معنی وهو ما یقصد بشیء وحمله علی القائم بالشیء المقابل للعین بعید عن الفهم لا یقود الیه قائد وکذا فیما یاتی فی تعریف العامل ۲۹
قوله حیث قال ای فی شرحه علی هذا الکتاب والاوجه ان المصنف ومن قال بعلة وضع الاعراب اراد انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوی الکلام والا لم ینطبق الغرض علی الفعل لان الدعوی علی تقدیر تعلقه باختلاف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة علی المعانی وهذا الغرض لا یستدعی اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا ۲۹
قوله لیدل الخ اسناد الدلالة الی الاختلاف باعتبار ان له مدخلیة فی دلالة ما به الاختلاف علی ما سیفصل والا فالموضوع للمعانی عند المصنف هو الاختلاف علی اختلاف فیه وبین

العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما هی شرط فیه

والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم ان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت غير العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة بحكاية قول سيبويه بقوله

وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان فيه تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا كثت افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين

فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

ثالثة

سيبويه لا اخفش في مثل احمر اذا نكر

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول ظاهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان الاكثر منهم ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف انه لا يلزمه اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل صفة مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم المخصوص والوصف للعموم فى شىء واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نعم اعتبار احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميزه عن باقى المرفوعات وكذا المفعول ٥ قوله لم تحتج آه الاولى لم يصح اليا را المشار ٦ قوله وانما اختص الخ بين وجه الاختصاص فيما هو اصل فى الاعراب لكونه معمول ما هو اصل فى العمل ٨ قوله فاعطى الخ الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام للتقوية فى المعمول المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب من تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى القليل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو والحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا فالمآل فاعطى عارضا للقليل وذلك ان تجعل القليل تعليلا والمفعول الثانى محذوف اى اعطى القليل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل ١٢ منه قوله لما لم يبق آه جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا

جواب المصنف عن الزام الاخفش سيبويه بباب حاتم

وتجتمع للسبباب اي باب غير المنصرف باللام اي دخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره تجتاني يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله تجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين حيث ضعف مشابهته للفعل لم توثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المتن غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل والجمال السبحلات اي الضخمات وكالايام الخاليات هو اي

المرفوعات وكونها جمع المرفوع لا المرفوعة

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد وما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يجيئ مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيئ فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع لقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

كونهما العاضا امر ذهني لو سلم فلا تقتضى الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس يقتضى

قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف هذا كلامه

قوله والمصدر فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر هذا وفق بالعبارة ما كتب في الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه

قوله اشتمل جار في رجل الآحسن الالطف ان يمثل بجار في طلبة والطلبة المطلوب

قوله جمع المونث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة صيغة المفرد منه تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب تابع للجر كثيرا بخلاف العكس ولغير ذلك نكات اخر تركناها لوضوحها وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع

المرفوعات
تعريف المرفوع والاختلاف
ذكر افراده

ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه تقديما نوعيا وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف

نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناده واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به اي

بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة

واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فلا احتياج الى هذا

القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه

كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان يحذف مثل زيد في قام زيد فهذا مثال

لما اسند اليه الفعل وزيد في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في

الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده

من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته الاخر لكونه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ولدلالة

على ذلك اسكان اللام في ضربت لئلا يلزم توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة الكلمة الواحدة فلذلك

الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم

مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز

وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر

لفظا ورتبة وذلك غير جائز عندنا خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر

جزى ربه عني عدي بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل * واجيب عنه بان ضرورة

الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانا لا نسلم ان الضمير راجع الى العدي

المرفوعات
تعريف الفاعل
اي يلي الفعل

بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزاي ربنا بجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب واما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذا انحصر واما هو في ما يلي

الاسماء الستة دون غيرها بالحروف والاستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام صـ٥٢ قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده ويختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول صـ٥٢ قوله فاذا اضيف الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة صـ٥٢ قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف آه لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته صـ٥٢ قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة صـ٥٢ قوله وهو الجمع

المرفوعات
بيان مواضع تقديم الفاعل

المرفوعات
مواضع تقديم المفعول على الفاعل

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل [illegible]
قبل تمامها واما ثانيا فلان الظاهر ان معناه وكذا الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدا الا عمرو
زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديم تأخيره
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى
قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل
بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وما [illegible] مثل
ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك زيد
وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط
الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف
جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي في ما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن
يتوهم منه القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل اولى

المرفوعات
حذف الفعل
وجوبًا

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ضارعٌ اى عاجز ذليل وهو فاعل للفعل المحذوف اى يبكيه ضارعٌ بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية لِيَبْكِ يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيدَ فليس مما نحن فيه لخصومةٍ متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسّر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسَّر لم يبق المفسِّر مفسِّرا بل صار حشوا بخلاف المفسَّر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسَّر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسِّره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيدٌ

المرفوعات
تنازع الفاعل والمفعول
تنازع الفعلان

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا

تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا

بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول وهو مستقبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له وهو المقرر بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه مهما الفاعل فلهذا اخصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان تقتضي

كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني

واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان تقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له

فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان تقتضي كل منهما فاعلية اسم

ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب اهان زيد عمرا وليس

هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان تقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر

والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة

وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون

تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور

الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل

من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة

مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا

وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه

مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز

اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

الثلث ولما كان تغير المستقل عن التعذر اختصاص المستقل ببعض الاحوال دون التعذر وكان مقصود من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم اما جاءني مسلما القوم رفعا فقط فهو في حكم مسلمي القوم ۵۵ قوله قد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة والنصب فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا ۵۵ قوله يعني في ما عدا ما ذكرنا تعذر فيه الاعراب والمستقل يعني ضمير ما ان راجع الى ما ذكر من قسمي التعذر والمستقل الا ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظي فما اورده بعض فاضل تلامذة الشارح على بيان اللفظي من الامثلة وكلف دفع لبعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود لبعض الامثلة

المرفوعات

تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية

التنازع في الفعلين واضمار الفاعل

ومنها انه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر وتظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل يروى عنه تشريك الرافعين واضمار وبعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدٌ اذا جعلت زيداً فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميراً راجعاً الى زيد لتقدمه رتبةً فلا محذور فيه حينئذٍ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبةً بل لفظاً فقط وهو جائز و اضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذٍ راجعاً الى لفظ متقدم رتبةً كما تقول ضربني واكرمته زيدٌ الا ان يمنع مانعٌ من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلاً له ومنطلقاً مفعولاً له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفرداً خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنًى خالف المرجع وهو قوله منطلقاً ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماً والاعلى لصفات ذات ما بالاطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنًى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انّما اسعى لادنى معيشةٍ ۞ كفاني ولم اطلب قليلٌ من المال ۞ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

لوضح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما لا يزيد الا سآمة فاعرض عنه بالمرة كما هو داب الكرام ١٤ **قوله** من علل تسع والاخوان يقولون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى على العارف به فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكتة لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه ١٥ **قوله** اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين او وجه تاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشيته هذا المقام اوله هو انه انصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما الصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها يستغنى عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي استفيد من البيت الاول على معانيه الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة

المرفوعات
تنازع الفعلين في اضمار الفاعل والمفعول

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين فقال وقول امرئ القيس + كفاني ولم اطلب
قليل من المال + ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخولها المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت المتأخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى لمجد
مؤثل + وقد يدرك المجد المؤثل امثالي + وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له

المرفوعات مفعول ما لم يسم فاعله وشرطه

مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل
ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه
بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول للملابسة لكونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي
مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف
فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الى

الماضی المجهول او یُفعَل ای الی المضارع المجهول فیتناول مثل اُفتُعِلَ و اُستُفعِلَ و یُفتَعَلُ و یُستَفعَلُ وغیرہا من الافعال المجهولة المزید فیها ولا یقع موقع الفاعل المفعول الثانی من مفعولی باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول اسنادًا تامًا فلو اُسنِدَ الفعل الیه ولا یکون اسناده الا تامًا لزم کونه مسندًا و مسندًا الیه معًا مع کون کلٍ من الاسنادین تامًا بخلاف اعجبنی ضربُ زیدٍ عمرًا لان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر غیر تام ولا المفعول الثالث من مفاعیل باب اَعلَمتُ اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمتُ فی کونه مسندًا والمفعول له بلا لام لان النصب فیه مشعر بالعلیة فلو اسند الیه لفات النصب والاشعار بخلاف ما اذا کان مع اللام نحو ضُرِبَ للتادیب والمفعول معه کذالک ای کل من المفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی والثالث من باب علمت و اعلمت فی انهما لا یقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفتَ واما المفعول معه فلانه لا یجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التی اصلها العطف وهی دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم یُعرف حینئذٍ کونه مفعولًا معه واذا وُجِدَ المفعول به فی الکلام مع غیره من المفاعیل التی یجوز وقوعها موقع الفاعل تعیّن له ای المفعول به له ای لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فی توقف تعقل الفعل علیهما فان الضرب مثلا کما انه لا یمکن تعقله بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعیل فانها لیست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زیدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل یومَ الجمعةِ ظرف زمان اَمامَ الامیرِ ظرف مکان ضربًا

نحو علمت زیدا قائما ۱۲

نحو اعلمت زیدا عمرا فاضلا ۱۲

نحو ضربت زیدا تادیبا ۱۲

الفعل ۱۲

نحو جاء البرد والجبات ۱۲

باسقاط همزة الوصل ۱۲

ای الفاعل والمفعول ۱۲

المرفوعات

بیان المفعول له و المفعول معه

الحکمین الاتری بخبط احث ۵۵ قوله فیشبه الفعل واو سطها العمل والیسع المقام تفصیله ص ۵۵ قوله الا کما تقول قائم ثم تقول قائمة آه مشابهة الاسم الفعل تلث مراتب اعلاها توجب البناء وادناها عدم الانصراف والمعروض للتاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذکور وکذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النکرة فالفرعیة فی التانیث والتعریف و تمییز والفرعیة المعتبرة فی منع الصرف اعم من الوهمیة والحقیقیة ص ۵۵ قوله اذ الاصل فی کل کلام آه وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف علی الشیء بکمال تحقق الفرع تبعیة تحقق الاصل کذلک تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل حتی انه لو لم یکن الاصل لم یلتفت الی خلاف الاصل فلا حاجة الی جعل الفرع تمامًا الفرعیة الموقوف علی الموقوف علیه المرجوح علی الراجح لان المرجوح لیس فرعًا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف ولیس للفرعیة معنی لتشمل المرجحیة ص ۵۵ قوله لان الاصل فی کل نوع آه حقیقة او حکما وزن الفعل الذی فیه احدی

شديدًا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر الموصوف لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في دارة جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل شبهها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي آخذ نحو أُعطي زيد درهما مع جواز أُعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو أُعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان فانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
تعريف المبتدأ وذكر قسميه

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم *
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها
نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو
اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها
ليسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان
ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائمون الزيدان
ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه
الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه الاسناد

ان بيان الاسباب كلها من
تتمة التعريف فهذه جملة معترضة
ولا مشاحة في وقوعها اثناء
ولشدة الاهتمام بيان نهاية صحيح
التعريف قدمت الى ههنا
قوله فانه قد تكرر فيه
الجمعية نقام مقام السببين
لهذا التكرر عند المصر ولكونه نهاية
جمع التكسير عند بعض وانه لا نظير
له في الآحاد عند بعض واتمام
الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه
المقام كتب في الحاشية فاكالب
جمع اكلب وهي جمع كلب
واساور جمع اسورة وهي جمع
سوار واناعيم جمع انعام وهي
جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء
باساورة واكثر ما يقع النعم
على الابل وجمع الجمع اما ان
يراد به الكثرة او الضروب
المختلفة على ما في الصراح ٥٩
قوله فالعدل مصدر آه
ذكر المحقق الرضي ان العدل
اخراج الاسم لا الخروج فاشار
الشارح الى ما اجيب به عنه
وهو ان المصدر قد يكون
مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى
كون الشيء ضاربا وقد يكون
مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى
كون الشيء مضروبا والعدل
لكونه مبنيا لا اسم ينبغي ان
يكون مبنيا للمفعول وتنبيه
عليه لانه انما يكون ...

المرفوعات
جواز الامرين في
المبتدأ

المرفوعات تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ او كانت

ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا

واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند

الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند

غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد

من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ

اى ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال

من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل في المبتدأ

التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة

لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي

اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان

كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمبتدأ المهم الكثير الوقوع في الكلام

انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا تقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة

بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل

قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر

المرفوعات
أمثلة تخصيص
المبتدأ

وحيث وُصِفَ بالمؤمن تخصّص بالصفة فجُعِل مبتدأ وخبرُه خبرَه ق مثل قولك أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أيُّ من الامرين المعلومِ كونُ احدهما في الدار كائنٌ فيها فكلّ واحد منهما تخصّص بهذه الصفة فجُعِل رجلٌ مبتدأ وفي الدار خبرَه ق مثل قولك ما احدٌ خيرٌ منك فان النكرة فيها وقعت في حيّز النفي فافادت عمومَ الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدّد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ق ومثل قولهم شرٌّ أهرّ ذا نابٍ لتخصصه بالتخصّص به الفاعل شبهه فاذا قيل في موضع ما أهرّ ذا ناب الا شرٌّ فانه تخصّص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة رجلٍ موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المُهِرّ للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدوّ والمهرّ له بنباح غير معتاد وتشاؤم به فيكون شرا الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خيرٌ أهرّ ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدّر وصفٌ حتى يصح القصر فيكون المعنى شرٌّ عظيمٌ لا حقيرٌ أهرّ ذا ناب وهذا مثل لظهور امارات الشر ق ومثل قولك في الدار رجلٌ لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ق ومثل قولك سلامٌ عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلّمت سلاماً عليك فحذفت

المرفوعات كون الخبر جملة وبيان العائد

الفعل وعُدِل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اثبتُّ سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال البعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكبٌ انقضّ الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرّف فيما سبق مختصًّا بالمفرد لكونه قسمًا من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيدٌ قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بالغير فلا بدّ في الجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيدٌ او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احدٌ وقد يحذف العائد اذا كان ثمة قرينة نحو البُرّ الكُرّ بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكرّ منه ومنوان منه لقرينة ان بائع البُرّ والسمن لا يسعّر غيرهما وما وقع ظرفًا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارًّا ومجرورًا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفًا مقدّر اي مؤوّل بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثرين ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله

واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف وغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لم يجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس

مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

قدر الحاجة منه قوله لان لو ضعية الخ وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا فيما الوحدات ومنع كون ثلثة ثالثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا منه قوله لان معنا الخ فان قلت ما يتدى اليه ليس الا ان صيغة اشد تاخرا واقل تاخرا بل يؤيد الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء زيد وآخر اي حمار آخر بل رجل آخر قلت يدل على ما قال المحقق الاستعمال في اشد تاخرا يقال جاء زيد في اخريات الناس اي في جماعة هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان اقل تاخرا ليس فيه تفضيل في التاخر بل تنقيص فيه منه قوله علم انه معدول الخ هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضي حيث اختاره منه قوله وانما لم يذهبا الخ اي لم يذهبا اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاجا الى تغيير احد الحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة او لهما العدل ولا يخفى

المرفوعات

مواضع وجوب تقديم المبتدأ

الالف والواو حرفا والاعلى تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن

اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير

اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد

خبر وهو ظرف فان قدر لفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل

مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اولا

بتأخيره وصدارته بالصدر صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي

من حيث انه مبتدأ فتقديمه ليصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار

تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان

لمتعلقه اي كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله

متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر

لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير

وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان

خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في

لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او بانها

مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما

المرفوعات

مواضع وجوب تقديم الخبر

قوله وعلى بناء كرة الخ بل
شيء من المغيرات غير قياسية
والمتصل كرة الا انها اورث
على الاصل مطلب به يفرق
بينها وبين المصغرات حيث
حكم في احدهما بالشذوذ وفي
الاخرى بالاصل ولا يخفى
انه علم سابقا انه يرد الجمع
الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم
في قوله كبيت ... قاعدة
جديدة فينبغي ان يذكر فيها
سبق حتى لا يحتاج الى اعادة
ذكر انه يرد الجمع الشاذة
... ذكره واقوى ...
... ذكره ولم ... ذكره
... يكون الجمع آخرا ايضا
... ليس ... ذكر المصنف
... الاصل ... الفعل ...
قوله ... الخ ...
الشذوذ في ... قياس
كون جمع قوس ... الجمع
اقواس ... قوس ... اعتبار
... اقواس ... مقصور
الشذوذ في المعدول ...
قوله كعمر ... كعمر
... فيها لا جمع
... واحد ...
مبالغة فاعل ... بالنداء
كفسق مبالغة فاسق كما
ان فساق مبالغة فاسقة
وانا فعل ... ثبت
فاعل من ... ولا ...

والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد جوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا اختفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضاً ان المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو حمل التعدد واعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو ومابكم من نعمة فمن الله فلتشبه المبتدأ الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد لم يجب دخولها فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترطان تكون صلته فعلاً او ظرفاً مؤولاً بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بالفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بالظرف فله درهم اما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد لا يوجب البناء بل المعتبر اصالته قوله مثل حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان او الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبوار في القاموس ارض بين اليمن قوله فانهما سببتان الخ فيه انه لو اريد انه ليس فيها شئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيها موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيها وزن فعال وهو موجب للبناء فالصواب انه ليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فلما اعتبروا فيها الخ وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال الخ هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره به جريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امراة على ما في الصحاح قوله الوصف لم يعرف المصنف في هذا الباب

المرفوعات تعدد الخبر ودخول الفاء فيه

لما فيكم وذلك مثل كل رجل يأتيني فله درهم هذا مثال للاسم الموصوف بالفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بالظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو قولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ او الخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل [illegible] ان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل لعل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتنى بقوله وذكره ولم يعتن بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم

المرفوعات

مواضع امتناع دخول الفاء في الخبر

غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ ولكن ما يقضى فسوف يكون ٭ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فاذا ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود

في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما ان اسود الى آخره ١٢
قوله فلذلك الفاء للتفريع على اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلول فلا يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجائب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا الترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف ١٢
قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية الخ اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد من ارجع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى

المرفوعات
حذف المبتدأ أو الخبر جوازا ووجوبا

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا كان خاصاً فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدراً صورة او تاويلاً منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافاً الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيداً قائماً وضربت زيداً قائماً اذا كان زيد مفعولاً ومثل ضربي زيداً قائماً وقائمين وان ضربت زيداً قائماً واكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائماً ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيداً يلابسه قائماً اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيداً يلابسني قائماً اذا كانت عن الفاعل او نحوه ثم نقول يحذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً يلابس قائماً ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائماً زيداً اي ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اي سر راشداً

المرفوعات
خبر ان واخواتها
وتعريفه

مهديًا فعلى هذا يكون نون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا اذا كان قائمًا حاصل فيجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدًا ضربه قائمًا وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قائمًا وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي انّ وكانّ ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله هو اي خبر انّ واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها فبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

عليها ورودها عليها لا اثر فيها لفظاً او معنىً فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بل هذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ولم يلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً يقوم

مثل قائم في ان زيداً قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفرداً او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان من اباك الا في تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفاً اى ليس امره

المرفوعات

امره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه

المرفوعات
تعريف خبر لا التي لنفي الجنس

كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي الكائنة لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا للنوعي خبر الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي

فلم يعتد وابها وجعلوا احار مصابيح حرفا والباء صـ٦٤ **قوله** المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر وان كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر ههنا ليوافق الاجمال التفصيل صـ٦٥ **قوله** ان تكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شائعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوب الى العلم بوجه موافقة بما في بيان العجمة صـ٦٥ **قوله** بان تكون حاصلة في ضمن الاولى وفيما ضمنه صـ٦٥ **قوله** كما جعل البعض اي جار الله وستغني عن الاشتراط صـ٦٥ **قوله** لان فرعية التعريف للتنكير الخ او ليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب ما يختص بالشرط وليس قوله ما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا او انما وصفت بالتاثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات بشيء يعتد به صـ٦٥ **قوله** كون اللفظ مما وضعه غير العرب

والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا التعميم عمله هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ او لكل مسند اليه بعد دخولهما فخرج بغير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ابوه في زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة هذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ لقلة النقصان مشابهته بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيستعمل لا على هذا بحسب القلة ومن اعماله قوله شعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي وانما يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع الا متكررا ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال

المنصوبات

المنصوبات / منه المفعول / المطلق

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او ما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه اوله وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او ذا سمًا فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون للمفعول المطلق

الاظهر شرح تاثيره وما ذكره بعيد عن الفهم ص ١٢/٦٢ قوله وهى الصيغة آه لم تقل وهى ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جا فر وجماهير فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كمالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغى ان تقييد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث ص ١٢/٦٦ قوله ولهذا سميت آه فاريد بالمنتهى الانتها او بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع عنى المصدر ص ١٢/٦٦ قوله كما تجمع ابا من آه الاولى كما جمع فافهم ص ١٥/٦٦ قوله بغير ها وغير هاينبغى لا يقال كنت بغير مال اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقديره معرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا الضرورة

المنصوبات
تعريف المفعول المطلق وفوائد
القيود فيه

المنصوبات
اقسام المفعول المطلق وحذف فعله

للتاكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما فهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجِلسة بكسر الجيم للنوع وجَلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا و سيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل و مصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جُدِع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فقيل عليه قد قالوا احمدُ الله حمدا و شكرته شكرا و عجبت عجبا فاجاب بعضهم

المنصوبات
بيان حذف فعل المفعول المطلق

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وتعقبهم بان وجوب الحذف انما هو فى ما استعمل باللام نحو حمدا له وشكراً له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم لضابطة كلى يحذف معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير سيراً لا يجب حذفه بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه او بعد معنى نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيراً او انما سرت سيراً لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اى فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اى تسير سيراً وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد فان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اى تسير سيراً مثال لما وقع بعد معنى النفى وزيد سيراً سيرا اى يسير سيراً مثال لما وقع مكرراً ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر

تقديره يعنى نذموم لاستدعائه المدح والذم والترحم والمقام برى عنها وجعله حالا من ضمير فيلزم نشرف يستدعى تغيير التغيير وجعله يعنى لان معمول المضاف اليه يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع اطلاقه وان لا امن بالتقييد لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب آه شاع هذا البيان فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشئا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه ايراد على من قال بخلاف ذلك فى القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على ابنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب لذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير ليوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافى للجمعية اطلاقه

المنصوبات
حذف فعل المفعول المطلق

مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه واقعا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة ماتت ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع

مضمون جملة لا تحتمل لها اى لهذه الجملة غيره اى غير المفعول المطلق نحو له على الف درهم اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا يحتمل لسواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اى لهذه الجملة محتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وضعف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول للتكرير مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية

المنصوب

بيان مواضع المفعول المطلق

الجموع الداخلية فى التجمة مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة وبجعل منع صرف سراويل للعجمة وبجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين ١٢ قوله لكانه سمى آه دل كلام القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل عجمى او جمع سروالة او سروال وسرويل بكسرهن ولم يحك غير فى كلامهم هذا وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا عطف لمن سراويل هيها التقدير لا ينبغى ان يجعل منقولا من الجمع محضا ومايقال من ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ فى كلامهم الا فى اشخاص كمدائن بزيد مضاجر فانه موضوع للجنس لعمم لو قيل لم تجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة تحقيقا يرد دانه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا السروالة بمعنى قطعة من الازار كان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وقع

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه وجوّز ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ فلا يكون بحذف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اُسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اُلبّيك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف ألبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرة لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اُعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام

المنصوبات
المفعول به وتعريفه وحكمه

ايضا عرف من قوله فيشكل الاول بان يقال لم يوجد لصاحب هو زيد مفرد في لا د هو جمع غير انه لقد ير ٰ ١٢
قوله نحو جاء آه نحو جوار بكل غير منصرف نحو مثل تشبيل فاضل اسم امراة فاعلم عصفر على كمال لعم فائدة ١٢
قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني رفعا وجرا تتعرف نحو متعلق بمعنى لنحو واللام للتقييد انشبه بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا مفيد صرح الشارح تبادل قوله كقاض بان المراد ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى آخره والاظهر ان مراده بل ان مراد المص رحمه الله انه مثل في التركيب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حكما بالنصرفة ١٢
قوله الا ان الاعلال المتعلق آه فيه ان الاعلال في جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يمنعه في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي نقل حسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي ١٢
قوله فاصل جاء بالي تولد بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فلان انصرف اينما

المنصوبات
تعريف المنادى وامثاله

او الشرط نحو مَنْ رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز أنْ نحو من البران تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً نحو زيداً لمن قال من أضرب اي اضرب زيداً فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوباً في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأً ونفسه اي اترك امرأً ونفسه وانتهوا خيراً لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم وهو التوحيد واهلاً وسهلاً اي أتيتَ أهلاً اي مكاناً مأهولاً معموراً لا اجانب ووطيت سهلاً من البلاد لا حزناً و الموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكماً مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت او لا منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يُطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضاً كما قال بعضهم منادى مطلوب

المنصوبات
تعريف المنادى وبيان انتصابه

اقبالہ حکما علی وجہ التفجع فاذا قلت یا محمداہ فکانک تنادیہ وتقول لہ تعال فانا مشتاق الیک فالاولی لو خالہ تحت المنادی کما فعلہ صاحب المفصل وقیل الظاہر من کلام سیبویہ ایضا انہ داخل فی المنادی بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسۃ وہی یا وایا وہیا وای والہمزۃ واحترز بہ عن نحو لیقبل زید لفظا او تقدیرا تفصیل للطلب ای طلبا لفظیا بان یکون آلۃ الطلب لفظیۃ نحو یا زید او تقدیریا بان یکون آلتہ مقدرۃ نحو یوسف اعرض عن ہذا او للنیابۃ ای نیابۃ لفظیۃ بان یکون النائب ملفوظا او تقدیریۃ بان یکون النائب مقدرا کما فی المثالین المذکورین او للمنادی والمنادی الملفوظ مثل یا زید والمقدر مثل الا یا اسجدوا ای الا یا قوم اسجدوا وانتصاب المنادی عند سیبویہ علی انہ مفعول بہ وناصبہ الفعل المقدر واصل یا زید ادعو زیدا فحذف الفعل حذفا لازما لکثرۃ استعمالہ ولدلالۃ حرف النداء علیہ وافادتہ فائدتہ وعند المبرد بحرف النداء لسدہ مسد الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامہ ان یا واخواتہا اسماء الافعال فعلی ہذین المذہبین لا یکون من ہذا الباب ای مما انتصب المفعول بہ بعامل واجب الحذف وعلی المذاہب کلہا مثل یا زید جملۃ ولیس المنادی احد جزئی الجملۃ فعند سیبویہ جزءا الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئی الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزئیہا اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیہ ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والخفض والفتح علی النصب لقلتہا بالنسبۃ الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقولہ وینصب ما سواہا

على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اغنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملايم لسوق الكلام إن كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخل وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

المنصوبات

بناء المنادى على الرفع وخفضه

والوجه هو البيان المناسب تنبيها لانها كانت هذه من فوائد من مهر استاذي وحبيبي ذي طبع آثار رجدي وظهر اظهار جديد مولانا حسام الملة والدين البرادي الخواني فاضل الله عليه رحمه الى ان يبعث غفرانه

قوله او شرط ذلك الاسم آه هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يا ليه ان السلب آخر في هذا الاسم لا تحقق بدون العلمية

قوله وكان تنافي صفة لم يقل وان كان تنافي صفة فيكون من عطف شرطية على شرطية لستغني عن ضم ان فجعله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شائع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه وانا العطف بكلمة او الشائع في نظائره العطف بكلمة

المنصوبات
بناء المنادى على الفتح ونصبه

علقت مع يا فلان من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد
دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل
المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة كأن المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه
ويستريح من الم خصومته وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيتعجب منه التعجب ويتخلص
منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء
وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فمشكل لان فتحها انما يقتضى فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اى
يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح
ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما اى
وينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة

المنصوبات

حكم توابع المنادى المبني

فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلًا مقولًا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلًا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمر الاو حمر ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكمًا بان تكون مضافة لفظية او شبهة بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة لتدخل

المنصوبات
حكم توابع المنادى المبني

فيها الصفة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه ويا زيد الحسنُ وجهه والحسنَ وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا
وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب
حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية
مثل يا تيم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل يختار فيه النصب
مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا
فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس
مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم
في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام تمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا
عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية
لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف
النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي سواء كان

من الجماعة المسماة بالمبني مسمى بفلان حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن البعض الظن وقوله فانه اريد بالمسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول المسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يصير نكرة حقيقية اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف الخ لو اول بوصف غير مشتهر به لقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من التاويل قوله لما تبين اي ظهر حين بين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين الى آخره لكان اوضح قوله استتار

المنصوبات
المضاف والبدل والمعطوف
غير ما ذكر

كل واحد منها مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضا

او مشارعين للمنات او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو و يا زيد اخا عمرو و يا زيد طالعا

و يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد و عمرو و يا زيد و اخا عمرو و يا زيد و طالعا جبلا و

زيد و رجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فى

واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا

فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء اد ملحوق بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة

بين الابن و موصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا

اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما

عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع

لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا

به واذا نودى المعرف باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط

اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى

التعريف بلا فاصلة و يا هذا الرجل بتوسط هذا و يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا

والتزموا يعنى العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب

لكامر لانه اى الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية

موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء و هذا

حكم العلم الموصوف بابن

بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما تخرج صفة
الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع
الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع
منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت
الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم
بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن
ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم
ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى تيمت قلبى
وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة
للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قولهم ع فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا وقالك اى وجاز لك فى مثل يا تيم
تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولى الثانى اسم مجرور
بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر وتم نصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فصل به بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز السيرافي مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم تيم عدى فتح اتباعا فالنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع منصوب او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي كريهة من قبلي يعني مهاجاته اياي والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وحذف اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما فهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا قد يقعان في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو و يا عدوا وقد جاء رشاوا

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف و یکون للمنادی المضاف الی یاء المتکلم بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفًا ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیَه و یا غلامیْه و یا غلامَه و یا غلاماه فرقًا بین الوقف و الوصل و قالوا ای العرب فی محاوراتهم یا ابیْ و یا امّی علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوهٍ اُخر زائدةٍ علیها لکثرة استعمال هذیهما فی کلامهم کما اشار الیها بقوله و یا اَبتِ و یا اُمّتِ ای قالوا یا اَبتِ و یا اُمّتِ ایضا بابدال الیاء بالتاء فتحًا و کسرًا ای حال کون التاء مفتوحة علی وفق حرکة الیاء او مکسورة لمناسبة الیاء و قد جاء الضم ایضا نحو یا ابتُ و یا امّتُ لاجرائه مجری المفرد المعرفة و لم یذکره للقلة و قالوا یا ابتا و یا اُمّتا بالالف بعد التاء جمعا بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی و یا امّتی احترازا عن الجمع بین العوض و المعوض عنه فانه غیر جائز و قالوا یا ابنَ اُمّ و یا ابنَ عمّ خاصّة هذا الاختصاص بالنظر الی الام و العم ای لا یقال یا ابن اخ و یا ابن خال بل یقال یا ابن اخی و یا ابن خالی لا بالنظر الی الابن ایضا فانهم یقولون یا بنت اُمّ و یا بنت عمّ علی الوجوه الاربعة مثل باب یا غلامی فقالوا یا ابن امّی و یا ابن عمّی بفتح الیاء و سکونها و یا ابن امِ و یا ابن عمِ بحذف الیاء و الاکتفاء بالکسرة و یا ابن اُمّا و یا ابن عمّا بابدال الیاء الفًا و قالوا بزیادة وجه آخر شذّ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابنَ اُمَّ و یا ابنَ عمَّ بحذف الالف و الاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال و طول اللفظ و ثقل التضعیف و لما کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال و ترخیم المنادی جائز ای

امّا ان الکلام فی الاسماء فانطباق حمل الموصوف الاسماء الکلمات الا انه لو جعل وصف الکلمات لم یصح قوله بما اشتمل علی علم الفاعلیة لان الکلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع و هو لا یشتمل علی علم الفاعلیة لان الرفع فیه لیس علم الفاعلیة و هذا وجه دقیق ینفتح منه ما یستقصی به اولوا الابصار الی وجه بدیع فی اختیار علم الفاعلیة فی تعریف المرفوع علی الرفع و هو ان اشتمل علی الرفع اعم من الاسم المرفوع الذی هو المعرف فی هذا المقام و له وجه بدیع آخر و هو انه نبه بذکر علم الفاعلیة فی تعریف المرفوع الذی بنی علی انه انواع اولا و صرح به ثانیا علی ان المراد بالفاعلیة فی تعیین الرفع ما یشمل غیرها ۱۲ قوله کالصافنات آه کتب فی الحاشیة الصافن من الخیل الذی یقوم علی ثلثة قوائم و اقام الرابعة علی طرف الحافر هذا کلامه و السجل علی وزن العتل الضخم کالکتف لعظیم الجسد و الایام الخالیات مجاز لان خلا المکان بمعنی ما فی القاموس و تخلیة المکان بالموت و المعنی لیس حال الایام بل حال اهلها قوله ای الخرج آه و دلالة الجمع علی واحدة و الکلام

المنصوبات
الوجوه الاربعة فی الاب والام

وانما وقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى

وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي الضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة

الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف

لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم

المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع

الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى

على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة

ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه الشبيه بالمضاف

ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا

من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا

يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب والبناء فلم يرد

عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي

الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ وكانه

من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الغالب

فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف

وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين

المنصوبات
شرائط ترخيم المنادى
شرطه اربعة

الوجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته تام التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة فاما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة و شاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار وهو وان او كان في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اي الف او واو او ياء

المنصوبات
كمية المحذوف وان كان في آخر المنادى زيادتان

ساكنة متحركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو الراء والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا وليعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

للتقليل اى وجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسماً برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلاجرم قلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها كما في ادلٍ في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة من يبكى عليه احد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً بيا او وا فالمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب بوا مميزاً به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او شبهاً به ينصب

بيان للتوسع ١٢ — منتل وازيداه ١٢ — نحو وازيداه ١٢ — نحو واعبد الله ١٢ — جبلاه نحو واطالعاً

المنصوبات

حكم المندوب في الاعراب والبناء

الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول والاولى جعله حالاً من ضمير قدم اى مشتملاً على طريقه قوله لصاحب المفصل وتبعه الشيخ عبد القاهر والكسر البسر بين قوله الاصل في الفاعل الخ وهو مرجح للخلاف ترجيحاً بالقاعد الوجوب دونه فباحث وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الشرت المنفك عن الوجوب فمباحثه حديلة للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاى بينهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته تجنب بفعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكونه حقه ان يكون متصلاً بالفعل كانه اتصل فتقدم احدهما وتأخر الآخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظاً وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيداً الا يصير دليلاً على ان الاصل تقدم الفاعل لان

المنصوبات
زيادة الالف والهاء في آخر المندوب

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة ولانه لا يندب الا المعرفة وجاز زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكا ولالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكما ولالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز الهاء اى الحاقها بعد الالف او المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه يجئ بعد تمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه يجئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص والتوضيح فلهذا جاز مثل وا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال ذو جمتي الشام مثناه ذا جمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم و بغيره نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يوصف هذا بذي اللام والمضاف اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل على هالم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

المنصوبات
جواز حذف حرف النداء

وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشئ عجاب ذليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما تدل على تعيين المراد باللفظ وعلى تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب الساقط ما هو وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة فعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف ههنا القرينة لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل الخ ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المراد المصطلح وهو كون الضمير غير مستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل كذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطابق قوله متصلا صلة في لا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويد زيدا اشارة الى قوله الخ

شذوذا ای اطرق کرا ای یا کروان وفیه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخیم غیر العلم قیل ہی رقیة ینشدون بہا الکروان ویقولون اطرق کرا ان النعامة فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعامة الذی ہو اکبر منک قد اصطید وحمل الی القری فلا تخلی ایضا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا نحو الا یا اسجدوا بتخفیف الا علی انه حرف تنبیه ویا حرف النداء ای یا قوم اسجدوا والقرینة امتناع دخول یا علی الفعل بخلاف قراءة الا یسجدوا بتشدید اللام لانه لیس من ہذا الباب فان ان حینئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونها فی لام لا ویسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

الثالث من تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول به فیها ما ای مفعول به اضمر ای قد استتر عامله الناصب له علی شریطة التفسیر الشریطة والشرط واحد واضافتها الی التفسیر بیانیة ای ما اضمر عامله بناء علی شرط ہو تفسیره ای تفسیر العامل بما بعده وانما وجب حذفه حینئذ احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وہو ای ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زیدا ابوک ولا یرید به ان یلیه الفعل او شبهه متصلا به بل ان یکون الفعل او شبهه جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا ضربته وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل او شبهه عنه ای عن العمل فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه ای متعلق ذلک الاسم او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم

المنصوبات ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر

او متعلقہ فارغا عن العمل فیہ بسبب ذلک الاشتغال لا بسبب آخر بحیث لو سلط بتجرد
رفع ذلک الاشتغال علیہ ای علی ذلک الاسم ھو ای احد الامرین الفعل او شبہہ
بعینہ او مناسبہ ای ما یناسبہ بالترادف او اللزوم لنصبہ ای لنصب احد ہذین
الامرین الاسم بالمفعولیۃ کما ہو الظاہر المتبادر فبقید الاشتغال بالضمیر او متعلقہ خرج نحو زیدا ضربت
وبقید الفراغ عن العمل فیہ بتجرد ذلک الاشتغال خرج نحو زید ضربتہ فان المانع عن عمل ضربت
فی زید لیس مجرد اشتغالہ بضمیرہ فان عمل معنی الابتداء فیہ ورفعہ ایاہ ایضا مانع عن ذلک
وبقید النصب بالمفعولیۃ خرج خبر کان فی نحو زیدا کنت ایاہ وہہنا صور اربع احدہا
اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیطہ بعینہ والثانیۃ اشتغالہ بالضمیر مع تقدیر تسلیط
ما یناسب الفعل بالترادف والثالثۃ اشتغال الفعل بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسب
الفعل باللزوم والرابعۃ اشتغال الفعل بالمتعلق ولا یتصور حینئذ الا تقدیر تسلیط الفعل المناسب
باللزوم ولہذا اورد المصنف اربعۃ امثلۃ ثلثۃ منہا للمشتغل بالضمیر باقسامہ الثلثۃ وواحد للمشتغل
بالمتعلق والاحسن فی ترتیبہا تاخیر مثال المشتغل بالمتعلق کما لا یخفی وجہہ نحو زیدا

ضربتہ مثال الفعل المشتغل بالضمیر مع تقدیر تسلیطہ بعینہ وزیدا مررت بہ
مثال الفعل المشتغل بالضمیر مع تقدیر تسلیط ما یناسبہ بالترادف فان مررت
بعد تعدیتہ بالباء مرادف لجاوزت وزیدا ضربت غلامہ مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق مع تقدیر تسلیط الفعل المناسب باللزوم وزیدا حبست علیہ

المنصوبات
قولہ القیود فی تعریف
ما اضمر الخ

الشیخ الرضی ان زیدا فی التمثال المفرد من قبیلہ فاعل لیطابق السؤال فانہ جملۃ اسمیۃ ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاہم تقدیم المسؤل عنہ وکذلک ان الجملۃ فعلیۃ ما یتجہ من ان حذف الفعل انما یکون عند قرینۃ دالۃ علی تعیین المحذوف ولیس ہہنا قرینۃ کذلک لان المحذوف کما یمکن ان یکون فعلا یمکن ان یکون خبر المبتدأ **قولہ** لان تقدیر الخبر آہ فیہ بحث وہو ان فی حذف الخبر حفظ المناسبۃ بین السؤال والجواب فی حذف الفعل الحذف والثانی لا یعارض الاول فضلا عن ان ترجح علیہ الا یری انہم یرجحون رعایۃ المناسبۃ علی رعایۃ السلامۃ عن الحذف فی باب الاضمار علی شریطۃ التفسیر **قولہ** یزید مرفوع والاصل علی یزید لان بکا یتعدی بعلی لکنہا تحذف لکثرۃ الاستعمال ونقل عن العارف الرومی قدس سرہ ان یزید منادی بحذف حرف النداء والجملۃ ندائیۃ معترضۃ وذلک لان المناسب للمقام ان یبکی فی ان الضارع والمختبط لما وقعا فی شدۃ ولقیہ بسبب موتک یا یزید ناسب ان یبکی علیہا وذلک لانک فی رخاء ونعمۃ **قولہ** کالواقع جمع ملقحۃ الاظہر جمع ملقح لان الملقح ہو الفحل **قولہ** وما

المنصوبات احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار

شاغل الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه على ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ لزمه فلا

المحبوس عليه فينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت

يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت

زيدا ضربته فاضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت

فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان

ضرب الغلام يستلزم اهانته ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم

الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب ويستوي

فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء

اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة

خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود

صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع لسلامته عن

الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة

للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم

مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت

القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى

لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

المنصوبات
اذا المفاجاة واذا الشرطية وحكمهما

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل و مثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض و يختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا تقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا و بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل و بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه و بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه و في ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

المنصوبات
اختيار النصب عند خوف لبس المفسر

مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وقبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال
الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع
بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان
المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه
يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فى الوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلت هى معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل

المنصوبات
وجوب النصب بعد حرف الشرط

القوم فينبغى ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا انما لم يستو فيه المذكر والمؤنث نحو اجميع ام قتيل هند فانه لا يقيم على وفق الظاهر بل الضمير مفرد مذكر لا غير قوله وجاز آه اخر المصنف خلاف الفراء عن محله فيما بيانه معلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثانى مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان فى اخفى بان يقول ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز اعمال الثانى فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله وردائة المتن آه يقال فلتنسب عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور فى تفسيرها فينتزه عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثانى مع الاضمار فى الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثانى مع الاضمار فى الاول بل له ان يقول بتشريك الاول للثانى فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذى هو فاعل

يا لابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يا لابسه الذهاب به او يا لابسا الذهب به او اذهب به احدا قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال احسن بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فعلوه فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

المنصوبات وجوب الترفع بالابتداء

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع وفي الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة وللتفسير جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

الى حذف المفعول على غير المختار

قوله لا استلزام عدم السعي الا منافاة الطلب لعدم السعي فيما سبق الا منافاة لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما له ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي البليغ مني لادنى ما تيسر لي من المعيشة كفاني قليل من المال لان لادنى ما تيسر لي من المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسه قليلة ولم اطلب القليل من المال للمعيشة لانه كان يكفيني من الناس من غير طلب لمعالفة الكل معي حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعي للمجد المؤثل كل شريف بيان سعي وبعضهم اي في المعيشة فالم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب سعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون

قوله اي لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني اكرم عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة

قوله لكنما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان

المنصوبات

احكام الفاء شرطية وسببية او زائدة

المنصوبات

مثال نوعي التحذير ومعناهما

بتقدير اتق تحذيرا اي تحذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذير

فيكون مفعولا له ممّا بعده اي عمّا بعد ذلك المعمول او ذكر المحذّر منه مكررا

على صيغة المجهول عطف على محذرا وذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف

كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام

معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا

محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعي

التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد من نفسك بعّد نفسك عن حذف الارنب

وهو ضربه بالعصا وبعّد حذف الارنب عن نفسك على التقديرين المحذر منه هو الاسد

والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منه

والطريق الطريق مثال ثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان

تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر

فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء

عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعّد او اتق ونحوهما فيقدر مثل

بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان

المعنى على بعّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور

قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا

المنصوبات
تعريف المفعول فيه وفوائد
القيود فيه

وليس كك فانه ايضا تحذير والتحذير باب تابع للتحذير؛ التوابع خارجة عن المحدود بدليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك ان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشذ
شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمنا في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل
فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما
فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر
يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

المنصوبات

قسما المفعول فيه و شرط نصبه

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورا الا لزيادة تصوير المعرف و

قوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و

تمهيد البيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها و ما يقدر

فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه

الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول

فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى

شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها

مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل

فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم لاشتراكهما في

الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما

قبل ذلك اى تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك

والا اى وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله

على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من

المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في

معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما

ولما لم يتناول هذا التفسير لبعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

المنصوبات
حمل مابعد دخلت على المكان المبهم

اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما

اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامهما كما

هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك

لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت

وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على

المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل

استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب

المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام

معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول

به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص لوقوعه فيه يصح ان ينسب

الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما

يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول

بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان

يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت

فيها فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة

الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى

المنصوبات
تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

ونقل عن سيبويه ان استعماله نفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه وتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وبه خرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله لانه الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان لتاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل هو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن القائم بالقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق خلافا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله والمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من وادخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى تحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث ينتفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية تشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر كل الاظهار فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم اقائم لتضمن الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في اقام زيد لانا نقول لا ضرورة لجواز زيد اقام بخلاف زيد اقائم فتامل قوله اى مع الاسم المجرد آه قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب

المنصوبات

شرط انتصاب المفعول له

تقدير اللام

المنصوبات
تعريف المفعول معه وفوائد القيود فيه

عن الحرب جبنًا فان زمان الفعل اعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنًا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبًا له في صدور الفعل عنه او المفعول به في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وترك منصوبًا جريًا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدًا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل عمرو وقد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيره كالباء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل

وافادته ايا با سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
اى افادة الواو كذا قال مولانا صدر الدين وقال ابنه كافادة المفعول معه ١٢
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى
اى مع زيد ١٢
اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشاركته له فى ذلك
الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى
المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى
لان فى المعية زيادة اجتماع ١٢ غف
وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا
لانه الاصل ١٢ — لانه فيه كثير الفائدة ١٢
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة
لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا
من اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف

انه حكم اكثرى قيل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك لانه منع مانع وهو ان المسند حال ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل الداعى للفعل الداعى المتقدم على ما هى اليه ١٢ قوله جاز فى داره زيد واختلفوا فى صحة فى داره قيام زيد وجوزه الاخفش لان المضاف اليه للمبتدا لشدة اتصاله بالمبتدا فى حكمه قد جاء فى اكفانه درج الميت ومنه آخرون ١٢ قوله وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدا التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلاثة التقديم وتعريف المبتدا وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد فى قوله وقد يكون المبتدا نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة

المنصوبات
جواز العطف والنصب فى المفعول معه

المنصوبات
تعريف الحال وفوائد القيود فيه

بل تمنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا او ما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما بالنفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يمانئه فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو والحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل والمفعول به اعني من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبالقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل والمفعول به وكذا

المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدًا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

كيفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني لعلم المعاني فالتعقل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الا على اذا استعمل في نباح معتاد فاما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة ۱۲ قوله هذا اشكل لتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدا ۱۲ قوله علم ان ما ذكر الخ اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا سهو وقد يطلق اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف ۱۲ قوله هذا هو المشهور الخ اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله قال بعض المحققين منهم الى آخره عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي لفظها في هذا المقام فارجع اليه ان كان ذلك المرام ۱۲ قوله وقال

المنصوبات
فوائد القيود في تعريف
الحال

والضمير المستكن الملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وتعين زيد مفعولاً به لفظياً بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالاً فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيداً قائماً وزيد في الدار قائماً ان كان الظرف مقدراً بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو مشتق تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب الكبار زيد في الدار قاعداً ان كان الظرف مقدراً باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائماً والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكاً او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائماً كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليتك عندنا مقيماً ولعله في الدار قائماً وكانه اسد صائلاً وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض و ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالباً اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات
بيان عامل الحال وشرطه

والتجاب بها القسم الواقعة جواباً للشرط غير جازم سلفاً كلو ولولا ولما وكيفما ونحوها ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن هذا على ذكر منك فهذه الجملة حتى يحصل لك المهارة تفصيلاً ... قوله لم يذكر الظرفية ... لان معنى الظرفية ... عن الفعلية والاولى الظرفية جملة لانتقال الاسناد من الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلاً للفعل ... ان تقول لم يذكرها ... غيره بل ... المسائل ... قوله فزيد في الجملة كذا في الشتق والمؤول به وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلقاً من ضمير عائد وتستعمل ... على ان في خبر كان ضمير حتى قالوا معنى كان زيد لفظاً كان زيد ... والفرق بين خبر كان وخبر المبتدأ وحيث ان في خبر كان افادة الزمان فهو بمنزلة الفعل ... قوله ... من عائد الظاهر ... مشتبه ... مضاف لتعلق من عائد ...

المنصوبات
وقوع ذي الحال معرفة في اكثر المواد

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاء في رجل من بني تميم فارسًا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرًا من عندنا ان جعلت امرًا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبًا او بعد الا انقضًا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبًا او متقدما عليه الحال نحو جاءني راكبًا رجل وثانيهما ما يكون والحال فيه غير هذه الامور غالبه مواد وقوع الحال هو اكثر بالنسبة الى هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبًا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة النسبة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرًا معطوفًا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض اداء لمعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده

المنصوبات
وجوب تقديم الحال على صاحبها

ونحوه مثل فعلته جهدك مما اوّل بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة فيها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وانه ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار

فاما مع تاخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فی المنع فلا يجوز قائما زيد فی الدار ولا قائما فی الدار زيد اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوی لتوسعهم فی الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فی العامل المعنوی واما اذا جعلته داخلا فی العامل المعنوی كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانی لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوی كك لا تتقدم على ذی الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتنی مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذی الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة

المنصوبات
كون الحال مشتقا

والعافية وكل كلمة وتعسف وكل ما دل على هيأة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا مثال لما فيه حلاوة يسيرة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما صاحبه والبسرية تعلقت بالمشار اليه هذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اعتباره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة اليه المستتر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى اما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا ان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد الاشارة بحالة البسرية ولانه لا يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرًا اطيب منه رطبًا وقد تكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالًا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال في اجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئى ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالًا لا بد لها من الرابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعًا مثبتًا او مضارعًا منفيًا او ماضيًا مثبتًا او ماضيًا منفيًا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معًا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو وتقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو

لكان سببا الى الصدر لتضمنه لمعنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سؤاله وحمل العقال على قاعدة الاعتزال ٩ قوله فيشبه المبتدأ الشرط لكن تقصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه تقصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدون تقصدها فلهذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتدأ دخيلًا في معناه الشرط غير عريق ٩٥ قوله اما الاسم الموصول بفعل ماضيا كان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول ههنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا نحير هنا فيما ذكر لان المبتدأ الذي دخل عليه اما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا

نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل معنى

المنصوبات
كون الحال جملة خبرية

على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد
يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
من الجمل المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت والمنفى بالواو والضمير معا
او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه او جاءنى زيد لم يتكلم
عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه او جاءنى زيد قد خرج غلامه او جاءنى زيد
وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد وما خرج غلامه وجاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى
زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد لتقرب
زمان الماضى الى الحال لتصح وقوع الماضى المثبت لوقوعه حالا ليدل بها على قرب زمانه
الى زمان صدور الفعل من ذى الحال ووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى
المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد
تقريبه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة
سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او
مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف
مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى

المنصوبات
لا بد فى كون الماضى حالا من لفظة قد

حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال ذا المبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر يحيى عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لايجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لايجب

المنصوبات
وجوب حذف العامل في الحال المؤكدة

كمحذوف مبتدأ قول المستهل فكانه لتقليل الحذف ترك النظر فقوله مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب جوابه صفحة ۹۶ قوله المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر ولليلتين او الى ثلث او الى سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكنا لم نجد في كتب اللغة المستهل بمعنى المبصر للهلال بل هو بمعنى الرافع صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن و بانگ كردن وكلاهما مستقيم فكانه اشار الى ان قول الشرح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك في معنييه ص ۹۷ قوله لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الجزء لان العرب حين يصيح

حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا تعلق لهما بالعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما
اى الاسم الذى يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية
فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اى الثابت
فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو
الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به عن نحو رأيت
عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو
هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى
منه ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

التصويبات
تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

المنصوبات
تقسيم التمييز الى مذكورة ومقدرة

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلاً
لنصف من فلاشك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما
هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه
بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفته او
حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتاً فزيتاً يرفع الابهام
المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتاً والمقدرة
نحو طاب زيد نفساً فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفساً يرفع الابهام عن
ذلك الشئ المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات
مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقداراً صفة المفرد
هو ما يقدر به الشئ اي يعرف به قدره وبين غالباً اي في غالب المواد
والكثر اي رفع الابهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهماً
وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي
غير العدد كالوزن نحو رطل زيتاً فان الرطل نصف من ونحو منوان سمناً

المنصوبات بيان ما يتم به ناصب التمييز

وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراعٌ ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورطلٌ

زيتًا وقفيزان برًّا وذراعٌ ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون والمكيل

والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره

التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطلٌ زيتًا او النون كما في منوان

سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها

ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع

التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان الشيء المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم

بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده

المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بناءً عليه وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة

على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يتم عندي

الراقود خلًا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعًا ان كان اي التمييز

جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته

وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

مافوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لايدل لفظ الجنس مفردا عليها فلابد من ان
يُثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على مافوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في عدده اي في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون
التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد
المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا
لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا تجوز الاضافة الاقليلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك و
عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان
او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا

المنصوبات
جواز اضافة التمييز وعدمه

مبتدأ احذف خبره وقوله سوا... جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا ههنا تحكم بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى كلما جاءت امة لعنت اختها وانما قال المصنف بغيران ولم يقل فيها بغير ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفيين كما في باقي الاقسام ۹۹ قوله الحدية هذه الحروف زاد لفظ الا دراك لانه امر مفرغ دخل عليه جميع هذه الحروف ولابد من هذا التصرف في الحدود اي جنس واحد من ان واخواتها لانه لا يصح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخولها ۹۹ قوله عليها اي على المسند ... والمكان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند اليه ... وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر ۹۹ قوله والمراد بدخول اه كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف النحو الدخول اثر لفظي لان نظر النحو فيه

المنصوبات
خفض التمييز وقسمه الثاني

الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر منه لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اى القسم الثاني من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلته بالقسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اى نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اى شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة

فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ماضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفسا و تركه لانه اظهر التميزات ولاخفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ماسبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبته على ان يكون الضمير فيه معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد مالم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لاصفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه

لصدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام فى غير باب ان ص ١٢ قوله فى وجوبه آه فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكمه الاجاز التقديم فنقول المتن الا اذا كان ظرفا قاصر ص ١٢ قوله خبر لا التى الكائنة لنفى الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفى والمشهور فى مثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض صلته فانه لا يجوز عند البصريين فى التقدير خبر لا الكائنة لنفى الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا تباعدها بالمفعول المعنى للفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت جملة لكلمة لا دع عليك رعاية جانب المعنى اذا عارض جانب اللفظ فانها الجادة لاولى الالباب ص ١٢ قوله اى لنفى صفته آه فيه ان لا رجل تقديره لا رجل موجود لنفى نفس الرجل لا لنفى صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفى عن الشئ يقتضى نفى الشئ ولا يقتضى نفى صفة الشئ

المنصوبات
جواز كون التمييز صفة مشتقة

وتارةً لمتعلقه بأن يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل اباً في طاب زيدٌ اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوةً وعلماً وداراً فان هذه الاسماء ليست نصاً فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له والتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصاً فيه او محتملاً له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنية او جمعية سواء كان لموافقته بما انتصب عنه مثل طاب زيدٌ اباً والزيدان ابوين والزيدون آباءً او للمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيدٌ اباً اذا اردت اباً له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً له وطاب زيد آباءً اذا اردت آباءً واجداداً له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اورد مفرداً واذا قصدت تثنية اورد تثنية واذا قصدت جمعية اورد جمعاً فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنية او جمعية لا يلزم ان تثنى ذلك الجنس او تجمع بل يكفى ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً

المنصوبات
كون التمييز رافع الابهام
عن متعلقه

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذٍ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقة الواو بمعنى مع وطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اى من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال والآن المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية لغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

فاعل الفعل الضمير المبهم المميز المنصوب بعدها قوله على التقدير آه اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم نجعل قائم خبراً لان هذا البحث ليس وظيفة العرب الانكار انما ياتي لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم نصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين نقل والحق انه يجب اثباته اتفاقاً اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز فاقول معنى كلام المتن ويحذف كثيراً انه يحذف كثيراً لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيراً اما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله ويحذف المنادى وقوله وقد يحذف فاما يعني الفعل والفاعل وجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وحينئذ معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال وجوباً لكان

المنصوبات
كون التمييز صفة
وحالا

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ماهو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيدا ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ماهو معنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لا يقصد اسناد الامتلاء الى البعض متعلقا بالاناء وهو فى محل الجزو وقدره وقع الابهام فيه لاجرم يميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى و ذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والى الماء مجازا او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمسند وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ❊ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ❊ على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره وليعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير

المنصوبات
امتناع تقديم التميز على الفعل

نيران الحرب فالواو الى عنها قوله لا يجوزان يكون آه رد على الشيخ الرضى حيث قال انه التقى الجنس و منع وجوب تكرار الرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى احتمال ان يكون من قبيل اسناد الشئ والفعل الشاغل نفسه عدم المفارقة كالرجل الرجل عين العمل فى رجل عملا احتمال ان لا يكون لا ذا لا يجوزان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا يستشهد فى البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا التعريف مبنى على الخلف عما ذكره فى تعريف الفاعل قوله علامة كون الاسم آه اى من حيث انه علامة كون الاسم منصوبا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد قوله اى علامة كون الاسم منصوبا ... قوله لعموم الاطلاق آه لفقد ما اسقطناها فيقع الاطلاق على كل من نفسه

المنصوبات
المستثنى وتقسيمه الى القسمين

فضمير كاد للحبيب ونفساً تميز عن نسبته كاد اليه اي وما كاد الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك و

ما قيل يحتمل ان تحمل البيت على تقدير تانيثه ايضاً على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى

الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك

المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معرفته بهذا الوجه

الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما

احكاماً خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج

اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته

نحو ما جاءني احد الا زيداً او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظاً

اي ملفوظاً نحو جاءني القوم الا زيداً او تقديراً اي مقدراً نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني

احد الا زيداً بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالية

عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حماراً وهو اي المستثنى مطلقاً حيث علم اولاً وجه صحيح

تقسيمه كما عرفت وثانياً بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء

كان مخرجاً او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رعاية للاختصار منصوب وجوباً

اذا صح اطلاق المفعول صح اطلاق المفعول الان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول له التقييد في الحكم وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير تقييد به الصفة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد اليه فتقيده به مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد ١٢ منه **قوله** فلا يرد عليه وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فاعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام بمعنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض ١٢ منه **قوله** وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني فعله فاعل فعل مذكور وهو تيجة عليه اما ان احدهما ما قيل ان ضرب

المنصوبات [illegible] المستثنى [illegible] كلام موجب

او ذلك او اقا بعد كلا لا بعد غير و سوى و غيرها عير الصفة قيد به وان لم يكن الا بعد الا التي للصفة واسلا فى المستثنى لئلا يدخل عنه فى كلام موجب اى ليس نفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيداً واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوباً مطلقاً لا فى كونه منصوباً على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدماً عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على المستثنى منه سواء كان فى كلام موجب او غير موجب نحو جاءنى الا زيداً القوم وما جاءنى الا زيداً احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعاً اى المستثنى منصوب ايضاً وجوباً اذا كان منقطعاً بعد الا نحو ما فى الدار احد الا حماراً فى الاكثر اى فى اكثر اللغات وهى لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فى المنقطع مطلقاً منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقصد الا بطريق

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

السہو د لغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة وآما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل
وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع
اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا
وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً التقدير خلو زيد وعدو عمرو فالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم ومجاوزة مجيئهم عمراً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالياً بعضهم ومجيئهم من زيد ومجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمراً وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر و كذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيداً و بعد لا يكون نحو يجيء اهلك لا يكون بشراً وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى البعض من المستثنى منه مطلقاً وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها

ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعاً في محل يكون متأخراً عن الا احترازٌ عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوباً كما مر و الحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

المنصوبات
وجوب النصب للمستثنى بعد ليس ولا يكون

اعراب المستثنى بما يقتضيه العامل

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لايكون منقطعاً ولامقدماً على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليلٌ بالرفع على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحدٍ الا زيدٍ بالجر على البدلية والا زيداً بالنصب على الاستثناء وما رأيت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيدٌ اذ يصح ان لايضرب المتكلم احدٌ الا زيدٌ بخلاف ضربني الا زيدٌ اذ لايصح ان يضرب كل واحدٍ المتكلم الا زيدٌ الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوانٍ يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لايريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لايستقيم المعنى

بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لا تعين ان يكون بمعناه حـ قوله والمراد بمضمون الجملة آه اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل والمفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وحينئذ نقول او المسند المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو صحب مع زيد سفراً فانا ان نفعل ونفيك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السفر والاثر اثرها فاحفظ فانه من المواهب الدقيقة الجلية حـ قوله وباثره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطة يسمى اثر له وحينئذ نقول لظاهر ان الجعل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات التنبيه واعرض عن بيان احترازاته المنبئة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احترازه عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او التعنيم افتا ما لان مضمون المراد لكلامه لا لاحصل الا لان صحة اثر الجملة مضمون لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل ان مقدمة

المنصوبات
شرط استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفته واحدا اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك فى الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اى ومن اجل ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح

الرضی یمکن ان تحمل الصفات علی مایمکن ان یکون زید علیها مما لا یتناقص ویستثنی من جملتها العلم او یحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن ان یحصل فیه جمیع الصفات الا صفة العلم وعلی التقدیرین یندرج فی صورة الاستقامة ولا یخفی علی المتفطن انه یمکن بمثل

فانه لیس له قابلیة واستعداداً اصلاً ١٢ حل

هذه التاویلات ارجاع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة کما یقال مثلاً فی قولک ضربنی الا زید المراد کل من یتصور منه الضرب من معارفک او المقصود منه المبالغة فی علو المجتمعین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حمله علی اللفظ ای لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه عملاً بالمختار علی قدر الامکان مثل ماجاءنی من احد الا زید فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد المجرور محمول علی لفظه ومثل لا احد فیها ای فی الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظه ومثل ما زید شیئاً الا شیء لا یعبأ به ای لا یعتد به فشیء مرفوع محمول علی محل شیئاً لا منصوب محمول علی لفظه وقوله لا یعبأ به لیس فی کثیر من النسخ وعلی ما وقع فی بعضها فهو صفة شیء المستثنی قیل انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه ولا یخفی انه لو جعل المستثنی منه شیئاً اعم من ان یزید علیه صفة غیر الشیئیة اولا وخص المستثنی بما لا یزید علیه صفة غیر الشیئیة لکان ادق والطف وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی لان من

جواب لو ١٢

الاستغراقیة لا تزاد اتفاقاً بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتاً لانتقاض النفی بالا لانها لتاکید النفی ولا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ وقیل ماجاءنی

ای من الاستغراقیة ١٢

لا احتمال غیره نحو رجع القهقری اولم یکن نحو ضربت ضرباً ١٢ قوله لانه من حیث آه یعنی لان معناه من حیث هو مفعول علیه بلفظ المصدر ربما یؤکد نفسه من حیث هو مختل الجملة فقد جعل المؤکد معنی المصدر وجعل تسمیة المصدر بالتاکید تسمیة باسم معناه ونحن نقول انما سمی بالفعل لان المؤکد لفظ المصدر لانه یؤکد اللفظ السابق فی الدلالة علی ما دل علیه لفظه فالوجه ان یقال المحتاج الی التاویل قوله تاکید لنفسه وجهه انه یؤکد جملة کانها عینه لتعینها للدلالة علی ما تعین المصدر للدلالة علیه اما التاکید بغیره فلا تکلف فیه لانه مؤکد للفظ الجملة وهی غیره ولیس فیها ما ینزل منزلة نفسه لانها لا یشارکه فی التعیین للدلالة علی ما تعین للدلالة علیه قوله ویحتمل ان یکون آه هذا ما اختاره المتن واورد علیه فوت حسن التقابل فاشار الی دفعه بقوله وعلی هذا ینبغی آه وفیه انه بعد لیس به حسن التقابل لان هذا القسم ایضاً تاکید لاجل نفسه لیتکرر ویتقرر ومع ذلک تاکید لدفع غیره فحسن التقابل انما یکون رعایة لو سمی القسم الاول

المنصوبات
حمل البدل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه

المنصوبات على التقدير او لا حقيقة وحكما

من احد الا زيدا بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا زيد شيئا الا شيئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وا حمله على البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل وهي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

ومن ثمّ اي ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائمًا باعمال ليس في قائمًا وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائمًا باعمال ما في قائمًا لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه [illegible] مضافًا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرًا حاشا زيدًا اي تبرأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في الصفة غالبًا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورًا لا مقدرًا كما قد يكون مقدرًا في غير مثل جاءني غير زيد ولبدّ ما كان مذكورًا يكون متعددًا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة

ان يتنال هذا التعلق بالواسطة حرف جر وحرف الجر التغير المعنى وبعد التغير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ضربت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل بها بواسطة حرف جر المعنى نعني ضربت زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تميز فيما بين الاحوال علا انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بها اولا وما يعجبك انه اشكل على البعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعًا عليه بل وقوعًا بنفسه بل
قوله والمفعول المطلق آه لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يكون الا من لفظ

جاءني رجل الا زيد والتعدد اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجال وتقديراً كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكوراً اي منكراً لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما البعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيداً جاءني وله على عشرة الا درهماً وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا تحمل على الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحداً والا رجلاً والا حماراً ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما

التصويبات
فائدة تعذر الاستثناء في المحصور وغيره

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه ٭ لعمر ابيك الا الفرقدان ٭ فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيره متمسكين بقول الشاعر شعر ولم يبق سوى العدوا ٭ ن دناهم كما دانوا ٭ وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوا استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

بالحقيقة بخلاف اعداه فانه قليل الوقوع ۱۲ قوله فالاولى آه وكانه منع الوصف في ذلك انهم لم يعدوا كلمة واحدة من حروف النداء ۱۲ قوله بان يكون آلة الطلب لفظية لطلب اللفظي يتوقف على لفظية آلة والطلب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل ۱۲ قوله او للمنادى في جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا وعدمه يمكن فيهما بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ووجه على جعل التفضيل للمنادى انه لا وجه لتخصيص التفضيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر الى غير ذلك ۱۲ قوله وعند المبرد آه كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وترك الترام في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا و سيبويه لا ينكره فلا تختلفا

المنصوبات
نصب سوى وسواء
على الظرف

المنصوبات — تعريف خبر كان وحذف عامله

خبر كان واخواتها ويستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ اي اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

بدون المنادى فيما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والمجرور لا يفيد بدون متعلقه ومذهب ابي علي انه مستقل بجملة هنا لطلب الاقبال فهي بمنزلة فعل الطلب والمنادى بمنزلة الفاعل فتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود من المنادى فافهم قوله ويبنى اي يجب ان يبنى انه يوما يبنى لانه ظاهر الحكم لسائل لا الجار فاعلم الوجه في ابين شيئين الحكم كما سيأتي قوله لفظا اي لفظه كل منها لانه لفظ يستوي المجموع بالنصب واقسام المنصوب شتة كاقسام الرفع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام الرفع والمخفوض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب فانها ثلاثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب خمسة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله وللطلب لاختصاره لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به سواها

وهي ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات للحقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوبات
المنصوب بلا التي لنفي الجنس

المنصوبات
تمام اسم لا على ما ينصب به المفرد

من المنصوبات فان اجتنبها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او
محلا كما هو مبنى منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وبهذا القدر كان فى
حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه الى
تقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه
هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منها ومن الضمير المجرور فى دخولها
وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى
بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين
درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة
المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل
كان معرفة بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او
نحو غير ذلك وقوله على ما ينصب اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه و
هو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا
مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

ولا يسلمين لك وتعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بُني لتضمنه معنى مِن اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجلٍ في الدار حقيقةً او تقديراً فحذف من تخفيفاً وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين كلمة لا وبين المسند اليه لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبهاً به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيدٍ في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجلٍ ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيدٍ ولا عمرو فوجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقاً لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جارٍ في المعرفة ايضا ونحو قضية اي هذه قضية ولا اباحسنٍ لها اي لهذه القضية هذا جواب دخلٍ مقدرٍ على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اباحسن اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

المنصوبات
مواضع وجوب رفع اسم لا وتكريره

فاجاب بانه متأوّل بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابي حسن لها فان مثلاً لتوغله في الابهام لايتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بالفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوّي هذا التاويل ايراده حسن بحذف اللام لان القرآن تعين للتنكير وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لابحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منها لنفي الجنس و لا قوة عطفا على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا قوة موجود الا بالله او عطفت جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية و الثاني فتح الاول و نصب الثاني اى لاحول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس و اما النصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي و الثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على اللفظ لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة و الثالث فتح الاول و رفعه اى رفع الثاني نحو لاحول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس و اما رفع الثاني فلان لا زائدة و الثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة و الرابع رفعهما بالابتداء نحو لاحولٌ ولا قوةٌ

المنصوبات فيما كررت فيه لا خمسة اوجه

قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني بنصب الى قسمين انما حكم بنصب بعض الزائد عند ما نحن فيه مع توابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز فيه العاقل الا النصب لان تقييد كالمستغاث لانه لم يعم حكمه بعد

قوله لا شبه مضاف المفرد لا يشمل شبه المضاف فلا حاجة لا دراجه في تعميم المفرد وانما يحتاج اليه لو لم يخرج المضاف بالاضافة اللفظية

قوله ولم يعرّف آه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستلزم التفصيل بل التفصيل الصحيح ان يقال توابع المنادى المفرد سوى البدل والمعطوف بغير المتبع وذوالحاشية لو لم يجعله لكان جاريا كما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته بتفصيل البعض التوابع اجمالا وفيه ذكر التاكيد والصفة على البدل

[illegible marginal glosses]

الا بالله لانه جواب قولهم الغير الله حول وقوة فجاز بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماؤه واما قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

المنصوبات
معنى الهمزة الداخلة على لا لنفي الجنس

العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو له وقول الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل المحمول على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع ١٢ قوله واقتصر على مثالها اولانه اول ما يمكن ان يتمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه ثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له ١٢ قوله مولانا ذيسيد وغيره الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه ١٢ قوله لان المعطوف بالحرف في حقيقته منادى وفيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف حرف النداء لكان منصوبا فينبغي ان لا يختار فيها الرفع ١٢ قوله ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن المص في شرحه نسب الى ما ذكره الشارح فكان المص لما راى ان المنقول ان اللام في بعض الاعلام لازم

التصريحات بكون نعت اسم لا مبنيا ومعربا

للتخفيف بر اسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهي
عند يونس هي التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجل لكنه نونه
لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا
الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم
في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه
يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن الفصل نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغني
عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال توجه اسناد البناء
اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة
لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا
المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما
ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا حملا على
محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف
بالرفع وظريفا بالنصب والا اي ان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب قد مرت امثلته في بيان فوائد القيود
والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف

معرفة وجب فيه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لاحول ولا قوة فيما سبق بان تحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى وتجعل منصوبا و بان يحمل على المحل وتجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا لكثير انحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ؎ ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ؎ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر الها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له

الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف الاولى هو المرجح وان كان الموصلية اكثر ليكون هذا اى فى المتوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة يصح يا ايها النجم او العسق وان جعل المعرف وصفا قرب فادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش يرد الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة ١٢ قوله مع ها التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء لقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء فى التنبيه وقوله يا هذا الرجل ليشعر بالتزام حرف التنبيه فى مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين فلذا قدم ايها ١٢ قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل ايا موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة التزام رفع ١٢ قوله ولهذا لم يذكر الخ اى صفة الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز فى يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة

المنصوبات
جواز الاعراب والعطف
فى نعت اسم لا

المنصوبات

وعدم الجواز في تركيب لا ابا فيها

جائز تشبيهاً له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص لا لان بين الاختصاصين تفاوتاً فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمّ اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوّته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولاً فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانياً فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا

التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المضاف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف لا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان عملهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما حال ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فللتغير

الياء ساكن ما قبله واذا وقفت على غلام بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون قوله وبالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه ١٢ قوله وقالوا يا ابت الى آخره استيفاء لما من عدم التقييد بوجه بل اقتصر استيفاء على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخير الفتح ان يقال يا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي لكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة ١٢ قوله ابدال الياء بالتاء والتاء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فالتحتانية دونها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام ١٢ قوله وكسرتها لمناسبة الياء لان الياء والكسر والواو دليلها بل بيانها وانما يناسب الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدل التاء بالياء وقفت كسائر تاءات التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومخفوض لبعد حذفها الدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير لبعد ان غير المستثنى بما حدث فيه من الاعراب ١١٩ قوله قد جاء الضم

المنصوبات
خبر ما ولا المشبهتين بليس

الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي
بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما
لكن قاعد فالرفع اي فالحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف والافعال التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق
عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه
بل لحيثية كونه مضافا اليه فلو قيل المضاف اليه وان كان مختصا بما عرفته لكن المشتمل على علامته
اعم منه ومما هو شبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية وان لم يكن اخلال في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح
المشهور منهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا اي كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين
صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد
او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد

وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان تلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اى مسلوبا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة

ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو المستفاد بدون زيد ۱۲ **قوله** وان لا يكون جملة ولبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير ۱۲ **قوله** والزيادة على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لابد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب ۱۲ **قوله** لا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت ۱۲ **قوله** واما اسما متلبسا آه واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ۱۲ **قوله** لما فرغ آه اقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته اقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه ۱۲ **قوله** زيادتان

المجرورات
شرط تقدير حرف الجر
في الاضافة

المجرورات
تعريف الاضافة المعنوية واقسامها

فلا يكون مما تفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة

بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا

ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها

ان يكون للمضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة

الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة لكن

غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد

وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف

اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا نحو غلام

زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد

واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون

المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى

في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان يكون

ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد واما اعم مطلقا كاحد

اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف

فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما
هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال
المصنف رح بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد
وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى
الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى
اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل
قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب
واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية
المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة

المحررات
كون الاضافة بمعنى
في قليلا

المجرورات
افادة الاضافة المعنوية
وشرطها

التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى + وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا اذا كان للمضاف اليه مثل واشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لجار مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشئ الفلانى و تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اى تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل و غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتمتنع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس

فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا نهذا دون ذلك قيل لانسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلومتيها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ع ثلث الاثافى والديار البلاقع ＊ واما ما جاء فى الحديث من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال فى اللفظ لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نونى التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف

المجرورات
تعريف الاضافة اللفظية وافادتها

لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما فى سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سيق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه منه ١٢٥ قوله نحو يوسف الاصح انه عبرى عجمى وقيل عربى والاصل يوسف على وزن يوجب انه غير كالغير الاعلام المنقولة كما فى شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا منه ١٢٥ قوله ايها الرجل ينبغى ان يذكر اى الذى لم يوصف بذى اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان منه ١٢٥ قوله قالته امراة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل فى شدة طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم منه ١٢٥ قوله قاله شخص صار مثلا للحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة منه ١٢٦ قوله فى الطرق الاطراق چشم در پيش افگندن و سر فرو كردن منه ١٢٦ قوله حتى يسار بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه منه ١٢٦ قوله فان

الضمير من غلامه ويستتر في القائم وتخفيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام صلة قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لو احقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه فی شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسًّا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع فی شعر الاعشى من قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها ÷ فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا تمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف ع الواهب المائة الهجان وعبدها يعنى ان هذا القول ضعيف لا يقوى فی الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فی الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف فی الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملًا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فی المعطوف ما لا يتحمل فی المعطوف عليه كما فی رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه ÷ الواهب المائة الهجان وعبدها ÷ عوذا تزجى خلفها اطفالها ÷ ای محدوحه الواهب المائة الهجان ای البيض من النوق يستوی فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها ای راعيها تشبيهًا له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ ای حديثات النتائج حال من المائة تزجی بالزای المعجمة

بوجه آخر وهو خلوص ادائه المتصل بالضمير عن الفصل بينهما بالنسبة مما فلا يخل الكفر الیفو وبانح سنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول اعنی حبست عليه والثانی تقديم المسلط بنفسه فثم المسلط ابرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فی هذا التقسيم ما هو اعرف فيه تامل ۱۲۹
قوله نصب زيد جعل ضمير نصب الى زيد دون ما ضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله ای ضربت آه ذلك لكن ان تجعل تفسير النصب بما هو ضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال ونيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده وجه الرد مستغن عن البيان ۱۲۹
قوله فان الاصل آه فيه ان الاصل ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ الاحتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره ۱۳۵
قوله فی مظان الاضمار فی حاشية الكتاب ای فی مواقع يظن فی بادی النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه فی الواقع هذا وفی القاموس مظنة الشیٔ بكسر الظاء موضع يظن فيه وجوده مستثنا ان يكون كذا ای جدير فيه ان يقرانه كذا ۱۲
قوله

المحررات مثال ضعف الاضافة لعدم الفائدة فيها

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد الخ انها منسوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث الخ انها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحينئذ الامر مكشوف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة وانما قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المفرع عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول او حمله
اي حمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وبهذا الاشتراك
يشعر الضارب الرجل والحسن الوجه فيناسب القياس مع الفارق وفي الضاربك يعني
جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي
او الضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين
محذوف لاتصال الضمير او المضاف وذلك لايجاب جوازه الى حمله اي حمل الضاربك
على ضاربك في تجرده من اللام حتى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا
اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بالمفعول به وكان ضميرا متصلا التزموا فيه
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا الضاربك ان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل نفس
اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك جوزوا وجوده حملوا الضاربك ...

واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجيزوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولكن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للنفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يجيزوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف ؞ الواهب المائة الهجان وعبدها ؞ وقوله الضارب الرجل في الضاربك حملا على نظيريها على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله وضعف ؞ الواهب المائة الهجان وعبدها ؞ انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة

الجرورات
سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف

المضافات
لا يضاف موصوف الى صفته
وبالعكس

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى

مسألة ظاهر وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفته

مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي

والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر لهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة

الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا

للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق

ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع

وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب

اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة

الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب

متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون

الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد

بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه لا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا

والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع

الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء

متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

الجر و مرات
لا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه

التاويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء و كل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء و الاضافة بيانية و المكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى و يرد على القاعدة الثانية و هو قوله و لا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة و اخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد و ثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف و اضيفت اليه و اجيب عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد و تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة و غيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة و غيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصص و على هذا القياس اخلاق ثياب و لا يضاف اسم مماثل اى مشابه للمضاف اليه فى العموم و الخصوص الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث و اسد فى الاعيان و الجثث و حبس و منع فى المعانى و الاحداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان و الناطق لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا بدون ذكر الاسد و اضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد و اضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم و عين الشئ فانه اى المضاف فيهما يختص به اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه و لا يبقى على عمومه

المجرورات حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص مع ابهمية التعيين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ورد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقع لو اكرم سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو وياء قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مشابها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة وساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمناسبة ياء المتكلم وتدغم في الياء نحو عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية لئلا يلتبس المرفوع

المجرورات
حكم اضافة الاسماء الستة الى
ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت فی یاء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمىّ اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمىّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء فی الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة تبقى ماقبلها مفتوحا كما كان فی مسلمَین مسلمَیّ وفی مصطفون مصطفَیّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اى ياء المتكلم فی الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخى وابى اى فالحال فی اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخىّ وابىّ برد لام الفعل فيها وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء فی الياء وتمسك فی ذلك بقول الشاعر وابىّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص فی شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون فی الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى فی الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فی قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم

المجرورات
لا يضاف ذوالى
مضمر

وتقول اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بالرد والمحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم في بالرد وبسبب الادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واما قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بحركات ثلث ولكن فتح فائه افصح منهما اي من الضم والكسر وحكم مثل يد فيقال هذا حم او حمك ورأيت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمز فيقال هذا حمء او حمؤك ورأيت حمأ او حمأك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورأيت حموا او حموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وهن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن وهنك ورأيت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

عند اضافته الى ياء المتكلم فينبغي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي في وعن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

لانه لا يستدعيه بل تحصيل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فيقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن بهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتق ما التحذير عما بعده واما الذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام ۱۲ م
قوله اي مما بعد ذلك المعمول هذا الظاهر يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اولى مصلحة الضمير المنفصل فتامل ۱۲ ح
قوله فان قلت الخ هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عائد لتصحيح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير
قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكراره مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد

التوابع تعريفه وفوائد القيود فيه

مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود والحقيقة التابع والحد مدخول كل هو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليها فادصدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهياة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالته كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو تجردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه وجاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهياة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة

النوابع
النعت وتعريفه
وفائدته

التوابع
النعت وكونه للثناء او الذم والتاكيد

كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب موادّ الصفة المشتقات توهّم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تاوّلوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف ردّه بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحته وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى الموضع الآخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه و يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءنى رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف

التوابع

النعت وصف بحال الموصوف ومتعلقه

ان كان سهوا الى وجه التذكير وطريق التاويل بدليل ان الضمير اذا رجع الى المكان بعد كونه عن ضمير المستدرك ليتحقق الربط لا يرجع الضمير الى المضاف اليه المستدرك ما افاد عليه كالرجع فى المستدرك والمرجع الضمير راجع الى الموصوف لكان بتاويله القسم قسم من الظروف ١٢

قوله وبعضهم الخ وبعضهم من اسم والنكرة فيما غير ذلك الرجل بحوث وكذا فيه وقيل غير جامع لخروج نحو هذا عن ورد ان احبات لست مثل غيره بل فى عدم التعريف ما افاد منه ما الحاصل المعنى فى ورسا وبعضهم من نحو بالنسبة الى ان المبهم ويرد عليه بان لا فى سنده تامة يقبل السبب تقديرى فى ذكر الدليل والترجيح تاما تقبلان مع ابهاميان هذا التفسير

قوله اما بهار اراد الامام النحوى لا يستيق سيبويه الاصطلاحى ١٢

قوله ولم يذكر الخ وكذا ان يحصل الضمير راجع الى عدد ولذى وهما يحملها مرتبة

يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لتشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث وكذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

قوله فانه ذهب الخ اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجيء ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه ١٣ قوله فان الفعل الخ وفيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية درآمدم درخانه ١٣ قوله يصح ان يقال الخ هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد ١٣ قوله وفعل الدخول الخ فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب ودخلت الدهليز دخلت الدار اذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت ١٣ قوله قلنا المراد الخ ويرد حينئذ نحو عجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انها فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله ١٣ قوله اللهم الخ فيه ان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه منتصب

التوابع
النعت وصف بحال متعلق الموصوف

العشرة وكان لاتخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه

بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه

بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بيّن ضابطة عدم تبعية لكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر

بعده ولتبيّن حاله عند عدم التبعية ومن ثَمّ اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة

البواقى كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه

لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه

بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرها ضعيف

ويجوز من غير حُسنٍ ولاضعفٍ قعودٌ غلمانُه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانه

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لايكسر فلم

يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان تخرج الواو

من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا

والمضمر لايوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما

الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما

طردا للباب ولايوصف به لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى

بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا

يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال ولم يذكر المصنف انه لايوصف بالضمير لانه

التوابع

النعت والمضمر لايقع موصوفا ووصفا

نائب مناب الى المفعول المطلق بل هو ادون مراد التركيب بهذا المعنى قد فعه بنح كون المراد كمبن المول اليه صاحب المصنف بانه لافرق فى المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس فى التاديب مفعولا مطلقا وجه لترجيح ان قولنا للتاديب مفعول عند الاعند القوم فليس مثل الزجاج يرد الى المفعول المطلق قوله وخص الام بالذكر لتعرض بوجه تخصيص اللام بما دون فى فى المفعول فيه فى ذلك لتعلقه عن لك البارد ايضا مع داخل المفعول فيه نحو قمت بالمسجد ١٣٦ قوله جراز الخ يعنى ان يقول جرازه ما اذا كان غير مثل الثوب نحو جبتك للسواد قوله اى احمد ظاهر الخ اشار الى ان المصنف قال بهذا المكان الى انه اوضح واحضر قوله ويقال الخ فالعبارة الواضحة الموجزة انما جاز منه فما اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله لايكون الخ لاحاجة الى هذا التقييم فى المثال المذكور لانه المقصود هو الجنس للجوزيع المقصود للجنس السابق ظهر

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن الكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او ناقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال عن المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم اي الكريم

والزيدان الوثوب ...
قوله احترز عن المذكور الخ لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته الى آخره ...
قوله تستلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف فتدبر. ...
قوله او مفعولا الخ اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما اجرا الشارح على ذلك حسبك وزيدا درهم لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب ...
قوله وسواء كان الخ اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى بل لقوله لفظا ايضا فالوجه ان يراد بالفعل

التوابع
النعت لم يوصف ذو اللام
الا بمثله

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا ذي اللام لرفع الابهام وبيان الجنس

ضعّف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يتخصص بجنس دون

جنس وحسُن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف

يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة

الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو

مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه ايضاً مقصوداً بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه

معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه

مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضاً مقصودة فقوله المقصود بالنسبة احتراز

عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن

البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واَم

واما واَو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب

بان المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصوداً

بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف

عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعاً ومنعاً

اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

في هذا المقام بيته عبارة
الصحاب قيل لان معنا الرجل
في المكان خلاف المشهور
فعل لم يستتر في اشتمال
المذكورة معه في الزمان
ايضا لم يسمع ان تركا
في مكان واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم ان يترشح
الناقة ولدا فلا تتم لان
المقصود فيه المشاركة في
مكان واحد في زمان
واحد كما هو المستفاد من
عبارة تماما في الاكتفاء بما هو
المشهور في تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد
وتجعل الملازمة مبنية على ان
الترك عدم المحافظة يعني
لو لم تحفظ الناقة وامها
ولم تحفظ في هذا الزمان لطلبا
ايضا رضيعها وتركهما في مكان
من قبيل تعظيم ورد عمل في
عدم تركها ١٢ قوله نحو لو
تركت الناقة على صيغة المجهول
والجملة صفة مرتبة كان
من بل مضرب زيد فهو ايلم
لكن ما لحن فيه ١٢ قوله

ولم يكتف لقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها وتصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة للقرية فلو اكتفى لقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف وجهتا الصفة الداخل عليها حرف العطف

معطوفا الا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء ١٢ قوله تعين النصب بغير المصنف الى ترجيحه ١٢ قوله تعين العطف عند غير المصنف ترجح العطف فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة فافهم ١٢ قوله ولم يجز عطف عمرو الخ فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه انسب ان ترجع بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي ١٢ قوله وانما حكمنا بالتكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهران المعلل النصب انسب لان الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع ١٢ قوله الحال من حال الشيء يحول اى انقلب سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا ١٢ قوله هيأة الفاعل الهيأة الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء كذا في المغرب المراد هنا الحالة هو المراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو

التوابع
العطف وحكمه إذا عطف على المرفوع المتصل

وإذا عُطِف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزاً كان أو مستتراً أكد بمنفصل أولاً ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضاً تاكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض

حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان للفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

من العامل المعنوي عند المصنف ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال الاعلى تقييد التمني ص١٢٥ قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور ص١٢٥ قوله يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححاً للشيوع جاز في رجل الا عالماً ولنا قوله نقضاً للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع الا لجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ او الحال ص١٢٥ قوله ان جعلت الخ واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس مما نحن فيه ص١٢٥ قوله او بعد الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا تقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع فيه بعد الا بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الاهمال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا سلفا على

التوابع

العطف وحكم اذا اعطف على الضمير المجرور

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور لتخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة بالنظر الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف وانما جوزت رب شاة وسخلتها بتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها او محمول على شذارة التنكير به رجلا على الشذوذ واى رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف فى المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف فى نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة ويمتنع بناؤه فى يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع امتنع فى تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى

التوابع
العطف والمعطوف فى حكم المعطوف عليه

وذا هب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ او هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها النسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد من الذباب او لتفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي العامل واحد وقال البعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف
على عاملين

اذ ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ ☆ ونار توقد بالليل نارا ☆ فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التوابع

التاكيد تعريفه وفوائده القيود فيه

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك انما هو لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

الشديد فيجب حينئذٍ ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيئ والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذٍ تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنىً نحو ضرب زيد نفسه او عينه او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او فى شمول المتبوع افراده دفعاً لظن السامع تجوزاً لا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيراً ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنىً فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو لتقرير متبوعه وتحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه وهو اى التاكيد **لفظى** اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **ومعنوى** اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظى** منه **تكرير اللفظ الاول** اى يكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة نحو جاءنى زيد زيد او حكماً نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجرى** اى التكرير مطلقاً لا التكرير الذى هو التاكيد

منها الحال فى نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا فتنسب ذلك القسط على الحال و ياتى بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم هذا قول القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغى ان يقال فى جاء زيد رجلا بيانا انهما حالان مترادفان ١٢

قوله لان المقصود الخ فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيأة ومع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا ليكون وضعه لغرض المعنى فينبغى ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيأة و ليس الغرض من وضعه تلك ١٢ **قوله** هذا البسر بفتح الباء وقد يضم كذا فى القاموس ١٢ **قوله** ولا حاجة الخ لم يأت البسر بمعنى الصائر بسرا او جاء الرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر بما عليه رطبا وحينئذٍ صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل

التوابع
التاكيد وتقسيمه الى اللفظى والمعنوى

التوابع
التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماءً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير
ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون
المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي
مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع و
اكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام والبصع بالمهملة من
بصع العرق اي سال و بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة
مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعنا التاكيدي بالتامل الصادق
فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتهما افراداً وتثنية وجمعاً و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه
في المذكر الواحد نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث و
عن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير
العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين وليين تغليباً كالقمرين يسمى الثالث ثانياً للمثنى كلاهما
للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفرداً كان او جمعاً باختلاف الضمير
العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و
كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في

الكلمات البواقى وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ فى الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد شمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

التوابع
التاكيد لا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء

الاب فى حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى عامله عطوفا لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان حقه فى تقدير احق ابوه بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا اثبته ١٥ قوله ان تكون مقررة الخ اما بالحقيقة واما بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر للشئ ومؤكد له ولا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكد الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشرى ومنه قوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو اذ برين منه فان اردت له اسما فلتسميته دائمة ١٥ قوله المضمون جملته الخ يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد
نحو القوم جاءني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين قلما يليان العوامل
قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع بفتح
الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل
منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع ولو جمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها
على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون
النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء نسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى
التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز
بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة
بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود
بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له
فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول
البدل الذي بعد الاستثناء ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة نسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

التوابع

البدل تعريفه وفوائد

القيود فيه

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيًا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود لنسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطية للثاني وهو اى البدل انواع اربعة

بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه و بدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة و بدل الاشتمال اى بدل مسبب فالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه و بدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب ادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليًا

التوابع

البدل وانواعه الاربعة وتعريفه

النوع الاول

التوابع
البدل وتقسيمه الى الثاني والثالث والرابع

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا تلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط وبعكسها اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون البدل مشتملا على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل هو المبدل منه

ويكونان اى البدلُ والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلامٌ لك ومختلفين نحو بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ وجاءنى رجلٌ غلامُ زيد فاذا كان البدل نكرةً مبدلةً من معرفةٍ فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدًا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمرٍ بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفةٍ احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفصٍ عمر فابو حفصٍ كنيةُ امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابىٌ الى عمر بن الخطاب رضه فقال ان اهلى بعيدٌ وانى على ناقةٍ دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا

لم يقصد ملزم التاء ... قوله طابت زيد جلستين الخ وانما مثل بطابت زيد جلستين دون ان يقول حمل قربين ونحوه لتمكن المناقشة فى كون التمييز للعدد بخلاف جلستين بالفتح فان المقصد الافراد لا محالة هو فيه من قبيل التمييز من النسبة ولا منافى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده ومن اعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من قبيل الكلمة سواء كانت صيغته المرة او النوع وليست للفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافى كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او آحاده واما ثانيا فلان المناقشة فى المثال ليست من داب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب بتحصيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقى قوله ويمكن ان يجاب عنه الخ هذا الجواب بعيد جدا ومع ذلك الاولى بان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان الحصة لا تطلق على المتعارف الا على الفرد الاعتبارى الذى يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقى قوله يجمع الخ

التوابع
عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

التوابع
عطف البيان وفرقه من البدل لفظا

فلم يجد فانطلق الاعرابي فنحر بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعر

اقسم بالله ابو حفص عمر + ما مسها من نقب ولا دبر + اغفر له اللهم ان كان فجر + ثم اقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال + اغفر له اللهم ان كان فجر + قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل +

انا ابن التارك البكري بشر + فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره + عليه الطير ترقبه وقوعا + كذ عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقفة حوله مترقبة لزهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل + انا ابن التارك البكري بشر + كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا كما تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدٍ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني او لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصّل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذٍ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فدخل هذا المنفي في المركبات الاضافية المعددة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكانه قال هنا المبني الخ وانما اختلفت ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا للتقديم ما هو وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر ووقف

المبنيات
تعريفه والقاب حركاته وسكونه

في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالمثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ١٥

قوله قوله لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن من الغنم ومن المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فيعني لله دره فارسا ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي الشيخ ... الدر كناية عن ... قوله ثم ان كان ... بشرط ... من ... زيد ... فان التمييز فيه ... مع ... المتعلقة ... التقييد ... ان يكون قوله ... زيد ... قوله ... وفيه نظر لانه انما يتم اسلم التنبيه في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام واما لو حمل على الامكان الخاص

المبنيات المضمر وتعريفه وفوائد القيود فيه

وَاَمَّا الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس فالمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يُعبّر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يُعبّر بها الا عنها لانهم كثيرًا ما يُطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل لو قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مَنِ الرجلُ ومَنُ ابوك ومَنْ زيد وهي اي المبني الثابت باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولاتُ والمركباتُ والكناياتُ واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره وبحث الاصوات فيما بعده بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اُخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان

متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر واقسامه باعتبار الاعراب

المبنيات
المضمر خمسة انواع وتعريف كل واحد منها

لا شيء فيه من الاتصال الذي هو الاصل مستغرقٌ المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى

فذلك اى المضمر خمسة انواعٍ المرفوع المتصل و المنفصل و المنصوب المتصل و المنفصل و

المجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضَرَبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى

و ضُرِبْتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضَرَبْنَ صيغة جمع

الغائبة المعلوم الماضى و ثانيهما الى ضُرِبْنَ صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى و انما بدأ

بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف و اخر ضمير الغائب لانه دون الكل و صورة التصريف هكذا

ضَرَبْتُ ضَرَبْنَا ضَرَبْتَ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمَا ضَرَبْتُنَّ ضَرَبَ ضَرَبَا ضَرَبُوا ضَرَبَتْ ضَرَبَتَا

ضَرَبْنَ و على هذا القياس المجهول و النوع الثانى اى المرفوع المنفصل اَنَا الى هُنَّ

انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هى هما هنّ و الضمير فى انتَ الى انتنّ هو

اَنْ اجماعًا و الحروف الاواخر لواحق دالة على احوالها من الافراد و التثنية و الجمع و التذكير

و التانيث و النوع الثالث اى المنصوب المتصل و هو قسمان القسم الاول المتصل

بالفعل نحو ضَرَبَنِى الى ضَرَبَهُنَّ ضَرَبَنِى ضَرَبَنَا ضَرَبَكَ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُمْ ضَرَبَكِ ضَرَبَكُمَا ضَرَبَكُنَّ ضَرَبَهُ

ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُمْ ضَرَبَهَا ضَرَبَهُمَا ضَرَبَهُنَّ و القسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اِنَّنِى اِنَّنَا اِنَّكَ اِنَّكُمَا

اِنَّكُمْ اِنَّكِ اِنَّكُمَا اِنَّكُنَّ اِنَّهُ الى اِنَّهُنَّ و النوع الرابع اى المنصوب المنفصل اِيَّاىَ

اِيَّانَا اِيَّاكَ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُمْ اِيَّاكِ اِيَّاكُمَا اِيَّاكُنَّ اِيَّاهُ الى اِيَّاهُنَّ و فى اِيَّاىَ اختلافاتٌ كثيرةٌ

و المختار ان الضمير هو ايا و اللواحق للدلالة على التكلم و الخطاب و الغيبة و الافراد و التثنية

والجمع والتذكير والتانيث وللنوع الخامس غلامى مثال المتصل بالاسم ولى مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك الى غلامهن ولى لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمؤنث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا التلك لامور عللا ومناسبات لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ ويكون فيما القى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل فى الفعل الماضى للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

المبنيات
المضمر واستتار المرفوع
المتصل خاصة

العبد الا بجعله فى تاويل الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاء زيد ليس لا صح ١٦١ قوله اى لعدالاء آلخ لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة ص ١٦٢ قوله فى كلام موجب آلخ هذا هو المعنى الاصطلاحى للموجب وغير الموجب ما يقابله ص ١٦٢ قوله وهو ان يكون آلخ قوله بان يكون تفسير لما اصطلح عليه فى الكلام التام فى باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا ص ١٦٢ قوله لان الكلام آلخ الظاهر ان الكلام فى كونه منصوبا بالنصب المستحقة لذاته لا لكونها تابعا مناسب المستثنى منه فحينئذ لا بد من قيد تام ليتم الضابطة ص ١٦٢ قوله الفصل المتقدم آلخ نقضه المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا و لعل الشارح لم يلتفت لعدم وقوعه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا ص ١٦٢ قوله او مقدما لم يعد كان فى هذا القسم قسيم المنقطع كما اعاده فى خلا الان الثلاثة مشتركة فى وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله فى كلام موجب قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد مقدم يشاركه فى القيد

التانيث لان الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل

المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب

وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب اضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين

الى الظاهر نحو زيد يضرب هند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول

او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون

ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو

في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان يا في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها

والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق

على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان اليا في تضربين والنون

في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في

الصفة حرفا التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا

كان او منصوبا الا لاجل تعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار

والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي

بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون

باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال بتركه

المبنيات
المضمر لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

البيان الضمير لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل

التأنيث لا الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع المتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد الغائب والغائبة اذا لم يكن مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون
ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تغير عاملها
والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فيها اي الالف والواو في
الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي
بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال او بتركه

ولكنه تأكيد لازم للفاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاسدا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
في صورة اللبس بالطريق الأولى وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا احترازا عن
نحو اكرمتك إذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلا
فيجب اتصاله فإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد
الضميرين أعرف من الآخر احترازا عما إذا تساويا نحو أعطاه إياه حيث يجب الانفصال في
الثاني للتحرز عن تقدم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي
هو أعرف على الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم الانفصال لتعذر
الحكم بتأخير الأعرف ولا التفات لمن طعن في أول الرواية بإيراده على خلاف الأصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال فيها نحو أعطيتهوك فلك الخيار أي الاختيار في الضمير الثاني إن شئت أوردته
متصلا نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وإن شئت
أوردته منفصلا نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما ينفصل وإن كان متصلا ونحو
ضربيك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعا لجر الأول بالإضافة ونصب الثاني
بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
المتصل ولك الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل وإلا أي وإن لم يكن أحدهما أعرف
أو يكون ولكن قدمته فهو أي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير أما على التقدير الأول

فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فلكمال اهتمام بتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون
احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ
ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه
المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار
لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير
بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن
لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غيّر
الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري والكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد
عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك
وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع
المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت وانت في هذا المقام مع انه

المبنيات
المختار في خبر باب كان
الانفصال

يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة وكذلك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من حمل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما سيحققه ١٢ قوله مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل ليفيد ١٢ قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى اذ فائدة لطيفة بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت ما في بحثه هذا الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثيرا بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته ولطيفة النحو ١٢ قوله وكذلك الخ مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم ١٢ قوله لان معنى مازال اثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتامل في بيانه وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفيه افادته بحث فنفيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثابت يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي

المبنيات
المضمر حكم نون الوقاية
مع ياء المتكلم

ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف
ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فى ما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى
فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل وتكون الوقاية مع الياء اى
ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذا لحقته تلك الياء لتقى آخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى
هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى و كذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع
لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى
آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة
لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع
و مع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا
عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها
كما فى ليت والمختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها
والحمل على اخواتها خلاف الاصل و فى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على
السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل
فى الاختيار فالمختار فيهما ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ومتوسطين المبتدأ والخبر

قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لالبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا بعيد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك يجب المفهوم

المبنيات
المضمر شرط الفصل بالضمير المرفوع

على المبتدأ او الخبر فلبت عاملها لكن يبقى تقدير عمله اذا كان العامل حرفا ضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبنى الاصل المفرد المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسمه لا اجازة نحو لا اب وابن

قوله وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته حاشاى بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وذكره لنصب المستفاد من قوله فى الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعادة بعد فى قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قلة فى الاكثر به

قوله ومعناها تبرئة المستثنى الى آخره فلا يستثنى بها الا ما ناسب اليه سوء

قوله اى براءة الله يعنى فاعل حاشا ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكره للتعيين ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور والضمائر الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى براء الجزي زيد عن

المبنيات

المفسر ضمير الشان يفسر بالجملة بعده

اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه و ضمير

القصة اذا كان مؤنثا و يحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بعد هذه الحصة من الجنس المذكور و اعلم ان

قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية او لا و الا يلزم استدراك قوله

يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد

قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان و زيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب

تقدم الجملة مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع

بجملة زيد قائم كما لا يخفى و يكون ضمير الشان و القصة متصلا و منفصلا و اذا كان متصلا يكون

مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا و ان

كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا او الا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل

و كان زيد قائم مثال للمتصل المستتر و انه زيد قائم مثال المتصل البارز و حذفه عن اللفظ

باعتباره لا لنيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا

فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة و اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات و اما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد و باقى

دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا و ظباء اى انه الامر

المفتوحة اذا خُففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلًا لمّا ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا اعمالها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

المبنيات — اسماء الاشارة وتعريفه

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسم وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ او لمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدمه ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

منصرفاته ووافقه الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه تعيين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء. **قوله** لان التعدد يستلزم التغاير لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة للشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد معناه ان كل رجل منهم غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا والا فادة في وصف الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى ان المراد وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها لا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه لا يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا الباب فاحسن التامل. **قوله** الا الفرقدان ... الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به فرقدان

قوله تعالى اِنْ هٰذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في
لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي
ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول باصالتهما معا مستلزم على سائرها لفرعيتها وتي بقلب
الالف ياء وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها
ولمثناه اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا اكثر
دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلافها واخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان
لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد
الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة
منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل
ضربتك وضربك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

المبنيات
اسماء الاشارة والفاظها

المبنيات
اسماء الاشارة
والفاظها

فرجعت الى خمسة منفردة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث
ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة
لان افراد المفرد المؤنث تنتهي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي
اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و
ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وعلى هذا القياس ذانك وذانكما اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن
وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك
الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال
كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة
ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجار

المبنيات
الموصول وتعريفه وفوائد القيود فيه

كسر الهاء اليه فللمكان الحقيقي لحتى خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما

ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود

من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا

تاما ان كان جزءا تميزا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء

التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ

والخبر والفاعل والمفعول بغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده اليه جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد

والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد

الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها

لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها

معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة

اصطلاحية وللقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بلا توقف معرفتها على معرفة الموصول

بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا

يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ

في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث

ولما كانت الصلة المعتبرة اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

بحسب الواقع الانشائية والعائد اعم من ان يكون ضميرًا او غيره واذا كان ضميرًا اعمّ من
ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة
ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير
لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لان
اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردًا صورة عملًا بالحقيقة
والشبه جميعًا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر
والاولى على وزن العُلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالائين لجمع
المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء
للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي
لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا
بحذف التاء والياء معًا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو
والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي
نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي
لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت

المبنيات الموصول وتفصيل الفاظه

المبنيات فصل للموصول وحكم الاخبار بالذی

ای التی حضرتہا والتی طویتہا وذا بعد ما الکائنۃ للاستفہام نحو ماذا صنعت ای ما الذی صنعت

والالف واللام ای مجموعہما بمعنی الذی والتی والمثنی والمجموع والعائد المفعول ای

العائد الذی لاتیم الموصول الا بہ اذا کان مفعولا یجوز حذفہ اذا لم یمنع مانع لانہ فضلۃ لا

اذا کان فاعلا لکونہ عمدۃ نحو قولہ تعالی اللہ یبسط الرزق لمن یشاء من عبادہ ویقدر لہ ای

لمن یشاؤہ واعلم ان النحاۃ وضعوا بابا یسمونہ باب الاخبار بالذی او ما یقوم مقامہ

ومقصودہم من وضعہ تمرین المتعلم فیما تعلمہ فی ہذا الفن من المسائل وتذکیرہ ایاہا فانہم اذا

قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانی فی الجملۃ الفلانیۃ بالذی بقدیا نہم طریقۃ الاخبار بہ لابد لہ

من تذکر کثیر من مسائل النحو وتدقیق النظر فیہا حتی یعلم ان ذلک الاخبار فی ای اسم

یصح وفی ای اسم یمتنع فاراد المصنف الاشارۃ الی ہذا الباب فقال واذا اخبرت ای اذا

اردت ان تخبر عن جزء جملۃ بالذی ای باستعانۃ الذی والتی والالف واللام فان الباء لیست

بصلۃ للاخبار لان الذی مخبر عنہ لا مخبر بہا صدرتہا ای اوقعت کلمۃ الذی او ما یقوم مقامہا

فی صدر الجملۃ الثانیۃ وجعلت موضع المخبر عنہ ای فی موضع ما ہو مخبر عنہ بالذی فی الجملۃ الثانیۃ

یعنی فی موضعہ الذی کان لہ فی الجملۃ الاولی ضمیرا لہا ای لکلمۃ الذی واخرتہ ای المخبر عنہ

عن الضمیر خبرا لنصب علی الحال وضمن اخرتہ معنی جعلتہ ای جعلتہ خبرا متأخرا فاذا اخبرت

مثلا عن زید من جملۃ ضربت زیدا بکلمۃ الذی اوقعتہا فی صدر الجملۃ الثانیۃ وجعلت فی

موضع ما ہو مخبر عنہ فی ہذہ الجملۃ اعنی زیدا واکرادہ موضعہ محلہ الذی کان لہ فی الجملۃ الاولے

المبنيات
الموصول في تعذر الاخبار بالذي

وهو محل المفعول من ضربت ضميراً للذي واخرت المخبر عنه يعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي و

قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية

خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا

اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني

للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط

ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين

وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني

اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور

الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا

تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار

بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير

المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي

الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون

العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت

عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون

المبنيات — الموصول واحوال ما الاسمية

المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك لمتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك لمتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول لبقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ لبقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما المفرد نحو مررت بما معجب لك اي شئ معجب لك واما الجملة نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال + اي رب شئ تكرهه النفوس وتامة بمعنى شئ منكر عند ابي علي والشئ المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا ونعم الشئ هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما المفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا + حب النبي محمد ايانا + اي

تشخص بغيرنا او بجملة نحو من جارك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها البعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البنائية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت

المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكريرها لا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل قوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق بما يعلم من هذا المقام ص ١٦٩ قوله والحيل فى حكم المتصل منزلة الفصل الى آخره لا حاجة الى جعل منزلة الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعاطف وكأنه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف او بمنزلة ولكن حتى فصل كثير وليس على حرف واحد الاحرف فان ص ١٦٩ قوله حكمها الخ قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل دون وجوبه ص ١٦٩ قوله من اثبات الالف الخ اراد به الاسماء الستة الا ذا فانه لا ينقطع عن الاضافة هذا عند المصنف واما عند الرضى فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب ص ١٦٩ قوله حذف النون الخ اراد بنحوه المثنى والمجموع ص ١٦٩ قوله يعنى ان الاصل الخ طوى ما اشتمل عليه الشرح فى هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر

المبنيات الموصول كون اى واية معربة ومبنية

المبنيات
اسماء الافعال وتعريفها

اى صنعة فانشد او ما بعده خبرا او بالعكس و ح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى
كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احديهما ان ماذا
كلها لمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى
قولهم انهما بكمالها لمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما
اى شئ و ح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام
ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول النصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبروا المعنى لفوات المطابقة بين
السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما
من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فلو قيل اف بمعنى اتضجر او بمعنى
التوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب
بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر
وهيهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد
مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها
مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون لها وزنها

المبنيات
اسماء الافعال و الفاظها

موضوعاً لكلمة اهمل قال الشارح الرضي وليس ماقال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشیٔ اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ماكان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ماكان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضاً على التعريف وفعال اى مايوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام و قعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته و اما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادراً و فعال حال كونه مصدراً معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ماقيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه و لا تانيثه و فعال حال كونه صفة لمؤنث مثل يافساق بمعنى يافاسقة مبني اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر عدلاً و زنة اما زنة فظاهر و اما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال و فعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شیٔ لا دليل لهم عليه كيف و الاصل في كل معدول عن شیٔ ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشیٔ منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية و اما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال و بين

وجهها في كلام طويل لمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه و فعال حال كونه علما للاعيان اي
لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علما لكن قالوا انه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علم للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره راء اي
الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو
حضار علما لكوكب ووجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف وسلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل بله زيد
وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي ونحو لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان تصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها الصوت به لا لاجل حيوان

اما لزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهى بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكى به صوت اى اصدر على لسان الانسان تشبيها لصوت شئ كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعنى مثلا اى لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب والثانى كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره والمركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من

اعم من التقدير حقيقة او حكما حسـ ١٨٤ **قوله** لانها تفيد تخفيفا منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف هو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفاد وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى الى معنى المضاف والثانية الى اللفظ حسـ ١٨٤ **قوله** علامتها ان يكون قدر علامتها المنع الحمل والمشهور العام فى مثله تقديره ولكن تقدير العلامة احسن معنى كما لا يخفى حسـ ١٨٤ **قوله** كاسم الفاعل الى آخره والمنسوب حسـ ١٨٤ **قوله** فى جنس المضاف لصادق الخ لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا حسـ ١٨٤ **قوله** والحاصل اى حاصل البيان فى هذا المقام حسـ ١٨٤ **قوله** اما مساواة الخ ان يريد المساواة التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح لتمثيل بالاسد والليث لترادفهما

المبنيات
الاصوات وتعريفه
والمركبات

المبنيات
المركبات وحكم جزئيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا اى فى الحال ولا قبل التركيب انما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزأى كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و لا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعليقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثانى حرفا اى حرف عطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادى عشر واخواتها يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزأيه العدد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثانى فيه

لایتضمن الحرف لانه لایراد به حادی وعشر وجوابه ان المراد بصیغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لکن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق علی المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لکن لامطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنین فلما اخذوا هذه الصیغة من المفردات للدلالة علی ما ذکرنا ارادوا ان یاخذوا مثل ذلک من المرکبات ولا یتیسر ذلک من مجموع الجزئین لان صیغة فاعل لاتسع حروفهما جمیعا فاقتصروا علی اخذها من احد الجزئین او فی اخذ بعض الحروف من کل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول لیدل علی المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادی عشر بمعنی الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادی عشر یتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادی وعشر اذ لامعنی له وعلی هذا القیاس الحادی والعشرون لافرق بینهما الا بذکر الواو وحذفها الا اثنی عشر واثنتی عشرة فانه لایبنی فیهما الجزآن بل یبنی الثانی للتضمن ویعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا ای وان لم یتضمن الثانی حرفا اعرب الثانی مع منع صرفه ان لم یکن قبل الترکیب مبنیا کبعلبک وبنی الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلی الفتح لانه اخف فی الافصح ای اعراب الثانی مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فی افصح اللغات وفیه لغتان اخریان احدهما اعراب الجزئین معا واضافة الاول الی الثانی ومنع صرف المضاف الیه واخرهما اعراب الجزئین معا واضافة الاول الی الثانی وصرف الثانی الکنایات جمع کنایة وهی فی اللغة والاصطلاح ان یعبر عن شیء معین بلفظ غیر صریح فی الدلالة علیه لغرض من الاغراض کالابهام علی السامعین کقولک

المبنیات

الکنایات ومعناها اللغوی والاصطلاحی

المفهوم فیصیر نکرة کما یراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طریق تنکیر العلم لایتجه فیما ذکر فانه قد یکون بارادة اشتهار وصاف فبیانه لتنکیر العلم تضییق للطریق او اسع ولا یذهب علیک ان یستفاد من قولهم ان العلم لیتنکر بالطریق المذکور بیانا فی ما یستفاد من تعریفنا النکرة بما وضع لغیر معین فان العلم بهذا الطریق لایخرج عن کونه موضوعا لمعین ولا یدخل فیما وضع لغیر معین فلا بد من ان یراد بتنکیر العلم وتجریده من التعریف جعله فی حکم النکرة ۱۸۶/۱۱

قوله وان لم یکن معرفة الخ الاظهر ان المراد ایراده بلا تعریف ۱۸۶/۱۳

قوله وانما یجب الخ استعمل التخصیص فی المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصیص عندهم تقلیل الاشتراک فی النکرة وما هو بمنزلة التخصیص فی النکرة یسمی فی المعرفة توضیحا ۱۸۶/۱۴

قوله ولو اضیفت الخ لایخفی ان تحصیل الحاصل محال فینبغی استحالة الاضافة الی المعرفة فلا حاجة الی

قوله فتتضیع الاضافة ۱۸۶/۱۶

قوله وبین جعلها علما الخ اورد علیه ان المجعول علما هو

جاءني فلان وانت تريد زيداً والمراد بها هٰهنا المكني به لا المعنى المصدري ولا كل المكني به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلاً فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقاً وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي في على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضاً نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعراباً ولا بناءً فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل معرباً لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرعاية في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها

فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى

المبنيات
الكنايات وتفصيل الفاظها

جرا بالسلام ويكشف العمى عن المستنزل الدرء بوني عمى عن حلل سلمى والاثنان في جميع التمييز بهو واحد من الاحجار الشطط التي ينصب العدد عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وضبان الاثنان في تمييز الثلث تحكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثنان وكان اصل التركيب الاثنان في الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثاني اراد والتنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز فعلى لتوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد الخ فان قلت البلد مفعول المصارع وكذا العصر مفعول والكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع للبلد وكريم العصر ... الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال ... فعلى جائز فليكن الثاني لا بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال الاضافة

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها ككم لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل فعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

مضافا الى خفة المعنى هي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا كما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان لتعبيد فلعل الاقرب ان يقال لو قال الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف او التخصيص في المضاف فصرح بقوله في اللفظ في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم حسن ١٨٧ قوله كان اصله القائم غلام لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه انه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لا نه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير حسن ١٨٨ قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع في الصفة نعت لمرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما راعوا في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بعد رفعها لئلا يلزم بقاؤها بلا رفع وتفرع عنه الا ان يكون

المبنيات
الكنايات وحكم الاستفهامية والخبرية

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً ضربت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم ضربت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه اى كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تاخيرهما عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليها على ان يجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاً داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه

ودَاخل فی قاعدة الرفع ثانیا لقیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتدأ وکذلك ای مثل کم فی تأتی الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنی انه تأتی تلك الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل احد منها وهی مَنْ وما واَیٌّ واَیْنَ واَنّٰی ومتی مشترکة بین الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وکیف وایان مختصتین بالاستفهام فمَن وما اذا کانتا استفهامیتین یتأتی فیهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربتَ وما صنعتَ وبمن مررتَ وغلام مَن ضربتَ ومن ضربتَه وما صنعتَه ولا یتأتی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا کانتا شرطیتین فکذلك یتأتی فیهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمَن تمرُرْ امرُرْ وغلام من تضرب اضرب ومن یأتنی فهو مکرم وَمَا تُقَدِّمُوا لِاَنْفُسِکُمْ مِنْ خَیْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللّٰهِ ولا یتأتی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع بعدها الا الفعل ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفیة من هذه کمتی واین وایان وکیف وانّی واذا ان لم تخرج بجار نحو من این فلابد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم ان اذا قد تخرج عن الظرفیة وتقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو ای وقت قیام زید وقت قعود عمرو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر لهذا علی شاهد من کلام العرب وما هو لازم الظرفیة یرتفع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیة اذا کان خبر مبتدأ مؤخر نحو متی عهدك بفلان ای متی کائن عهدك به واما انّی فیتأتی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة نحو ایُّ وقتٍ مجیئك ای ایُّ وقت کائن مجیئك

ما هو مناسب له وهو متعین فلذا اطلق المصنف العبارة ولا یخفی ما فی قوله علی الوجه المختار فی احسن الوجه من یحسن ص۱۹۰ قوله فیمن قال ای فی قول من قال جعله بتقدیر المضاف لان الجوز هو قول فیکون ظرفه الاقوال ویکون بین الاقوال لا بین القائلین والاظهر ان فی بمعنی عند ای عند من قال ص۱۹۰ قوله یعنی سیبویه الخ کذا فی بعض الشروح والمشهور انه لم یقل الا بالمفعولیة وفی الرضی القائل بالاضافة الزجاج والمبرد فی احد قولیه والزمخشری ص۱۹۰ قوله فانه لا یحتاج الخ اشار الی فائدة قوله فیمن قال والاظهر انه اشارة الی رد قیاس المبرد علی الضاربك من وجه آخر وهو منع کونه مضافا ص۱۹۰ قوله ای المحمول علیه علی ضاربك الخ کانه غفل عن قوله حملا علی المختار فاخر التاویل الی هنا فحق ما قیل الانسان مشتق من النسیان ویحتمل هنا ان یکون مفعولا له لقال ای انما جاز عند من قال کذا حملا ص۱۹۱ قوله من غیر اعتبار الخ متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا فالظهر بالتامل الصادق ص۱۹۱

المبنیات
اسماء الاستفهام والشرط
والفاظهما

فای وقت علی تقدیر انتصابه بالظرفیة مرفوع المحل بالخبریة والوجوه الباقیة مثل ایّهم ضربت وبایّهم مررت وایّهم قائم وفی مثل کم عمّةٍ لک یا جریر وخالةٍ + یعنی فیما احتمل الاستفهام والخبر وکان الممیز وحذفه ثلثة اوجه ہکذا فی کثیر من النسخ وفی بعضها وفی مثل تمییز کم عمة ای ما ہو تمییز باعتبار بعض الوجوه فعلی النسخة الاولی یحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فی کم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه علی الظرفیة وعلی المصدریة فانه اشار فیما سبق بقوله منصوبا معمولا علی حسبه الی کثرة وجوه النصب ولا یخفی ان ہذا الحق بما سبق من وجوه اعراب کم ویحتمل ان تعتبر فی ممیزہا اعنی عمة فاحدہا الرفع بالابتداء استفهامیة کانت او خبریة والآخران النصب علی تقدیر کونها استفهامیة والجر علی تقدیر کونها خبریة ولا یخفی ان ہذا الوجه مبنی علی اعتبار جواز حذف ممیزہا وہو غیر مذکور فیما سبق فکان الالیق تاخیر ہذا عن قوله وقد یحذف فی مثل کم مالک واما النسخة الاخری فلا تحتمل الا الوجه الاخیر والبیت للفرزدق یہجو جریرا وتمامه ؎ فدعاء قد حلبت علیّ عشاری + الفدعاء المعوجة الرسغ من الید او الرجل فتکون منقلبة الکف او القدم یعنی انها لکثرة الخدمة صارت کذلک وہذا الخلقة لها نسبها الی سوء الخلقة وانما عدّی حلبت بعلی لتضمنه معنی تفکّت ای کنت کارہا لخدمتها مستنکفا منها فخدمتنی علی کرہ منی واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة المواشی وہی ابلغ فی الذم لکن خدمة الاناسی والعشار جمع عشراء وہی التی اتی علی حملها عشرة اشهر واختارہا لانها تتاذی من الحلب ولا تطیع بسهولة ففی حلبها زیادة مشقة وفی ذکر عمة وخالة اشارة الی رذالة طرفیه ابیه وامه فالاستفهام علی تقدیر النصب علی سبیل

معنی آخر وقد قام ہیاٰة الاضافة فی الاضافة اللفظیة مقام ہیاٰة ترکیب العامل مع المعمول ۱۲ قوله تاسعها ان یکون الحرفی ان المراد الوقت الجامع لحرج لمات المشتری الجامع من کمال الوساطة الی نوع تعیین فیکون من قبیل اضافة الی الساعة وہ تعیینے سے لحوق یعرف نقصان المشتری ان کان الشمس ما کتہ فی والشام من ہو جامع بین العلم والادب و جاما لان اضافة السعد الی الجامع من قبیل اضافة العام الی الخاص وکذا قیاس سائر الامثلة فیکون تلک الاضافة کاضافة طور سیناء وصلوة لوتر ولقیة الکرة وصب العربی ۱۲ قوله الصلوة الساعة الاولی وہی اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة رخصت فیها الصلوة ۱۲ قوله ولقیة الکرة المحقار وفی الصحاح لقیة واحدة ۔۔۔ والکرة الکسرة ۔۔۔ ولیس ۔۔۔ اوانما صدر ۔۔۔ وانث مجازی السبیل ومواطن الاقدام ۱۲ قوله

المبنیات
اسماء الاستفهام والشرط و الکنایات عن العدد کم

المبنيات
اسماء الاستفهام والشرط وحذف مميز كم والظروف

التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها او كونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت و
كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها
مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها
واذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم
مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية
مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك واخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال و
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة
او ضربة ضربت فكم في هذا المثال منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

المبنيات الظروف وشرط بنائها

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف قبل اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها الحروف فى الاحتياج الى المضاف
اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء والقياس عليها ايضا ويجوز فى هذه الظروف على قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات ❊ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال البعض بل
انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو
الحق واجرى مجراها اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير فى حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها
ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما كذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء
ع اما ترى حيث سهيل طالعا ❊ بحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى

مكان سهيل طالعاً آخره ع نجم يضيئ كالشهاب ساطعاً ﴿ وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين

اي يقال فجئته فجاءة اذا لقيت امرا من الامور ولكن لا تشعر ولا تقف به ١٢ غب

المبنيات
الظروف وحكم اذا الشرطية
والفجائية

نسيا اسما صحيحة مع ان لعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي على ما اجازهما المبرد وتوجيهه انه ينبغي ان تعرض للمبرد اخي وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة ١٩٥ قوله فاخي وابي قدم الاخ لانها ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وصاحبته وبنيه وانا اقضي منه العجب واراه اعجب من كل اعجب ١٩٥ قوله برد لام الفعل الخ في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس قول المبرد ان يقول في حال النصب اباي ١٩٥ قوله ابي مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله قدر احلك ذو المجاز وقدري قدر اي قضاء وذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى ارى اظن انتهى واري بصيغة المجهول ١٩٥ ١٢

[illegible]

المبنيات الظروف وحكم اذ واين وانّى

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي ففاذا السبع حاضر واذ وافقت على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل هي الاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به الا على تجويز اذا ظرفية بل تقدير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها للامر في حيث ولكون وضعها وضع الحروف وقد تجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان في ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجي للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانّى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى زيد وانّى تجلس اجلس وقد جاء

انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى و منها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام و الشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج و منها ايّان للزمان استفهامًا مثل متى نحو ايّان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام و بالمستقبل فلا يقال ايّان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و منها كيف الكائنة للحال استفهامًا اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اىّ حال جئت راكبًا او ماشيًا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين و يكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى

الفعل الى الشئ وتابع بل الى المتبوع وذكر التابع او التاكيد وكذا البدل فى التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات اورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثانى باعراب سابقه من جهة واحدة شخصية هى الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا فى الرتبة بل اجزاء ليستقر الاعراب من غير تاخر عن الآخر فى الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابها واحد بالشخص فى قصد المتكلم ظهر فى محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له

ص ١٩٧ قوله لتشمل التوابع الى آخره مؤخرات كانت نحو الامور او مقدمات لان المراد الثانية فى الرتبة على ما عرفت

ص ١٩٥ قوله واعلم ان لا اعراب الخ الاحسن ان التعريف هنا للتابع فى الاعراب لما لم يكن شاملا التابع حركته البنائية وتابع حركته اسم لا التعرض لها فى محلها ولم يرض باحالتها الى هذا الباب ص قوله

المبنيات
الظروف وحكم متى وايان و كيف ومذ ومنذ

لسيات الظرف وحكم لدى ولكن ولد

فيه تحصّل التعيين المقصود من كونه معرفة وانّما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اوّل مدة فعل لان اوليّة وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل حيثهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان سدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او انّ اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انّك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره للشيخ لقلة وقوعها بعدهما وهي مضاف الى احد هذه الامور يصح حملها بعدها عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك من زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ في القسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ورد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تركيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولَدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال بناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قطُّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قطْ ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوضُ ومنها عوضُ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوضُ وبناء عوضُ على الضم لكونه منقطعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

المبنيات

الظروف وجواز بنائها مضافة الى الجملة واذ

ونحوه بواسطة على الفتح مخففة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لايجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما او ان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبعض المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع برشح جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لايفاد ولايفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كالاعلام التي تقدر ذات زيد

الاسماء المعرفة وتعريفها وهي ستة انواع

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اُسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار عَلَم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة و الثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعًا عامًا كليًا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعيّن لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعًا عامًا لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصًا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها و الرابع والخامس ما عُرِّف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يُعَدّ ما دخلته قسمًا آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلًا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل و السادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاُوَل فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

فان قلت هناك تاويل يقرب من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل ضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح في بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية المحكية

قوله اي مستحق آه ظاهره انه تاويل للقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف بالجمل المحكية فتقرير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتامل

قوله اذا لم يكن آه اي في بادي النظر فالتزمه الضمير احترازا عن ان ظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفته ولم تحرز عن ذلك الخبر الجملة واكتفي بما يقوم مقام

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى
ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اى اضافة
معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف
الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم
بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب والام او الابن والبنت
فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا
او جنسا احترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه
داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى
ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها
فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب
من حيث اصنافها المضمر المتكلم ولبعده وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

الاسماء
العلم وتعريفه اى معرفة
اعرف المعارف

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا

الاسماء النكرة واسماء العدد وتعريفهما

مؤولة بمفرد مطابقة **قوله** حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وتمتنع قاعدة غلمانه **قوله** وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم **قوله** الحاق علامتي التأنيث الحاق كالحق بفتح اللام **قوله** يجوز من غير آه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى ظاهر آخر ولو لم يكن كالفعل لوقع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب مطابقته للموصوف **قوله** اجتمع فيه آه الاولى ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتوهم جعل الاسم الظاهر بعض الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين **قوله** او يجعل الفعل آه الاولى او يجعل الجملة ووجهه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضمير المتصل **قوله** فلا حاجة آه فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجمع ضمير المتكلم الواحد وبين البين ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليساني مرتبة فلو سلم

اسماء العدد واصولها التي تتفرع منها باقيها

عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى آخر لا يشمل التعريف مثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومرة ومرتين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها باقيها اما بالحاق
تاء التانيث كواحدة واثنتان او بالحاقها اما بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع
كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر او
بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته
واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال
وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم
يجعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو
احد عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

الاسماء
اسماء العدد وكسر الشين وسكونها في العشرة

فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس
آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء
الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح و
تقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لمفعولية
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى التسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق
وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في
المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مئتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة وواحدة ومائة واثنان او واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد و عشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان و عشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدر الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسر كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسر فتحة ثم قال الشارح الرضي ويجوز كسر النون للدلالة على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال وتمييز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا فى ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها الثلث واخواتها وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا المجئ بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضى لا يعاد العامل الاسمى الا اذا لم يشتبه لانه لا معنى له والا مطلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود ص قوله والمجرور او بنقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربته من غير ما جرم ص قوله بدليل قولهم الخ هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما فى العطف على الضمير ص قوله استدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن التحقيق استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام والجيب بجعل قوله والارحام قسما ص قوله جاؤنى كلهم الخ فيه انه لا اشكال فى جواز جاؤنى كلهم وجواز اعجبتنى جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤنى كلهم زيد واعجبت جمالك

الاسماء
اسماء العدد وحكم مميزها

بخلاف التثنية فانه يقال اثنا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت المائة والالف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى التمييز الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت

الاسماء

اسماء العدد لا تميز واحد واثنان

وعليه يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه معطوفا النصب لكنه المعطوف يتحدد بين والمعطوف يستحق المعطوف عليه كان وانه النصل من محكوما للحكم فالعطوف ثم قوله الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى نفسه اى خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه هو المراد فما يرد ويقيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه كل بيان معمول غفار فيه نعم قبلية الاعراب كيف فتدبر قوله بالحواء وان كان الضمير عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله محمول على مكاره الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة تصغير هذه الشاة والطرات يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلهذا قال على الشذوذ وهنا الشذوذ في جعل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ والذي جعل جوابا لشاة فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول

لما التزموا الجمعية فی ممیز سائر الآحاد ینبغی ان یعتبر فیہا لم تتیسر الجمعیۃ فیہ ما ہو اقرب الیہا وہو الاثنینیۃ ولا یبعد ان یقدر معنی الکلام انہ لا ممیز واحد ولا اثنان استغنار بلفظا التمییز ای بجواہر حروفہا المصورۃ بہیاۃ خاصۃ القابلۃ للحوق علامۃ الافراد بہا اعنی التنوین او علامۃ الاثنینیۃ اعنی حرفی التثنیۃ فاذا اعتبر مع علامۃ الافراد استغنی بہ عن ذکر الواحد علی حدۃ واذا اعتبر مع علامۃ التثنیۃ استغنی بہ عن ذکر الاثنین علی حدۃ فاختاروا لحوق العلامۃ التی ہی اخف علی ذکرہما ولا شک ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلک الاستغنار انما یکون لافادتہ ای لافادۃ لفظ التمییز النص المقصود ای التنصیص علی العدد والتصریح بہ الذی قصد ذلک للتنصیص والتصریح بالعدد ای بذکر اسم العدد فلما افاد التمییز ذلک التنصیص استغنی فی افادتہ عن ذکر العدد علی حدۃ وتقول فی المفرد من المتعدد ای فی الواحد من المتعدد باعتبار تصییرہ ای بسبب اعتبار تصییرہ ای تصییر ذلک المفرد عدداً انقص ازید علیہ بواحد الثانی فی المذکر فقولہ الثانی مقول القول وذلک القول انما ہو باعتبار تصییرہ الواحد اثنین بانضمامہ الیہ فیکون معنی ثانی الواحد مصیرہ بانضمامہ الیہ اثنین وانما ابتدأ من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون الواحد مصیرہ واحداً والثانیۃ فی المؤنث علی ہذا القیاس وہکذا الی العاشر فی المذکر والعاشرۃ فی المؤنث لا غیر ای لا تقول غیر ذلک فلا یجری ذلک فیما تحت الاثنین ولا فیما فوق العشرۃ اذ فوقہ مرکبات لا یتیسر اشتقاق اسم الفاعل منہا وتقول فی المفرد باعتبار حالہ ای مرتبتہ

قولہ ولما کان لقائل ان یقول آہ یحتمل ان یکون قولہ المتقدم انما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما ہو الرفع فیما زید قائم او لاذاہب عمرو لسند جواز الذی یطیر فیغضب زید الذباب

صفحہ ۲۶۹ **قولہ** وانما جاز الذی آہ جعل الجواب ہذا السؤال ثلثۃ احتمالات الاول منع کون الفاء عاطفۃ والثانی تخصیص کون المعطوف فی حکم المعطوف علیہ بما اذا لم یکن بین المعطوف والمعطوف علیہ سببیۃ لان المعطوف والمعطوف علیہ یصیران حینئذ بمنزلۃ امر واحد فیکفی رابطۃ المعطوف علیہ للمعطوف والثالث ان الفاء السببیۃ یفید معنی فی الجملۃ الثانیۃ رابطا لہا بما ربطہ المعطوف علیہ وہو ان الغضب بسبب طیرانہ واما قولہ فیمکن فجواب آخر بتقدیر الرابطۃ ولا یخفی علیک ان کون الجملۃ الثانیۃ مع الاولی بمنزلۃ جملۃ واحدۃ لا یتوقف علی جعل الفاء للسببیۃ ولا استفادۃ ما ہو الرابطۃ للجملۃ الثانیۃ بما ربط بہ المعطوف علیہ بل یحصل ذلک من الفاء العاطفۃ فان معناہ التعقیب فکما یجعل الفاء السببیۃ الثانیۃ مع الاولی

الاسماء
اسماء العدد ولا تمییز واحد واثنان

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث كك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكك الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة وتؤنث الاثنين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاثنين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار حالة اختلفت اضافتهما لاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد والمنقول باعتبار التصيير ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد باعتبار حالة ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه اى احدها لكن لا استقامة باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا لزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد

الاسماء المتعدد كحكم اسم الفاعل من العدد

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناءً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وتبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب

المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب فان الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس

الاسماء المذكر والمؤنث وتعريفهما

لا يجوز دون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثل المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه ۲۱۱ قوله التاكيد جار بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حروف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ۲۱۱ قوله فنيبت عنه وتحقيق النظر فنيبت وتحقيق ۲۱۱ قوله اوفي الشمول اه نبه بذلك على ان ذكرا وفي الشمول لبعد قوله في النسبة لسبق الظهور ان جاء القوم كلهم ليس لقومهم المتبوع في النسبة شائع فيما منهم في التفصيل المذكور ليس الشمول حتى ينبغي عن ذكر الشمول ۲۱۱ قوله المتمم تقول جاءني القوم كلهم

الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي بخلاف المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرًا او حكمًا بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرًا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وتوهمه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله

وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان حسنا ليبينا لاحكام جميع الاقسام ففي صور الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الاسماء المؤنثة احكام اسناد الفعل اليه

وانت قال الاول في حكم التكرير لعشابان المماثلة
تصدوره بخلاف الجمع و
الجمع ...
اعلم ان من قال ان الضمير في انت ...
قوله ...
كما اعلم ان المؤكد اما مستقل بحكم الاستدارة ... او غير مستقل ...
المستقل ان كان على حرف واحد او كان ...
... تكرير الاعادة ...
قوله ...

الاسماء المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الحقيقي منقولاً عما يغلب في اسماء المذكور كزيد او تثنيت بامرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لاضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم تجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقاً اي
سواء كان واحده مؤنثاً نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكراً نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر
السالم فانهم اذا جمعوا سالماً فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت
فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقترن بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقروناً بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقاً لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

الجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قوله مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق واللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما الطهران او الحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار

والمعنى في تحته لقياس ... وافتراق ... ذكر التاكيد ... وافتراق الحكمي من الافتراق الحكمي قبل الاصل في الحكم قوله الاكراه كانه دل عليه العلم بالسابق ولا يخفى انه اورد الفصل بين هذا الحكم وبين بيان ... كما اورد الفصل بين قوله ... وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ الظاهر ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله اكتع واخواته ... وطريق اجمع ... الفاظ التاكيد كيفية ترتيبه ان يقال ... قوله البدل ... آه يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ... زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي تقصد نسبته آه ... لما كان ... البدل مقصودا بالنسبة ... التبيع اذ ليس المقصود من جاء في زيد اخوك

الاسماء المثنى تعريفه وفوائد القيود فيه

معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى و يجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وقد رده بعضهم و قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تلحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى

الاسماء المثنى وطريق بناء تثنية الاسم المقصور

الى المتبوع ولا يحصل له كما ترى منه قوله بل تكون آه اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطية فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل ١٢ قوله وليست نسبة الخ اي قال الظاهر انه على طبق ما ذكر في شرح التعريف اذ ليس مقصودا نسبة عدم القيام الى زيد بنسبة الى اسد ففي الكلام قلب وليس بذلك القلب في مثال هذا المقام بعيد عن القلب و المعنى وليس نسبة بالنسبة اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الرفع

حذفُ النون قاعدة مستمرة اى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادةٍ مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى

المجموعُ ما دلّ اى اسم دل على جملة آحادٍ مقصودة اى تعين بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على وحيد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة متغيرا ما بحسب الصورة اما بزيادة اللسان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله تغيير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا الافراد فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمرٍ مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان

قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير
في التزام كون الكلم اسم جمع ايضاً وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفرداً
ضمة قفل واذا كان جمعاً ضمة اسد وهو اي الجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي
الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي
آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر
ونون عوضاً عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث
معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققاً
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للخفة

في عرف النحاة الا لغير اللام ص۲۱۹ س۵ قوله والمراد بالمناسبة آه الاولى هو المناسبة فافهم ص۲۱۹ س۱۴ قوله او غيرها وهو الاشارة الحسية ص۲۱۹ س۱۴ قوله فكلمة او آه كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضاً بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين فاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبني لانها ليس موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها ص۲۱۹ س۱۵ قوله اختار التقدم آه او نقول التركيب في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضى مقدم على رفع المانع شرفاً وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لهما قبيل بحث التركيب فالاهتمام به

الاسماء المجموع و بيان قسمية الصحيح والمكسر

المجموع وشرط صحة جمعيته اسما

وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضيين وان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء أين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وتبقى بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم اريد جمعه جمع التصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فشرطه كونه مذكرا علما يعقل من حيث سماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كامرأة او واحد نحو اعوج لفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ان يكون مجردا عن التاء الملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها وبدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو الالف فلا يمتنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا نسخة صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى

الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلک الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلک الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلک الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلک الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

فلا يرد لنقض بهما وقوله ذان الاسماء الظاهرة الى آخره بيان لصحة خروجها به مع انهما داخلان فى الغائب وجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم اما الثانى فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر المخاطب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب لا ان يراد يتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع للمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا و منهم من قال ويخرج آه متعلق بالتوجيه الثانى واما خروجهما بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما الا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا قرينة بلا مرتبة كيف لان حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله يحكي عن نفسه فى

الاسماء الجموع وشرط صحة جمعيته صفة

الاسماء المجموعة بجمعية الواو والنون

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لامر فى التثنية وقد شذ سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله والحق بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق اخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا فالمتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم
بعد حصول الجمعية واما التغيير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله
بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي
جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عداه اي ما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل
ويلا وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

الاسماء
المصدر وتعريفه وفوائد القيود فيه

على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال لان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اوائل الشرح والمبنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التدقيق ص ۲۳۳ قوله اذ لا يمكن آه لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حتى انه لا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره ص ۲۳۱ قوله مطلقا كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وكان الشارح غير الى الواحد وفوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يليق في العرف المثنى على اثنين بل على اللفظ المخصوص المجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص الصحيح الرئيس في الشرح مثنى او مجموعا وافق بالمشهور بتفسير مطلقا الواحد او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي انا مطلقا

مطلقاً وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي يرتقي عدده الى اثنين وثلثين كما بيّن في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجاً واستخرج استخراجاً) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضياً نحو اعجبني ضرب زيد عمراً امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلاً كان او حالاً نحو اعجبني اكرام عمرو خالداً غداً او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولاً مطلقاً يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولاً مطلقاً اصلاً فانه اذا كان مفعولاً مطلقاً فيجيئ حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمراً ضرب زيد ولا يضمر اي معمول فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياساً على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعاً ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

بارزا لم يكن مضمراً فيه بل مضمراً مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيداً حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو اعجبني ضربٌ زيداً لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوناً اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولاً به او ظرفاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضربت يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبساً باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً بدلاً منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان

عليك ان تقتضي لما جعل جزءاً ما ضيات قوله اما قال آه لا اختار في ان الاولى بل الصواب هي لما ذكره من النكتة لانه يغني من جمع مع ان كون الاحلال اصلاً في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما اكثر ص ٢٢٦ قوله احتراز آه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافاً للمبرد قياساً على الغائب ص ٢٢٦ قوله للتحرز آه قيل يرجح الاول في نحو ضربه اياه كونه فاعلاً في الاصل وفي اعطيته اياه كونه فاعلاً في المعنى قلت الاحتراز عن التقديم بلا مرجح في بادي النظر والترجيح كما ذكره يحتاج الى ضرب من التاويل ص ٢٢٦ قوله وحكى سيبويه آه لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة ص ٢٢٦ قوله ان شئت اوردته منفصلاً قال الرضي

الاسماء
المصدر واضافته
الى المفعول

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر
فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السوا اسم الفاعل ما اشتق ساے
اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اى الفعل به اى الحدث
اما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما اجمل امره يذكر بلفظ ما ولعله
قصد التغليب بمعنى الحدوث يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا
باحد الازمنة الثلثة قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لانها وضعها
ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى يحكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم اليه
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه وضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واختاروا اخراج

اسم التفضيل الى قوله معنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظناً منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة للمبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وناشٍ وآكلٍ وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن وحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً مجرداً او مزيداً فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا و مع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في تفعل وتفاعل وتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر التغير الواقع في آخر المضارع ايضاً مذكوراً فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضاً مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازماً يكون هو ايضاً لازماً ويعمل عمل

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صيغته وشرط عمله

الثبات ما قصد بهما مفهوميهما حين تعلق الحكم بها وليس التركيب من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز ۲۲۹/۲ **قوله** ولم يقل آه فاراد بيان المنفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميراً او لعدم كونه ضميراً في كونه ضميراً مرفوعاً كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركاً بين الجمع وامراً متفقاً فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده ۲۲۹/۲ **قوله** مطابق للمبتدأ ولا يصح ان يجعل مطابقاً للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هذا اشتمل فصلاً على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سها ۲۲۵/۲ **قوله** يسمى هذا المرفوع آه الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكون الشرح تسامح لظهور المراد ۲۲۶/۲ **قوله**

الاسماء
اسم الفاعل وشرط عمله

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال الاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى على المنعوت به وهو المبتدأ او الموصول والموصوف وذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازدادا بها شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اى للزمان الماضي بالاستقلال

اوفی ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنًى اى اضافةً معنويةً لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافًا للكسائى فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى اوالحال اوالاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته معنويةً لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ وقدم الجواب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اى فانتصابه لفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطى عمرو درهمًا امس فدرهمًا منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن اوغدا لانه فعل بالحقيقة حينئذٍ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فى الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه

الاسماء
اسم الفاعل وابنية ما وضع منه للمبالغة

قوله فانه لا دخل آه لا يقتضى الدخول فى القاعدة ان يكون له دخل فيها وعلة لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه قوله وايضا يلزم آه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه فى المقام فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسير للمضمر واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين فى المقام وذكر على الابهام فيفسر دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا آه لما رأى ان التوجيه السابق بقوله يتقدم بعيد ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا آه

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا
لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرًا الآن او غدًا و مررت بزيد الضرّاب عمرًا الآن
او غدًا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل و ما وضع منه للمبالغة و كذلك المجموع منهما صحيحًا كان او
مكسرًا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردًا في العمل و شروطه لعدم تطرق خلل
الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمرًا الآن او غدًا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون
عمرًا الآن او غدًا او امس و يجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل في
معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافًا اليه فان حذفها واجب و مع التعريف
تخفيفًا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين اشد تخفيف لطول
الصلة بها كالقراءة من قرا المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوع لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب واحترز باقامته من مقام ما مرّ في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعولٍ ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخير لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرَج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرّفاً باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعولٌ آخر يبقى على نصبه نحو زيدٌ معطًى غلامُه درهماً الآن او غداً او المعطى غلامه درهما الآن او غداً او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعلٍ لازمٍ احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائمٍ وذاهبٍ مما اشتق من فعلٍ لازمٍ لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفةٌ مشبهةٌ واللازم اعم من ان يكون لازماً ابتداءً او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رَحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعةً له ككريم بمعنى صار الكرم طبيعةً له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

الاسماء الصفة المشبهة وتعريفه وفوائد القيود فيه

ويؤنث ولذا اعتبر تانيثه ههنا وقال اذ هي خمس لكان فيه تقرير كثرة حروف الخطاب الاسماء اي المناسبة بقوله خمسة ١٢ قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسماء الاشارة ليكون خمسة وعشرين ١٢ قوله واذا قلنا من الانواع آه يعني يرتقي ما يتصل بحروف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عد من الواحدة سبعة ١٢ قوله وذلك للبعيد آه لا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعيد ١٢ قوله ولما راى المصنف ونحن نقول بنية على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب ١٢ قوله ولا يبعد ان يجعل آه يبعده ان ذلك هناك مشار اليه متوسط يستحق ذاك ١٢ قوله على سبيل الشبه بالمكان سواء كان ذلك التغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره وقوله اما ماده اشارة الى وجه تخصيص الاخص

الاسماء
الصفة المشبهة وتقسيم مسائلها

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او الصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدر بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسالة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

الاسماء الصفة المشبهة وامثلة اقسامها

الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا اي مثل هذا التركيب في كونه ثلثة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول وجره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

يعني المرجع ماخوذ من السياق قوله اي اي مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وزعمه وكذا قوله راية بمعنى التي تريه وزعمه قوله المنسوبة الخ قلت في نسبة احدى الياءين الفاء والاخرى تارة تحترز عن اجتماع الياءات قوله ذا بعدما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما استفهامية كانت او لا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدة كما تقول نعم من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول قوله والعائد الخ سوى العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله الا اذا كان الخ يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان هذا التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا اخصه وحذف المرفوع اذا كان جزءا يجوز بشرط ان يكون الخبر جملة لا ظرفا وان يكون لعدا اي ويطول الصلة فقوله نعم وهو الذي في السماء اله

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان
احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة
او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه وحسن
وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام
مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة
تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن
اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه
وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين

ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الاسماء
الصفة المشبهة ومنها
حسن وقبيح

تقريبا كما ظن وتبعه بعض الاعلى ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي لم يبق ولما اخر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان غير اسم الفاعل في باب اسماء الافعال ٢٢٣ قوله فانها اما كافة الخ فيها انها قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا ٢٣٤ قوله واستفهامية باقية على معنى الاستفهام ومستعارة لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف ما لم يكن مع ذا واثباتها قليل حشيه قوله ربما تكره النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر ذلك قليل الا بشرط فقدها والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من والحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمتبادر منه البيان اي كلمة ما نوله فرجة جملة فعلية حالية

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيه فان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبا نهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قائم به الفعل وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

الاسماء
اسم التفضيل تعريفه ولكه القيود

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليتمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

مستدمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى لموافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل مشتقٌ من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره اى غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اى الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجاً مثالٌ للثلاثي المزيد فيه وسواداً مثالٌ للون وعمًى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بالشذوذ في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما يحكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلّد ذات ليلة اخوه بقلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياساً وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياساً اى القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه من غير الثلاثي

فانه لو اشتق لکل منهما قیاسا مطردا لکثر الالتباس فاقتصروا علی الاشرف وقد جاء للمفعول علی خلاف القیاس فی مواضع قلیلة نحو اعذر لمن هو اشد معذوریة والوم لمن هو اشد ملومیة و علی هذا القیاس اشغل واشهر واعرف ویستعمل ای اسم التفضیل علی احد ثلثة اوجه وهی استعماله بالاضافة او من واللام علی سبیل الانفصال الحقیقی فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضیل الشیٔ علی غیره فلابد فیه من ذکر الغیر الذی هو المفضل علیه وذکره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فی حکم المذکور ظاهرا لانه یشار باللام الی معین تعیین المفضل علیه مذکور قبل لفظا او حکما کما اذا طلب شخص افضل من زید قلت عمرو الافضل ای الشخص الذی قلنا انه افضل من زید فعلی هذا لا تکون اللام فی افعل التفضیل الا للعهد فیجب ان یستعمل اما مضافا نحو زید افضل الناس او بمن نحو زید افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زید الافضل فلا یجوز الجمع بین اثنین منها نحو زید الافضل من عمرو والا یکون ذکر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاکثر منهم حصی ✤ وانما العزة للکاثر فقیل من فیه لیست تفضیلیة بل للتبعیض ای لست من بینهم بالاکثر حصی ولا یجوز خلوه عن الکل ایضا لفوات الغرض نحو زید افضل الا ان یعلم المفضل علیه مثل الله اکبر ویجوز ان یقال فی مثله ان المحذوف هو المضاف الیه ای اکبر کل شیٔ او انه من مع مجروره ای اکبر من کل شیٔ فاذا اضیف ای اسم التفضیل

قوله لانتفاء الترکیب فیهما نفی داخلة فی قوله او وقع غیر مرکب ١٢ قوله المراد بالاصوات ما قال الفاضل الهندی لانه حینئذ اسم الصوت وبه یشعر قوله وهی بهذا الاعتبار لیست باسماء وله وجه ثان ذکره الفاضل وهو انه الالفاظ حینئذ بین القسمین فیقال قال زید غاق فیصیر القسمان قسما واحدا فی الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته ایما یحکم علی المحضر او للطلب منه ما هو الغرض من صدوره کما هو فی الالفاظ وعلی کل تقدیر فهو صوت ولیس باسم لا یقال یراد باسم حکما فی احکام الاسماء یعتبر اسم حقیقة او حکما لانا نقول الاصوات مطلق اسماء حکمیة ولذا عد قسما من الاسم المبنی وکذا فی الثانی لانه لا یلزم من عدم انقسامه الی قسمین بهذا الاعتبار ان لا یکون الاصوات معتبرة مطلقا بحیث لا تخرج عنها بهذا الاعتبار ویکون انقسامه لغیر هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وکذا کل قسم من اقسام المبنی ما یشمل المراد به نفسه والمستعمل لما

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدها زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشئ على
غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود
من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد
به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على
المضاف اليه وحده وتضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان
يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم ما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز في النوع

الاسماء
اسم التفضيل وكونه مضافا
للتوضيح

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر اي الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

من عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن من الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الآية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر صـ ٢٤٤ **قوله** ولا يخفى انه آه اراد بنحو خمسة عشر وبيت بيت مما تيضمن الثاني منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا التعيين للنسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر

الاسماء
اسم التفضيل واحكام انواعه

الاسماء
اسم التفضيل والمحقق
مسئلة الكحل

قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان
وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها
ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا
والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا
العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة
ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه
او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره
مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي
اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره
اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم
التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشتراط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف ولم يكن مثل زيد ضارب عمرا او انما اشتراط ان يكون ذلك لمسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا لا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجح المعنى الى انه حسن

فاو اتضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره ولا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قولك كيلك تقييد الاعراب الثاني لا تمثيلا له فحسب ۲۴۵/۱۵ **قوله** جمع كناية آه في القاموس كنى به عن كذا يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشئ وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز ا هـ ۲۴۶/۱ **قوله** ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب كضمائر الغائب ومن وما ۲۴۶/۲ **قوله** ولا كل لبعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا لبعض مبهم وكان السهو من الناسخ ۲۴۶/۲ **قوله** ولذلك لم يقل آه لعله انما وجد الاصطلاح في الكنايات دون الظروف ۲۴۷/۴ **قوله** لكونها موضوعة اي وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت ميمها

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

الاسماء
اسم التفضيل البحث في مسئلة الكحل

في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن و
ثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لايلايم
المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او
بكونه دونه والقياس بكونه دونه لايناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن
في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما
اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على
شئ ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل كل عين رجل دون حسن
الكحل في عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل
ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل
عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي
فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت
رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف
في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

الاسماء
اسم التفضيل والبحث فی مسئلۃ الکحل

مع انہم لو رفعوا احسن بالخبریۃ والکحل بالابتداء لفصلوا بین احسن وبین معمولہ ای ما عمل فیہ احسن من حیث انہ اسم التفضیل فیہ معنی الفعلیۃ وذلک المعمول قولہ منہ فی عین زید باجنبی وھو الکحل اذ کل ما لیس معمولا لہ من ہذہ الحیثیۃ فھو اجنبی لہ من ہذہ الحیثیۃ لا یجوز تخللہ بینہ وبین معمولاتہ من ہذہ الحیثیۃ ولا یخرجہ عن ہذہ الاجنبیۃ ما عرض لہ من معنی الابتداء العامل فی المبتدا والخبر اذ العامل بالحقیقۃ معنی الابتداء لا اسم التفضیل بخلاف ما اذا عمل فی الکحل بالفاعلیۃ فانہ لم یبق اجنبیا فانہ من معمولاتہ من حیث انہ اسم التفضیل ولو قدم قولہ منہ فی عین زید علی الکحل لم یلزم الفصل بین احسن ومعمولہ من حیث انہ اسم تفضیل ولکن فی معناہ تعقید رکیک وکذا لو قیل ہذہ العبارۃ ما رأیت رجلا احسن من الکحل فی عینہ ہو ای الکحل فی عین زید لا یخلو عن رکاکۃ وتعقید ایضا مع انہما لیسا من قبیل العبارۃ المشہورۃ الواردۃ فی اداء مثل ہذا المقصود والکلام فیہا ولما قرر مسئلۃ الکحل وبین شرائطہا وما عبر بہ عنہا علی وجہ لیطابق المقصود بلا زیادۃ ونقصان اراد ان ینبہ علی ان التعبیر عنہا غیر منحصر فیما ذکر بل یمکن ان یعبر عنہا بعبارۃ اخصر منہ وعلی ترتیب غیر ترتیبہ وینتقل بہذا التقریب الی ما انشدہ سیبویہ واستشہد بہ فی اثبات ہذہ المسألۃ ویطبق بعض ہذہ الصور علیہ فقال ولک ان تقول ما رأیت رجلا احسن فی عینہ الکحل من عین زید باقامۃ من عین زید مقام منہ فی عین زید وہو اخصر منہ بمقدار ضمیر منہ وکلمۃ فی ولو رفع لفظ العین من البین واکتفی بمن زید

لان الانشار راجع الی استکشار المتکلم واستقلالہ یستلق الحکم الجزئی ص ٢٤٣ قولہ لو قال کلاہما نعم ما نقل اذ فی تذکیر کلاہما تذکیر لان تانیث کم شائع فی السنۃ النحاۃ تاویلہ لتاویلہا بالکلمۃ فقد لہ کم الاستفہامیۃ فی تاویل کلمۃ کم الاستفہامیۃ والظاہر فیہ التذکیر فقولہ فہو علی تاویل کلا ہذین النوعین کما تری ولو قیل بالتاویل فالظاہر کلا ہذین اللفظین او الاسمین ص ٢٤٣ قولہ ای کل واحد منہما اشار الی وجہ افراد الخبر ومن وجوہہ ان کلا مفرد اللفظ وہہنا وجہ لطیف قد یخفی للطفہ وہو انہ نبہ علی ان کلیہما واحد بالذات والتعدد اعتباری وذکر کلاہما بتکلف اعتبار التعدد لئلا یتوہم تخصیص اعتبار الاعراب باحد اعتباری کم ص ٢٤٧ قولہ فکل ما بعدہ آہ نبہ علی ان المراد بالفعل ما یعمہ وشبہہ لیشمل نحو کم لیوما انت سائر وکم رجلا انت ضارب ص ٢٤٧ قولہ او متعلق ضمیرہ النسخۃ الصحیحۃ غیر مشتغل عنہ فہو یعم المشتغل بالضمیر والمتعلق فی بعضہا بضمیرہ فہو قاصر لا یصلح الا بزیادۃ او متعلقہ واعلم ان المشتغل عن الشیء یتبادر

کان اخصر من ظهور المعنی المقصود وعلی الکحل تقدیر فالمعنی علی ما کان علیه قبل هذا التعبیر لا ان عمله من کحل عین زید والمعنی علی حذف المضاف فانه لو کان کذلک لا یکون من قبیل تفضیل الشیء علی نفسه اذ یتعدد الکحل ح فان قدمت علی اسم التفضیل ذکر العین التی کان الکحل فیها مفضلا علیه قلت ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل کان اصله ما رأیت عینا احسن فیها الکحل منه فی عین زید فلما ذکر عین زید مقدما علیه استغنی عن ذکره ثانیا وتقدیره ما رأیت عینا مماثلة لعین زید فی حصول الکحل احسن فیها الکحل من عین زید او تقول معناه ما رأیت عینا کعین زید فی کونها احسن فیها الکحل منه فی غیرها ویلزم من هذا علی المبالغة وجدان للکحل فی عین زید حسنا لیس فی عین غیره وانما جاز فی هذه الصورة وان لم یکن فیها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء ولانها فرع الاولی ولان من التفضیلیة مع مجرورها مقدرة فیها ایضا کما ذکرنا مثل ولا ارى منصوب علی انه صفة مصدر محذوف ای قلت ما رأیت کعین زید الخ قولا یماثل قول الشاعر وانما ترک صدر البیت لیکون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترک موصوف احسن فی المثال وان کانت المماثلة الکاملة فی ذکره اذ هو فی مقابلة قوله وادیا وهو مذکور لانه کان فی مقام بیان الاختصار فی المثال المذکور اولا وتمام البیت مع ما قبله شعر مررت علی وادی السباع ولا اری ＊ کوادی السباع حین یظلم وادیا ＊ اقل به رکب اتوه تئیة ＊ واخوف الا ما وقی الله ساریا ＊ کان اصله لا اری وادیا

الاسماء
اسم التفضیل المشتق
مسألة الکحل

اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب
اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتائية من ائي اوى كالقية من
حيي ادحي وهو الملك والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله ارى اما من
رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم
عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف للتشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل
صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه
صفة له وتائية تمييز عن نسبة اقل الى ركب ومنصوب على المصدرية اي اتيان تائية واخوف
عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم لوادي
السباع واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى
مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول
مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط
به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي
اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل
فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل
به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا

دجرا وحذفه كذلك فلا يحسن
جعلها تلك ضم قوله
فكان الاليق آه وكم ضربت
لياتة تأخر الفرع عن الاصل
فعلى هذا التوجيه مع التحمل
في التمييز بجملة على التميز
في بعض الوجوه فوات
حسن الترتيب فالاولى ان
يقال المراد بالاوجه الثلثة
نصب عمة وجرها مع الافراد
وجرها مع الجمعية والمراد
بقوله قد يحذف انه قد يحذف
مثل مميز كم عمة لك يا جرير
وخالة فانه الذي سبق
آنفا فيكون اشارة الى
ثلثة اوجه آخر باعتبار المميز
المحذوف ويكون نحو كم مالك
وكم ضربت نظير الحذف هنا
المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف
المصدر كما في كم ضربت او
المقدر كما في كم مالك تعالى
ص ٢٥ قوله فلا حاجة آه يعني
حذف لان اللام يغني
عنه فيكون ذكره ذكرا
لما لا حاجة اليه ولك ان
تقول يحذف ازالة الابهام
كون بعض الظروف اسما
كاسم الاشارة ص ٢٥ قوله
ما اي ظرف جعل المبنى الظرف
بقرينة قوله الظروف لكن
تبقيه على عمومه اشارة الى
ان من الظروف في باب المبني

الاسماء
اسم التفضيل وتحقيق معنى
الشعر المتعلق به

اثقل به ركب اتوه من وادى السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل المعنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل هو اسم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها

الافعال
الفعل تعريفه وفوائد القيود فيه

كما سبق وقد دخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل و الصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل و الفاعل انما يكون للفعل و فروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف و اختصر فهو بالتعميم اليق و اجدر الماضي ما دل

الافعال
الفعل وبيان خواصه
والماضي

بالضم والدال البني ازه كالشرقية مصدر فجاء من الحدين بمعنى انه: نبعته قوله والمراد به هذا بعيد وقيل لزوم المبتدأ في غير باب الاخبار على شرطية التفسير قوله بان بوت السبع آه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا تصح في المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلا بد من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منه مع انهما مبتدآن عند الجمهور قوله و قد تجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضي قال الرضي ايضا يمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال في اعناقهم ونحوه كونه مستقبلا بالقرينة فسوف يعلمون قوله وتجئ للمفاجاة آه قال الرضي الاغلب مجيئ اذ في جواب بينما واذ في

الافعال الماضي والمضارع وتعريفهما

اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة الدلالة التي للفعل فلا ينتقض بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وبجعله يخرج مثل ان ضربت ضربت **مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء فلان الاصل في الفعل البناء واما على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وفي وقوعه شرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك كما تقول ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** واما معه فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح **و** مع **غير الواو** فانه مضموم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

المضارع ما اشبه الاسم اي فعل اشبه الاسم **باحد حروف نأيت** اي حال كونه متلبسا باحد حروف اتين او المراد بحروف التي يجمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون **لوقوعه** اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين

زماني الحال والاستقبال على البدل كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتسميته بالمضارع على وزن اسم الفاعل أي تلك المشابهة انما كان لوقوع الفعل مشتركا وتسميته بواحد من زماني الحال والاستقبال فاذا دخل السين عليه تخصص بالاستقبال القريب وسوف للاستقبال البعيد كما ان الاسم يتخصص بواحد من معانيه بواسطة القرائن فاذا تقرر المضارع يشابه الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى أي بمعنى المشابه في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم وحده ذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له أي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان او اكثر مثل نضرب ذكورا كانوا او اناثا او مجموعا والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمثنى غائبة أي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبتين او ذوي تثنية والياء للغائب غيرهما أي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما أي غير القسمين المذكورين الجر على البدلية من الغائب وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بتلك الاضافة عن الشيوع والصرافة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حالا وهو الاولى للموافقة السابق وتسمى هذه الحروف المضارعة حروف المضارعة

فصل في الرباعي أي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاخرج ومزيده اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل تدحرج وتخرج ونحوهما

الافعال المصباح ... مشروحة

الافعال
المضارع واعرابه رفع ونصب وجزم

ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اما
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل باحدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل
به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع
وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

الافعال المضارع المعتل واعرابه

كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرًا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظًا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة يسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرًا لان الالف لاتقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض

لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها ١٢

ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع
موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو
كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ان شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان المصدرية ولن قال الفراء اصله
لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه
انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فعوض عنها
عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا
بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان
الواو والفاء ههنا واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم مما ذكر قبلها الا
فيكون المعنى في زرني فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل
السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معا مثال ان مع ظهور النصب
بها المضارع مثل يريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة مثل لن اصدق زيدا

الاعمال المضارع ومواضع انتصابه

خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة أن التي تقع بعد العلم إذا لم يكن بمعنى الظن هي أن المخففة من أن المثقلة لأن المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فإنها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست أي أن الواقعة بعد العلم هذه أي أن الناصبة نحو علمت أن سيقوم وأن لا يقوم وأن التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم أن المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم أن المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في أن التي بعدها الوجهان ولن مثل لن أبرح ومعناها أي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي تناقض لأن لن تقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء وإذن التي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد أي ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وإذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال فإن فقد أحد الشرطين نحو أنا إذن أحسن إليك وكقولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو كلاهما كقولك لمن يحدثك أنا إذن أظنك كاذبا وجب الرفع مثال قولك لمن قال أسلمت إذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال فقوله إذن مبتدأ أو

ولهذا جعل الهندي الرجوع إلى الأربعة، وهو وإن كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى كأنه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم إلا هذه الأربعة فلما زاد المصنف وأورد هذه العبارة بعده اختل الغير

قوله ولا يخفى آه فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء إذا والشرطية خبران ولو قال المصنف وما عرف باللام والنداء والإضافة لكان أخصر وأتم ولا يبعد أن يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الإضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالإضافة معنى

قوله أسماء كان آه معنى ثالث للاسم أخص من العلم فله معان ثلثة مترتبة في العموم وقد عرفتها فاحفظها

قوله لأنه إن صدر آه هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس أبو العتاهية كَكَراهية لقب أبي إسحق إسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهري هذا فاحفظه فإنه بديع

قوله احترازا دلو قال فوضع بوضع واحد شيء بعينه لكان

الأفعال المضارع ومواضع انتصابه

قوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب المحوط معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر

المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب

المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن

بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف

لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي اي

تنتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية

ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي تنتصب المضارع

بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر

الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بتعني كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية

او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال

المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد

مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم

فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى

الى والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان

الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه ويسمى حالا او حكاية

اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت فى زمان الدخول هيئات هذه العبارة وتحكيها
فى زمان التكلم على ماكنت هيأته وكان مابعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا لبقيته على ماكان عليه
حكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لايمكن حينئذ تقدير ان لانها علم
الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لاجارة ولا عاطفة ومعنى
كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لاانه يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
لكون حتى داخلة على الاسم كما توهمه بعضهم فيرفع اى مابعد حتى لعدم الناصب
الجازم وتجب السببية اى كون ماقبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان
فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لايرجونه الآن مثال لما اريد الحال
حقيقة فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم اى ومن اجل هذين الامرين اى
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اى رفع مابعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى
تقدير حصول كان الناقصة فى هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لاتامة لانها لما
كانت حرف ابتداء انقطع مابعدها عماقبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا
كانت تامة لانها لاتقتضى الخبر و امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك
أسرت حتى تدخلها لانه ح يكون مابعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وماقبلها سببا
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

ينبغى ان لايكون الزوج والاولى عدد اليناسب ١٢ قوله اى اسول آه لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول لقد حسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث او لغة وكذا لم يجعله فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المص حيث قال احد الى العشرة فعدا الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول فى اثنتا عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الشيخ الرضى البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين ثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم تقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود هذا كلامه ١٢ قوله واشرا جيا

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه

في وقوع السبب هو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه

ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر أن بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

والمستقل احد واحدة في الغيبة لا قليلة ... قوله ولا غيره ... والتصريح بقوله ... عشرون احد ... اخرى سوى ما ذكره ... ان الرفع ... العطف بمنظر ... القصد ... جسورة العطف ... لا قلم ... ليتبادر ... لصوره ... ليصح في اخر الاقت لجسورة العطف بل احجها لصحة العطف في قوله ثم بالعطف على ... على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس في على طبق ما ذكره الشارح متابعة ... المصنف ... على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل العكس الاكثر فلا ... قوله فتقول انه آه قوله او واحد عطف على قوله واحد قوله وانه واثنان واثنان عطف على قوله انه واحد واحد او ان يجعل قوله انه عطفا على واحدة ويجعل واحدة وانه عطفا على انه ... فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لا شرع ان فيه تفوت المناسبة بين انه

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا تحتاج الى الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة للتبعيد بتقديم الانشاء او ما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او نهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفرلى فافوز ولا تواخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منى ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاق منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو **شعر** ساترك منزلى لبنى تميم + والحق بالحجاز فاستريحا + بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع والثانيهما ان يكون قبلها

شذوذه وعليه فتوى مانى الشرح المنسوب الى المصنف

قوله ولما فرغ آه يوهم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والحاكم انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد لكمال بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع فى تلك المعرفة الفطنة الصافية

قوله مخفوض مجرور آه باضافة العدد اليه غير ذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا مجرورا بكلمة من فى الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلة ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا فى القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقل كونه جمعا مصححا اذا لم يكن للمميز الا جمع قلة فيوتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالغالب ان يوتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن جمع التكسير يوتى بالجمع المونث السالم كقوله تعالى ثلث عورات لكم وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل

قوله احدهما آه اما قال فى صورة

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

اى قبل الواو ومثل ذلك اشى ما يأتى الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها وحتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على ول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر لما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصًا به لما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم و مع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

وواحد تا ولا يشتق له لفظا الاول والثاني الى غير ذلك ص ۲۶۷/۱۵ **قوله** اذ توقد انه يتقض بحادي عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجهه ص ۲۶۸ **قوله** حكم اسماء الفاعلين الخ وكذا في عدم الحاجة الى التمييز ص ۲۶۸ **قوله** ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه اليه اضيف الى ما هو اقل بمرتبة واقتصر على ما جاز الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك من ثلثين الى غيره فانه جاز من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير الا في لامه حرف حلق فانه جاز فيه حد فتح ايضا ولم يجئ لما دون اثنين لامتناعه عقلا وما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد

الافعال المضارع ومواضع الجازمه

ايهذا اللائمي احضر الوغى + في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع و
لذلك لم يذكر ما يجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي
احترز عما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اي يجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها
من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما
واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان
المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما اولا وما ومن واي واني واما انجزام المضارع
مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها
ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به
وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة ويجيء بيانه ان شاء ربه
تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو
اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق
اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

واذا قلت نَدِمَ فلان ولمّا ينفعه النَّدَم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجوازِ حذف الفعل اى وتختص ايضًا لمّا بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولمّا اى ولمّا ادخلها وتختص ايضًا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لمّا يضرب ومن لمّا يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى يُنفى بها فعلٌ مترقب متوقعٌ تقول لمن يتوقع ركوبَ الامير لمّا يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضًا نحو نَدِمَ زيد ولمّا ينفعه النَّدَمُ ولام الامر هى اللام المطلوبُ بها الفعلُ ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا اللّٰهُ وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتاتِ طائفةٌ اُخرىٰ لم يُصَلُّوا فليُصَلُّوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبًا او غائبا او متكلما وكَلِمُ المجازاة المذكورة من قبلُ تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببًا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببًا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليهما ولا يلزم ان يكون

الافعال المضارع اختصاص لما بجواز حذفه

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان تصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم وجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي في نفسه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ او معنويا مقدرا كقوله تعالى إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

الافعال
المضارع يحكم كونه شرطا وجزاء

لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه

وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغييره لمعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس وتقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة

زائدة في حكم الاصلي كعلباء او منقلبة عن الف تانيث حمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا الاخير كحمراوان والقياس في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هذا او المهمزة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن حاء زهري الاصلي وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب يوافق ما في المتن هذا الامر علياء عصب العنق كذا في الصحاح ٢٤٥

قوله غير ما وقع الخ وقد يقال والقياس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان قاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة ٢٤٥

قوله ان لا تحذف الخ اي آخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا تقع في حشوة فالاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى ٢٤٦

قوله التجمع الخ لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما واحد الشذة الامتزاج

قوله على جملة احاد قيد

الافعال المضارع وحكم كونه شرطا وجزاء

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون وان التى ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اذا كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فحينئذ تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم وتجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصدا دا تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

فى جمع مراة فحسب اذا من جمع الا قد لقصد آحاد حقيقة وانما التفاوت بين الجمع فى تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ليس تخصيصه وجمعه بالتعريف به دورى قوله وتر دال الحرا لمتبادر من الدلالة الجمع فيخرج بقوله دال الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جميع الناس ما دون العشرة كذا فى القاموس قوله فنحو تمر اه خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فانه اسم جمع بالاتفاق كما ستذكره ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد من لفظه فانه اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم وليس بجمع بالاتفاق كما ستذكره ايضا وكذا ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس وبنحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلى ايضا اختلافى لبعض

تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائی فانه لا یمتنع ذلک عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدیر علی ما عرفت ان لا تکفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الکسائی فلانه یقول معناه بحسب العرف ان تکفر تدخل النار فالعرف فی هذه المواضع قرینة الشرط المثبت والعرف قرینة قویة هذا اذا قصدت السببیة واما اذا لم تقصد لم یجز الجزم قطعا بل یجب ان یرفع اما بالصفة ان کان صالحا للوصفیة کقوله تعالی فهب لی من لدنک ولیا یرثنی فیمن قرأ مرفوعا ای ولیا وارثا او بالحال کذلک کقوله تعالی فذرهم فی طغیانهم یعمهون ای عمهین او بالاستیناف کقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاولها ✽ فکل حتف امرئ یجری بمقدار ✽ الامر هکذا

فی بعض النسخ وفی بعضها مثال الامر وکان المراد به صیغة الامر فانهم یطلقون امثلة الماضی وامثلة المضارع ویریدون صیغهما وفی بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال اشتهر فی المعنی المصدری ایضا فاراد النص علی المقصود وهو فی اصطلاح النحویین والاصولیین مخصوص بالامر بالصیغة کذا ذکره المتن فی شرح صیغة یطلب بها الفعل شامل لکل امر غائبا کان او مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه یطلب بها

الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتکلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالی فبذلک فلتفرحوا فیمن قرأ علی صیغة الخطاب

بحذف التنوین لالحاق واو الجمع او یائه ثم حذف لالتقاء الساکنین بین علامة الجمع وبینها ولیست علی حذفها الذی کان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساکنین بین الیاء والتنوین وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساکنین بین الیاء وعلامة الجمع ۱۲ ش

قوله وان کان آخره ای جعل ضمیر کان لآخر الاسم ولک ان تجعله للاسم وقوله حذفت وان حذف بالضمیر الراجع الی آخر یدل علیه قوله کا الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف علی ان الیاء والالف اعم من المذکورة والمقدرة حیث مثل بقاضین دون القاضین وبمصطفون دون المصطفون فتامل ۱۲ ش

قوله فقد ذکرنا انه اشار الی دفع اعتراض الرضی حیث قال قوله وشرطه ان کان اسما فمذکر علم لعقیل عبارة رکیکة وذلک لانه لا یجوز کون شرطه مبتدأ وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان

الافعال

الامر وفوائد القیود

وتعریفه

وعن مثل ضع ورد وبع وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل أقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

فتحة فانه لو ضم فی مثل ضُرِبَ التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فی اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل اُقتُلْ مثال لما یکون بعد الساکن ضمة واِضرِبْ مثال لما یکون بعده کسرة واِعلَمْ مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیا فمفتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلک بعینه

الافعال فعل مالم یسم فاعله وتعریفه

فعل مالم یُسَمَّ فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعله واضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله الواقع علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه بیانیة هو ما حذف فاعله واقیم المفعول مقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاء بذکره فیما سبق فان کان الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضیا غیرت صیغته دفعا للبس بان ضُمّ اوله وکُسِر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ وعُلِمَ واختیر هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة فی اختیاره بعد حصول المقصود بالاخف منه ویضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ لئلا یلتبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی

ذکره الشارح لان مناط الفائدة الوصف دون قوله فذکر لا یستغنی عنه بکون الکلام فی جمع المذکر وقد عرفت انه فیه ولا یکفی ان المراد بالمذکر ههنا ایضا یجب ان یکون ما ارید بالمذکر سابقا والا کان الکلام مطلقا مع انه لو اکتفی من المذکر ههنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراک قوله ولا یکون بتاء التانیث **قوله** ای مذکرا اشارة الی ان الجمع بالواو والنون فی صفة لا یستوی فیها المذکر والمؤنث فی الصفة ولا یکون الفرق بین المذکر والمؤنث بجوهر اللفظ بل یکون بالصیغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فی ان لا فرق فیه بین المذکر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراک بینهما کالعین للانسان والناقة والجمل والانسان والفرس کما ذکره الرضی فالاولی حینئذ ان یبین عدم جمع احمر وسکران بالواو والنون بانهما کالاسماء فی عدم استواء المذکر والمؤنث فی الصیغة جمع فعل التفضیل بالواو والنون بانه یجبر نقصانه ثمه حیث لم یعمل فی المظهر **قوله** للفرق ای فیهم

مع التاء مثل تعلم وتجوبل وتمرخرج للملتبس بصيغة مضارع علمت جالبت ووجبت حروف اللبس بذا علة لتوله وبضم الثالث والثاني ومعتل العين مما يكون سينه مضمومة للايرد عليه مثل تحوى وروى من التسيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة تعريض وا اختلاف في المبنى للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبنى للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا لا تصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع فابدلت واو قيل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل اب

الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل العین من باب الافتعال والانفعال نحو اُختیر وانقید فی مجیٔ اللغات الثلث فیه اذ تیر وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون استخیر واُقیم اذ لیس ذلک مثل قیل وبیع لسکون ماقبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما استُخیِر واُقوِم بالیاء والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذ سکن ماقبلهما ان تنقل حرکتهما الیه وتقلب العین یاءً اذا کانت واوا فیقال استخیر واُقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی اُرید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضُمّ اوّله وهو حرف المضارعة نحو یُضرب ویُکرم ویُلتزم ویُستخرج ویُتدحرج وفُتح ماقبل اخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة ومعتل العین المبنی للمفعول تنقلب العین فیه الفا یاءً کانت او واوا نحو یُقال ویُباع ویُختار ویُنقاد ویُستخار ویُقام لتحرکها حقیقة او حکما وانفتاح ماقبلها

الفعل المتعدی وتعریفه

المتعدی وغیر المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلَّق ای امرٍ غیر الفاعل یتعلق الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعل لابدّ له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه لا یقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفا علی فهم غیر الفاعل فهو المتعدی کضَرَبَ فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لایمکن تعقله

الا اذا انحصر جمع التکسیر فیها فهی للقلة والکثرة وکذا ما عدا الستة للکثرة اذا لم ینحصر فیه والا فهو مشترک کاجادل ومصانع ص٢٨١ ١٢ قوله اسم الحدث ای اسم یدل علی الحدث مطابقة کالضرب وتضمنا کالجلسة والجِلسة ص٢٨١ ١٢ قوله یعنی بالحدث لیس القائم لغیره مطلقا حدثا اذ لیس الالوان حدثا اذ السواد بمعنی سیاهی لیس حدثا بل بمعنی سیاه بودن فهو المعنی القائم لغیره من حیث انه قائم لغیره هٰذا حقق المقال ص٢٨١ ١٤ قوله والمراد ای جریان اسم الحدث علی الفعل بخلاف جریان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل وبخلاف جریان الصفة علی موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها ای مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وکل من الثلثة اصطلاح مشهور فی محله فلا غرابة فی التعریف ص٢٨١ ١٦ قوله ان کان ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص لها بل یجری فی الاولین ایضا اذ لا صفة فی المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها فیرده قوله تعالی ویل للمطففین فتأمل ص٢٨٢ ١ قوله سماع ای سماعی لم یرد ان بالنسبة

الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدى بخلافه اى بخلاف المتعدى يعنى لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا فى الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل دخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهى انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا فى التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هو بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثانى والثالث من مفعوليها كمفعولى علمت فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

وجاز حذفه تماما جملة ايضا عند الاكثر ١٢ قوله فان كان اى المصدر آه اى غير قائم مقام الفعل بقرينة اسيا اى قال الرضى المشهور جواز النحو حذف المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا ١٢ قوله اى فيجوز آه ذهب الى كل وجه نحوى ذهب الى الثانى سيبويه والى الاول السيرافى لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل الثانى والثالث مع الفعل فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه شرح الرضى ١٢ قوله وقيل آه قد عرفت ان علة التسمية للمصدر فهذا التوجيه ليس بوجيه ١٢ قوله وانه فصل آه يعنى هذه الاحد وعشرين يسمى المصدر فيعنى ان يبحث عنها فالباب اثر ذكره عقيب القسم الاول مع انه من شعبها على ان الامر يقتضى التقسيم الاول وفيه ما

الافعال
لفعل الغير المتعدى
وتعريفه

افعال القلوب وخصائصها

وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان انشاءت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هي جمع خصيصة وهي ما تختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم

هو خبر الهم فحذف تحلهم الذي هو المفعول الاول اما حذف الثاني فكما في قول الشاعر شعر

لا تخلنا على غرائك إنّا ٭ طالما قد وشى بنا الاعداء ٭ اي لا تخلنا جازعين

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه

الاقتصار على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الناس من

غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اي يفعل الاعطاء والكسوة لحصول فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما

مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي

ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقلال الجزئين السابقين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين

لها فكلاهما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز

هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في

ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي

بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان

الافعال افعال القلوب وخصائصها

الافعال

افعال القلوب و خصائصها

والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل و مرفوعه نحو ضربت احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا و بين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم و بين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد و بين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان الالغاء في هذه الصور واجب فهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظ والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء

والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي و الاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه يحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اى بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة ص٢٨٧ **قوله** فان دخلت قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبها فان اللام الموصول داخل في الصاحب و قد دل ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لابد من معرفته في هذا المقام ان

افعال القلوب خصائصها

وسمّي حينئذ المعنى رؤية هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بالفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل ظننتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وَاما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فَقَدتُني وَعَدِمتُني لانهما نقيضا وَجَدتُني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رَأى البصرية والحلمية على رَأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد أراني للرماح دريئةً ❊ من عن يميني تارةً وَامامي ❊ وكقوله تعالى انّي اراني اعصر خمرًا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبتُ وخلتُ وزعمت معنًى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعدٍ الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خالٍ وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحدٍ لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظِنّة بمعنى التهمة فظننت زيدًا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا بالوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدًا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

آه ويرد على التوجيه الاول منع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل

صفحہ ٢٩٤ قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل مع انه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعيا بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على ما سمع

صفحہ ٢٩٨ قوله ويعمل آه لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها

صفحہ ٢٩٤ قوله وعلى كل الخ اوهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي ويبقى ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب

الافعال
افعال القلوب ولبعضها
معنى آخر

الافعال الناقصة وتعريفه

ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى أخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام فی قوله للتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهی ای الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى و اضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان و صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة ای تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما ای صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها ای لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت ای صارت الشفرة كانها حربة ای رمح قصير قال الاندلسی لا يتجاوز رجاء وقعد الموضع الذی استعملها العرب فيه خلافا

لا داعی اليه بل الانسب بالسابق جعله صفة مجهول مسنده الى ضمير الصفة صـ٢٩٤ قوله بل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضی ١٢ صـ٢٩٤ قوله ذكرنا آه وغير المنسوب اليها من الاسماء الجامدة التی اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه ای حسن الوجه وهو قليل كذا فی الرضی صـ٢٩٤ قوله الموصوف آه صلة الموصوف لما محذوف ای موصوفا بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف الشیء الذی قام به الشیء لا ما ثبت عليه الشیء فالتعميم لا يتاتی الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقدر المتصف بزيادة على غيره او بمعنى الفعل المتصف بالزيادة سواء وصفت بها او لا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا البسر اطيب منه رطبا صـ٢٩٤ قوله فی اصل ذلك الفعل يعنی ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن لا فی المشتق

الافعال
الافعال الناقصة
وصيغها

الافعال الناقصة وعملها

للفراغ قد تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا معنى صار الانتقال وحكمه ومعناه اي اثره المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني واكد معناه الذي
هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كانت لثبوت
خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم
سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد التقسيمين على الاخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي
كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي
كنت اصنع وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة

الافعال الناقصة ومعانيها

تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس لمعنى على المضي وانما ذكر هذين للتسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة ⁕ وقال ع فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا ⁕ واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الافعال الناقصة ومعانيها

الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا لمعنا ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات
زيد سائرا لمعنا ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو
فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا
طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما
تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه
الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض وعاد
زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها
من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها
آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها
من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح بمعنا
من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اى ما
انفصل لاستمرار حدها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا
تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من
المنصوبات مثل قبلك اى قبل فاعلها خبرها اى مثل وقت يمكن ان يقبله عادة

الافعال الناقصة ومعانيها

فمعنى مازال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة الى آن التكلم وانما دلت على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الافعال الناقصة وحكم تقديم اخبارها

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديمها اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لا بن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

الا اذا كان مانع الرمان ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة مسببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي ... وطارفع افضل لفا عله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف يعني لا شرط واصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس يحكي عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه قوله وهو في المغنى الخ قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لانه وقال الهندي اي بغير المشهور للتنبيه على صحة تعدده ونحن نقول السبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقعي بل يكفي ان يكونا

من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالف منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف رح ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان

افعال المقاربة وتعريفه

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا جزمه به فهي في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجوه وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا تتراف الخبر على حصوله

للفاعل نحو كاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد ونحو كرب يقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنوا اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما ينسب اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما ينسب اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

لمعنی الاصلی قارب زید ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع مع
ان وان لم یبق علی المفعولیة فی صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذی کان
فی صورة الخبر فانتصب لشبهة المفعول وعسی علی هذا تامة وقال الکوفیون ان
الفعل فی محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فیه اجمالا ثم تفصیلا وفی ابهام الشیء
ثم تفسیره وقع عظیم لذلک الشیء فی النفس وقال الشارح الرضی والذی اری ان هذا
وجه قریب و تقول علی الاستعمال الآخر عسی ان یخرج زید بان یذکر مرفوع
فقط وهو ما کان منصوبا فی الاستعمال الاول فاستغنی عن الخبر لاشتمال الاسم
علی المنسوب والمنسوب الیه کما استغنی فی علمت ان زیدا قائم عن المفعول الآخر
ناقیم مقامهما فهی فی هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر علی المرفوع من غیر قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنی قرب خروج زید فهی تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر یعود الی زید وان یخرج فی محل النصب
بانه خبر عسی وآخر وهو ان یجعل ذلک من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید
فان اعمل الاول کان زید اسم عسی وان یخرج خبرا له مقدما علیه وان اعمل الثانی
کان اسم عسی ما استکن فیه من ضمیر زید وخبره ان یخرج زید فهی علی هذین الاحتمالین
ناقصة ایضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول تشبیها
لها بکاد فکما ان کاد زید یخرج لم یذکر فیه ان کذلک عسی زید یخرج لا یذکر

الافعال
افعال المقاربة وطریق
استعمال عسی

ذلک الوصف فی حالة واحدة فالشارح اشار الی انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله کعین زید ان کان الکاف اسما الا انه لم یرض بکونها اسما لان الاکثر کونها حرفا فجعلها مع حسن صفة موصوف محذوف لان التناقض مندفع اما بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی اصل الکحل لا فی الفضل فی حسنه و اما بجعل المماثلة بمعنی المماثلة فی الفضل لا یلزم منه المقصود علی الوجه الابلغ ذکره لا لزوم علی الوجه الابلغ مبنی علی انه لو کان عینین مثل عین زید فی الفضل علی جمیع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجیح فیکون النفی مبهما فیکون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بین الترکیبین لاحسن فرقا بان لا یتعین فی ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین زید هذا الترکیب بل جاز ان یقال ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه فی عین زید بخلاف ما اذا قدم ذکر العین فانه یتعین ان یقال رأیت کعین زید احسن فیها

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

فيه ان كقوله شعر عسى الهم الذي امسيت فيه + يكون وراءه فرج قريب + كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان ودون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر ولو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم ع قد كاد من طول البلى ان يمحصا + فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد ويكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد + رسيس الهوى من حب مية يبرح + بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه لتخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة ❊ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❊ رسيس الهوى من حب مية يبرح ❊ حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

للنسبة الى فاعل ما ١٢ قوله ولا وصف الخ لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما اخرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث ١٢ قوله فالمراد آه مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف فعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر فتعين ان يكون المراد الاعم ١٢ قوله ويقولنا ومعا آه يقال جميعا ليس دائرا بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال ١٢ قوله الافعال المنسلخة آه وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع فسلخت عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية ١٢ قوله لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل

الافعال
افعال المقاربة وطريق
استعمال كاد

ادا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واحد بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الآخذ

في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ

او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى سرع

عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة

تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد

وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع

لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة

التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية

والجمع ايضا فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد

بمثل لله دره فارسا وامثاله لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا بمثل

اعشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال ان هذه

الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع

لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل

في الدعاء وله اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة

الفعل الذي تسمنه تركيب ما افعله والآخر لها صيغة الفعل الذي تسمنه تركيب

الافعال فعل التعجب و تعريفه

أفعِل به بشرط أن تكونا في هذين التركيبين وهما أي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران إلى مضارع ومجهول وتأنيث وفي بعض النسخ وهي أي أفعال التعجب غير متصرفة مثل ما أحسن زيدًا وأحسن بزيدٍ ولا يُبْنَيَانِ أي فعلا التعجب إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث أن كلًّا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان إلا للفاعل كأفعل التفضيل وقد شذ ما أشهى الطعام وما أمقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب بمثل ما أشد استخراجه وأشدد باستخراجه أي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولًا أو مجرورًا بالباء ولا يتصرف فيهما أي في صيغتي التعجب بتقديم أي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل وتأخير أي تأخير جائز فيما عداهما كالتأخير للفعل منهما وإنما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فإن المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدًا أحسن ولا بزيدٍ أحسن لأنهما بعد النقل إلى التعجب جريا مجرى الأمثال فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى بأحدهما لكفى وأجيب بأن ذكر التأخير إنما هو للتأكيد لا للتأسيس على أن كل واحد منهما وإن لم ينفصل

الافعال
فعلا التعجب وشرط استعمال صيغتيه

حالا انسب ١٢ زاده وقال المصنف والعلامة التفتازاني لكان اظهر واخصر منه ١٢ قوله لما كان الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن من انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التاكيد ونون جمع مؤنث مع انه مقصود البيان فقال ان البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل نون التاكيد او نون جمع مؤنث وفيان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع مبني ما يعرب المضارع فيكون اتصال الظرف به تقييدا للحصر لا للاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا للحصر في وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم الاتصال فالقيد لتميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل احدى النونين منه ١٢ قوله اعرابه مرفوع لا بمعنى علم لنائب الفاعل بل المبني ضمه او نون تقتضاه العامل لا المعنى

الافعال
فعل التعجب شرط استعمال
صيغتيه

عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بالتقديم والتاخير ولا الفصل والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازنى الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر مثل باب شر اهر ذا ناب وموصولة اى ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شئ عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فاعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كاغد اى صار ذا غدة وفيه اى فى هذه فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان يقول اى بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

الافعال افعال المدح والذم وتعريفهما

فافعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجرور مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صيّر ذا حُسن على ان تكون همزة أفعل للصيرورة والباء للتعدية اي يجعل اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حُسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه وتكون همزة أحسِن للتعدية كاخرج ففيه اي في أفعِل ضمير هو فاعله اي احسِن انت بزيد او زيدًا اي اجعله حسنًا بمعنى صِفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان أحسِن أمر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صِفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح والذم بمعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وُضع لانشاء مدح او ذم فليس مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فَعِلَ بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحًا وعينه حلقيًا اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعًا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي

لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا حسن الوجه انت او تمييز بما بمعنى شيء منصوب المحل على تمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة و بعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وتعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خاليا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد

الافعال افعال المدح والذم وشرط المخصوص بهما

اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اى مطابقة
الفاعل ومطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان
الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند
لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق علامة التانيث بهما و
قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع المخصوص اعنى
الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل
المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اى ايوب بقرينة ان ذلك فى قصته
وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل بئس فى افادة الذم
والشرائط والاحكام ومنها اى ومن افعال المدح والذم حبّ فى حبذا
وهو اى حبذا مركب من حبّ الشئ او حبّ اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو الا زيدان هو المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه وان الراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعلق بالنسبة الى الشيء الآخر لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به لابد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعلق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء لفعل اي ايصال فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مارٌّ بزيد اوكان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكاف ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورُبَّ وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدّها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى

الخصوصة بالشرط لينضبط و نفصل عقيبها شرائطها ثم العدد بذكر المشترك فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجه الى التفصيل ص٣١٩ قوله ومع الحروف العاطفة اى مع العاطفة مطلقا اذا قدران لعدها بالشرط المخصوص كما فصل فى حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل ص٣٢٠ قوله ونجزم آه اصناف اللام للنهاية نكرة قابلة للاضافة ولم تضف لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله فى النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة و المشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة فى النهى ويجعل قوله فى النهى حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ ص٣٢٠ قوله احترازاً آه وعما لم يستعمل فى شئ نحو الاقسم ص٣٢٠ قوله وبهذه الكلمات آه اى بجزم بالاصالة فعلا واحدا والافقد يتعدد مجزومه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل ص٣٢١ قوله ذكر الجارة

الحروف حروف الجر معانيها واحكامها

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع لبعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى لبعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض والتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم

وحتى كك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها الشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى بجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب بزيد صدور الذهاب عنه

قوله بعد هذه الاشياء آه لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى تعذر السببية فان تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا واما النكتة فتدبر ۳۲۵ قوله ثم يلقون آه اقول لشاهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة فقوله مثال الامر برز توهم الامر بالصيغة قوله وفى بعض الشروح آه الامر المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر فى السنة المصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة ۳۲۵ قوله صيغة يطلب بها آه قوله يطلب بها اخرج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام و

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم وفي النفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد

واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة شيء ذهنا نحو ضربته للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص

وقيل ما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب فهذا
الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته ورب
رجل كريم لم افارقه يحذف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب
الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب
على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التميز والضمير مفرد
وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او
رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها
امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ربما ضربة بسيف صقيل + وواوها اى
الواو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس +
الا اليعافير والا العيس + وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

الحروف
حروف الجر ومعانيها واحكامها

الحروف
حروف الجر معانيها و احكامها

فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها والصحيح انها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال اي لا تستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء وتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن مرتبة ما هو اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا وعلى اسم الله تعالى خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

نحو بالله لافعلن و بالله جالس و كما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد
مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا
لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم و لا يقوم زيد
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني
وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب
في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة شئ وتعديته

قوله الثاني والثالث آه من
بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من
مفاعيلها ٣٢٢ قوله نحو
علمت آه لا وجه لتخصيص بيان
التعليق بل يحتملها في خصائص
اخر الباب علمت ايضا فانه يجوز
تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام
والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو
قائم او عمرو قائم او ما عمرو قائم
ما ليفيد ايجوز كون المفعول الثاني
مع الفاعل ضميرين لشئ واحد
تقول زيدا علمتني قاعدا ٣٢٣
قوله كانهم ارادوا آه هذا خلط اللغة
با صطلاح الميزانيين الا ان في
اللغة الشك خلاف اليقين على ما
في القاموس ٣٣١ قوله
تساوي الطرفين اي وقوع
الخبر وعدم وقوعه ٣٣١
قوله لبيان ماهي آه الاظهر
ان المراد لبيان ماهي اي تلك
الجملة المذكورة عبارة عنه
فان علمت لبيان ان زيدا قائم
مثلا عبارة عن معلوم يقيني
كهذا وهذا الكلام سواء كان معنى
ذكره الشارح او بمعنى
ذكرناه يقتضي ان يكون
هذه الافعال لبيان كيفية
الجملة الاسمية وبمنزلة
ان الداخلة على الجملة
لبيان انه امر محقق فلا تفيد مع
نواطها فائدة تامة ولا يصح
السكوت عليها مع انه خلاف

الحروف
حروف الجر معانيها و احكامها

عن شيء آخر وذلك بأن يزول عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ سافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتدا الى الآن والظرفية

الحروف حروف المعاني و احكامها

عطفٌ على الابتداء اي وبها للظرفية الصفة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان
الحاضر اي الذي اعتبر حاضرًا وان تقضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان
الذي اعتبر حاضرًا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو
ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر واليوم
الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ الزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول
مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول
شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد
وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل ووجه
شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها
على الفتح مثله واما معنىً فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة
على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا
بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي
جمع القلة والكثرة في الاخرى علا انها اذا لوحظت فروعها الحاصلة بتخفيف

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

نوناتها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ اخرها لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها من ان تتعلق بشئ اخر حتى تتم كلاما وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي يبطل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداءً اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيداً قائم وكسرت ايضاً بعد القول وما يشتق منه لانّ مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انّ عمراً قائم وكسرت ايضاً بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه قائم وفتحت انّ حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيداً عالم لوجوب كون الفاعل مفرداً و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيداً شاعر لوجوب كون المفعول مفرداً و حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفرداً و حال كونها مع جملتها مضافاً اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفرداً وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انّي معاذك زعمت اي لولا زعمت انّي معاذك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفرداً نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الحروف المشبهة بالفعل و احكامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الفتح والكسر في اِنّ الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع اسمها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبودية للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت ارى زيدا كما قيل سيدًا ✲ اذا انه عبد القفا واللهازم ✲ وقوله ارى على صيغة المجهول المعنى الحسن وزيدا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه ما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى أنّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل انّ
انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز دخول اللام على اسم انّ المكسورة من جهة
انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما او حكما بان تكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمت
انّ زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على
محله دون انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما
غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي انّ زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله
لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه
من حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اسم ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسمه او خبره مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد ❊ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وحينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

ويلزمها اللام لحصول الفرق بينهما ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما + وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شأن مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون وعملها في الشاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر

في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على
الجمل الصالحة لان تكون مفسرة بضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخلا
نعلها على المبتدأ او الخبر او غيره دخل ويشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم
وحسبانه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال
الشاعر **شعر** فلو انك في يوم الرخاء سألتني + فراقك لم ابخل وانت صديق +
ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف
غير المتصرف مثل اَن لَيسَ لِلاِنسَانِ اِلَّا مَا سَعَى وَاَن عَسَى اَن يَكُونَ قَدِ اقتَرَبَ اَجَلُهُم
السين نحو عَلِمَ اَن سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَى او سوف كقول الشاعر **شعر** واعلم فعلم المرء
ينفعه + ان سوف ياتي كل ما قدرا + او قد نحو لِيَعلَمَ اَن قَد اَبلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِم ولزوم
هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفي نحو اَفَلَا يَرَونَ اَن لَا يَرجِعُ اِلَيهِم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل لمجرده الفرق بين المخففة
والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال
فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسها على الصحيح حملا

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

وحبب لضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام او وصله حبب على وزن حسن في الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي حبيب حب **قوله العامل في التمييز آه** الاولى من الفصل لان العامل هو حب لا فعل ح على هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم الظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكور المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا **قوله فالراكب حال الخ** فيه مصادرة لان المدعى ان ذا وكالحال الا ان ترد مع تعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ **قوله الى حبها بالضم** مصدر حب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس **قوله وفي عدها آه** ولذا لم يجمع او لقسم معها كما جمع واو مع ابيات لا تقابل العدد ومسامحة والعدد وحقيقته والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وانّ المكسورة وصل كأنّ زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم ابتداء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح نحو وجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون ✤ كأن ثدياه حقان ✤ وان عملتها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في أن المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكنّ وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وانّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كأنّ فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد انّ ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة انّ تحقق مضمون الجملة للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ تتوسط اي لكنّ بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكنّ فتلغى عن العمل نحو وجها عن المشابهة وشبهت العاطفة

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لها ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما للعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكا بقول الشاعر ع يا ليت ايام الصبا رواجعا ❊ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ❊ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابي المغوار منك قريب ❊ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر حكاه على

اي مجلوب ٣٥٩/١٤ قوله وداؤه كانه اشار الى ان الاولى ان يقول داوها في حكمها ولا يخص مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المص لم يقل داوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال و تدخل على نكرة موصوفة ليبنيها على التفاوت بينها في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل ٣٥٩/١٥ قوله وبلدة البلد كل جزء من الارض متحيز عامرا او غامرا والانيس المؤنس وكل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام وتصغر البار والخشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس ٣٦٠/٢ قوله فلا يقدرون له آه وجوب ارتكابه الفساد بل السهيل ذلك وبخرجه عن كونه تعسفا ٣٦١/٤ قوله انما يكون قوله عند حذف الفعل خبر كون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بكون والآخر خبر الفساد

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي الغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد شيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها قوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما تقتضاه ضمنها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

الحروف العاطفة ومعانيها واحكامها

اى تبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى تميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان تجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقع قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشتمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

بها وعكسها فى الرجع والافكين رجوع ضمير عكسها الى ما يتى بعد سطرنا ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه ان ايضا كذلك وان اريد لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجبة لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب لا وقوعه فى صدر كلام ما اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت ان اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جملا مفردا فهى ليست فى صدر الكلام وقعت فيه ص٣٦٤ قوله وتلحقها آه على الافصح سمع العمل فى ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كما فى حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح لكان انفع ص٣٦٤ قوله كما وقع آه يشعر بان السماع يساعد فى الجميع وقد عرفت انه مختص بليت ص٣٦٤ قوله فان الكسرة آه قال الشيخ الرضى اخذ فى تفصيل معانى الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين

الحروف

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

وَاَوْ وَاِمَّا وَاَمْ كل من هذه الحروف الثلثة لِاَحَدِ الْاَمْرَيْنِ اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مُبْهَمًا اى غير متعين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل لا تطع منهم آثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وَاَمْ الْمُتَّصِلَةُ لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ اى غير مستعملة بدونها يَلِيْهَا اى يذكر بعدها بلا فاصلة اَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ وَالْمُسْتَوِى الْآخَرُ يلى بِالْهَمْزَةِ اى همزة الاستفهام بَعْدَ ثُبُوْتِ اَحَدِهِمَا اى احد المستويين عند المتكلم لِطَلَبِ التَّعْيِيْنِ من المخاطب فمن تعدى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو وواحد منهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح واَزيدا رأيت ام عمرا احسن افصح فح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه كذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وَاَيْضًا مِنْ ثَمَّ اى من اجل ما ذكر بعينه كان جَوَابُهَا اى جواب ام المتصلة بِالتَّعْيِيْنِ اى تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دُوْنَ نَعَمْ اَوْ لَا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم

لان المقصد بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاء كما ولا وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لايخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لايخفى و

ام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بام يلزم ان يصدر المعطوف عليه ولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيدا وعمرو ولكن لايجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

لانهم لما ذهبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه لا الالتباس كما تاخيره وبالجملة قوله واكرامي ثابت لا يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر ١٢ قوله من جملة اشباهه او النفع مشابهة احدها بالتحقيق لكثرة استعماله واختيار اهله وحاله لاجرم قال الله تعالى لاجرم ان لهم النار بالفتح فالامر بالفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل فسر سيبويه بمعنى حق ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب لاجرم على وزن الرشد فمعنى لاجرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار ذكره كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت وعين الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معيناً اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد لهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب النفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل التقدير غير مستعملة بدون النفي

حروف التنبيه الا واما وها يتصدر بها الجمل كلها حتى لا تغفل المخاطب

الحروف حروف التنبيه الفاظها واحكامها

عن شئ مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تبيين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه نعم لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا

اي زعموا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل المستحق للتقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا التقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا وهم عملها والغاء ان محشي ٣٦٩ / ١٢ قوله لفوات بعضها آه ولعدم لزوم اختصاصها بالاسم ويمكن ادراجه في فوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل محشي ٣٦٩ / ١٢ قوله ولهذا لم يذكره آه اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء محشي ٣٦٩ / ١٥ قوله ولان كثيرا آه هذا الاولى عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بطرد الباب محشي ٣ / ٢ قوله اي من الافعال آه ادرج لا غير لقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم وبهذا اندفع ما اعترض به الرضي على المصنف حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه والاولى ان يقول واذا دخلت على فعل وجب كونه من نواسخ المبتدأ فمقابل لا تقول قوله

الحروف
حروف النداء والايجاب
واحكامها

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اي بلى لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد اي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان لمن قال قد اتاك زيد او لم يأتك اي قد اتى او لم يأت وقد جاء ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر

ليت شعري هل للمحب شفاء ÷ من جوى حبهن ان اللقاء ÷

اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجيء بها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للخبر

حروف الزيادة

واما هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما والفائدة اللفظية

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع اوغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء لاسيما في كلام الباري سبحانه إن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي نحو ما إن رأيت زيدا اي ما رأيت
زيدا وقلت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطوا الى ناضر السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو
متى ما تذهب اذهب ومع أي نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اين
ما تجلس اجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع
ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو
ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

الجملة فالسامع متنبه فلا فيه او تردد فيه ١٢ **قوله** ومعنى الاستدراك آه فسر الهند الطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم لا يهام كلامه السين لوقوع بايراد كلام دافع للتوهم ١٢ **قوله** نحو جاءني زيد آه هذا المثال مما اثبته الرضي وحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فمنافاة ما في القاموس حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك وللتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان تتضاد حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللائق ان يشكرون ١٢ **قوله** فالجزآن منصوبان آه لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيه مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب

الحروف
حروف الزيادة الفاظها واحكامها

أنِ المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلّت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه على جلالة التنبيه بحيث تستغنى عن القسم فتنزل لذلك فى صورة نفى القسم وشذّت زيادتها مع المضاف كقوله شعر فى بئر لا حور سرى وما شعر اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدّم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات وانْ وهى اى انْ مختصة بما فى معنى القول اى بفعل مستقر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فانْ حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله ما امرتنى لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى

الحروف
حرفا التفسير
واحكامهما

انّك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوّز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كُفّت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك وما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فانه تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا حروف التحضيض هلّا والّا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلّا ضربت زيدا وهلّا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلّا زيدا ضربته وهلّا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون للتحضيض

الشرح وقوله ومن هذا ظهر الى آخره رد على الحواشى الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضى تشبيها للجزء حكما الفولم نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقى للجزء اذ ليس الملاقى فى حكم الجزء لكن لا قلل فى جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضى فى بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء له بالاختلاط كوضربنى السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقى لجزء الاخير كما منعه الرضى ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل فى النوم كما جوزه الهندى فلا منافاة بين نفى الرضى وتصحيح الهندى فاعرفه ثم ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقى تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف والاقوى لنفيه معطوف الجزء على الكل المقتضى لمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغاير السائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء

الحروف
حروف المصدر والتحضيض
واحكامها

[illegible]

الحروف
حرف التوقع وحرفا الاستفهام

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي ينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يعرى بت سانه

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها ما في حيزها لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

تكون بمعنى قد كما جارت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان

صلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت

الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا

اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا

ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول

اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل

تضرب زيدا الان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو

غير مستحسن منك وهل ضعيفة في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول

ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين

تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب و

اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن

السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو

في تقدير بل اعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال

الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف

تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال

وان دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ

نقول الاجابة اعلام المسئول لا رد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطية له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما انتهى الجه ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يجيئ نعم ولا نفي الا ان يقال الاشارة لنفي كليهما فتأمل

قوله وام المنقطعة آه اذ اهو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام ههنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاة لانه عطف للانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اي غير شاة ام شاة وقال يتجه عليه انه يؤل المنقطعة الى المتصلة وفيه معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء

الحروف

حروف الشرط الفاظها

واحكامها

حروف الشرط والكلام ان ولو

فان للاستقبال ولو للماضى ومعناها اى ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى اكرمتك فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى ان وقع منك اكرامى فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان فى المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا فى الماضى كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجى مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجى فى زعم المتكلم و استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا تصور هناك

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقوله انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اى ومن اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد وليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

ولو كان على ابيك دين فقضيتها كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه الصلوة والسلام فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا التصديق للنفي منه ٣ قوله واى اثبات يعني بحرف اذ الايجاب بشئ من حروف الايجاب من الاستفهام بلا تم وجه غير خفي على متامل حفني ٣ قوله يلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم القسم ويقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم ونصب الله الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه نحو اى ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابتها مناب الجار وفي يا اى ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة المدغم في كلمتين اجرا لها مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله حفني ٣ قوله لمن قال هو ضالة بن شريك حفني ٣ قوله من جوى جهن في القانيس الجوى الهوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجع في الصدر وكلها في المقام حسن منه ٣ قوله ومعنى انها اداة اصل المعنى بدونها

الحروف
حروف الشرط واحكام
ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا من الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه كما مر وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعل فى موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به من توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم كرمه الماضى اى لزم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث بطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب لكونه جوابا للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى مثال للماضى لفظا او ان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى اتك على المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

الحروف
حروف الشرط واحكام
القسم باب

علی غیر ترتیب اللف باعتبار جواز اعتبار الشرط علی ترتیبه وان اٰتیتنی واللّٰه لاٰتینّک وانّما

اورد فی هذا المثال الشرط بصیغة الماضی علی خلاف المثال الاول اشارة الی اشتراط المضی

فی الشرط فی صورة اعتبار القسم علی تقدیر توسطه کاشتراطه علی تقدیر التقدیم فعلی المعنی

الاول هذا مثال لتقدیم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جمیعًا نشر علی ترتیب اللف

وعلی المعنی الثانی مثال لتقدیم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول علی ترتیب اللف

وبالاعتبار الثانی علی غیر ترتیبه ففی کلٍّ من المثالین یقع من حیث المعنی الثانی اختلاف من اعتباره

بخلاف المعنی الاول فالحمل علیه اولی وعلی تقدیر الحمل علیه وان کان رعایة کون النشر علی ترتیب اللف

یقتضی تقدیم المثال الثانی علی الاول لکنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامکان علی

تقدیر تقدم القسمین علی نشرهما من حیث مثالیهما وتقدیر القسم کاللفظ ای کالتلفظ به ومقدره

کملفوظه فی صدر الکلام فلزم فی الشرط الذی بعده المضی وکان الجواب للقسم نحو قوله تعالی

لئن اُخرِجوا لا یخرجون ای واللّٰه لئن اخرجوا فالشرط ماضٍ ولا یخرجون جواب القسم فانه

لو کان جزاء الشرط لکان الجزم بحذف النون اولٰی به ای لا یخرجوا وکذا قوله وان اطعتموهم

انّکم لمشرکون ای واللّٰه ان اطعتموهم انکم لمشرکون فالشرط ماضٍ وانکم لمشرکون جواب القسم فانه لو کان

جزاء الشرط یلزم الاتیان بالفاء لان الجملة الاسمیة الواقعة جزاء الشرط یجب فیها الفاء

واما للتفصیل ای لتفصیل ما اجمله المتکلم فی الذکر نحو قولک جاءنی اخوتک اما زید فاکرمته

واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله فی الذهن ویکون معلومًا للمخاطب

بمنزلة محذ المبانی التی لو حذفت لاختل دلالة اللفظ علیه قوله فی تفسیره آه قال ابن مالک الغالب فیه ان یکون تفسیر الغیر فی معنی القول قوله ای یقبل متقرر آه اشارة الی توجیه ظرفیة المعنی للفظ بان المعنی ظرف اعتباری یستعار له اداة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنی هو الشائع حتی قال الهندی انه علی القلب لکن جعل القلب قسیما للظرفیة الاعتباریة حیث قال الظرفیة اعتباریة او علی القلب وفیه ان ظرفیة اللفظ للمعنی ایضا اعتباریة قوله مفعولا آه فقوله مجتمعة الی معنی القول بعد لو ما فی معنی القول لانه للتفسیر نفس لفظه فی معنی القول لانه جعل آخر ما فی معنی القول فی معنی القول الغیر الصریح حتی جعل القول المقدر منها مقولا فی معنی القول وهو بعید عن العبارة قوله فقوله ان اعبدوا اللّٰه اشارة الی وجه قوله فی الاکثر فی الاکثر مفعولا مقدرا آه من ان قوله فی الاکثر لانه قد تفسر مفعولا مذکورا والی رد من تمسک بالآیة فی انه تفسیر مفعول القول الصریح زعما منه ان قوله ان اعبدوا تفسیر لما امرتنی لکن قال الرضی تقدیر امرتنی

الحروف

حروف الشرط وتقدیر القسم بیان

بواسطة القرائن وقد جاءت لاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ فان مايقابل أَمَّا المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول للفعل الشرط فلما

الحروف
حروف الشرط
وحكم اما

حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لِامّا خاصية جواز التقديم اصلاً وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والّا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيداً منطلق فان ما في حيز انّ لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميّز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لِامّا قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد امّا منصوباً واما اذا كان مرفوعاً نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اُقيم امّا مُقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اوّلاً وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعاً بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوباً بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه لو يسلم جواز اما زيداً فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فالملزوم من انتفائه يتفاوت

قوله موضع منطلق آه اراد ان يبين وجه ابعاد الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال ان انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الوضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو لانه لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق قبل دخول لو فانك اذا قلت انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير ام منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري

قوله واذا تقدم آه دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح ترك في لعدم كونه زمانا ولا مكانا لابهما

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين المرفوعين لظهور امثلة كونهما مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا ورب كما اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه ولانك تردع المخاطب في ما يتوهم تحقيقا لتسديد ولكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فقصد من اول الامر ان يكون هذه على بناء مخففة وحركة تلك على اعراب او لتيه لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فتحيير اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين تركه وفي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف الا الايصال هذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وهنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه
قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها
فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف أتي بها
للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا
الابدال ما مر في بدل الكل من الكل وتكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مبهما

الحروف التنوين وتعريفه وحكمه

التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تنتقض بالحركة العارضة مثل عادا الاولى
وتشمل ساكنة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر
الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة
متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحرف الأخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد
الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو رجل انطلق

الحرف التنوين وبيان اقسامه

فان المراد تبعيتها حركة الآخر تخفيفا لما في الوجه من ثقل العارض للعروض وليست زنة الطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على الكينة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي واما الامر معنا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم مررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل النون من جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا لانه اذا سميت مسلمات مثلا امراة ثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم ما يساعده المعنى

ولاتنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنیً مناسبٌ يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما يحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما يحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر ؎ اقلي اللوم عاذل والعتابن ؞ وقولي ان اصبت لقد اصابن ؞ فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر ؎ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ؞ مشتبه الاعلام لماع الخفقن ؞ فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

فيه فهو مطلق فيه وقت انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من آية وقال هذا افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو مذهب الاول ١٦ قوله جوازا الخ عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والاتفاق جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله لقول الشخص الخ هذا رد المخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبر الى المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله قد جاء الخ وحينئذ يجوزان يجاب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لايجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم تصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها تلحق تانيث المسند اليه بل تانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع لو تاء العيد تاء التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة لتثنية الجمعين في الاسماء لانها جعلت مع الحتم بمنزلة كلمة واحدة واما عدم علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها حروف في

الحروف التنوين وبيان اقسامه

البيت يلحق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون ابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من كونه موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هند بنت عمرو ومنها اي من الحروف نون التاكيد

نون التاكيد وبيان قسميها

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها واختير الفتح مع تيسر الكسر الا بعد الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي بالالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربَنْ بالتخفيف واضربَنَّ بالتشديد والنهى نحو لاتضربَنَّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الاتنزلن فتصيب خيراً والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لايؤكد الا مايكون مطلوباً وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد مايقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون لبعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ماقبل نون التاكيد خفيفة كانت وثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو لعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن ... قوله لزال للعقيقين آه ذال الزمخشرى مسلمات ليست بحجة لتانيث ووجود المنع تقدير التاء فيها فلا محالة مسلمات علما منصرف ... قوله ذلك الترديد الخ فسمى تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه باذكره قال سمى بذلك لان فيه ترك الترنم ... قوله كما فى قول الشاعر هو رؤبة على مافى القاموس ... الخفق ... الخفق حركة السراب ... الغبار المرتفع ... الاعماق جمع عمق ... الفج ... اطراف المفازة والحاوى الخالى والمخترق مهب الرياح والاشتباه الاعلام ... يعرف بها الطريق والواو فى قوله وقاتم وارب بيدرب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام ... قوله لم وعوض عن الالف الخ ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدال بالتنوين بل الاظهران الحاق التنوين يغنى عن تحصيلها بالاشباع ... قوله اما التنوينات الخ اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض

الحروف
نون التاكيد اختصاصها ولزومها

الحروف
نون التاكيد واحكامها
تقسيمها

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما سوا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فتقول وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة لالتقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الواو والياء او تحريكهما ضما او كسرا او غرضه من هذا الكلام بيان الاتصال النون بها وحتى كان ان النونين حكمها مع المثنى وجمع المؤنث اما مع ضمير بارز وهو شيآن جمع المذكر نحو اغزوا وارموا وارمي وخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزوا ارم البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو وارموا الغز يعني وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء

وارمی الغرض و تضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشَوُنّ کما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشَوُا الرجلَ وتکسر الیاء المفتوح ما قبلها کما کسرتها مع المنفصلة تقول اخشَیِنّ کاخشَیِ الرجلَ فان لم یکن ای الضمیر البارز وهو فی الواحد المذکر نحو اغزوا ارم واخش فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی بها الف التثنیة تقول اغزون وارمین واخشین برد اللامات وفتحها کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا ومن ثم ای لاجل انه مع غیر الضمیر البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل تَرَیَنّ فی هل تری کما یقال تریانِ هذا مثال لغیر البارز الذی تحرکت لامه بالفتح کما تفتح مع المتصل وهل تَرَوُنّ فی هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاکید وضم الواو وضمها فی لم تروا القوم هذا مثال لما فیه ضمیر بارز یضم لاجل النون وهل تَرَیِنّ فی هل ترین باثبات الیاء وکسرها کما یقال لم ترَیِ الناس هذا مثال لما فیه بارز یکسر لاجل النون واغزُونّ عطف علی هل ترین لا علی ترین ای ومن ثم قیل اغزون برد الواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا واغزُنّ فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها کما قیل اغزوا القوم واغزِنّ فی اغزی بحذف الیاء المکسور ما قبلها کاغزی القوم وهذه الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف بعضها لما هو مع الضمیر البارز کالمنفصل وبعضها لما هو مع غیر الضمیر البارز کالمتصل کما اشرنا الیه والنون المخففة تحذف للساکن ای لالتقائها الساکن المذکور بعدها وفی بعض النسخ للساکنین ای لالتقاء الساکنین کقول الشاعر شعر لا تهینَ الفقیرَ علّک ان ❊ ترکع یوما والدهر قد رفعه ❊ ای لا تهینن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساکنة التی بعدها وابقیت فتحة ما قبلها لتدل علیها

اذ ما او جائز کما فی شی او اما وقد لیکن جواب هذا الشرط الیهم

ص۲۹۴ قوله لیدل آه دنی لا تخشون لیطرد وکذا قوله لیدل علی الیاء المحذوفة

قوله ان اشتراط آه وح لا بد من بیان جهة عدم حذف الالف فی اضربانّ اضربنانّ وتعلم والحق انه لا تردد فی اشتراط ان یکون الساکنان فی کلمة واحدة والمشددة فی التثنیة وجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة ص۲۹۵ قوله وهو الواحد آه وصیغتا المتکلم ایضا

ص۲۹۵ قوله منزلة الاستثناء عنه ای عن الحکم بفتح ما قبلها ولک ان تقول ما قبلها مفتوح فیها ایضا لان الالف لیس حاجزا حصینا فکانها واقعة بعد الفتح بلا فصل ویحتمل ان یراد بقوله وتقول فی التثنیة والجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بیان انک تثبت الالف فی تاکیدها بالنون المشددة فح لا یکون المقصود الاستثناء ص۲۹۵ قوله فانه یجوز آه او لانه نزل المخففة منزلة المشددة لکونها فرعها ومن المجوزین ذلک الحاق من یکسر النون وعلیه حمل قوله تعالی ولا تتبعانِّ بتخفیف ولم یجوز البصریون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساکنین

الحروف
نون التاکید واحکام قسمیها

والا لكان الوا حسان لقدر اتهمن الفقير ولم يحركوا كما تحرك التنوين فرقا بينهما واما لم يعكس حتى لا يتم ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف النون المخففة في حال

الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف

لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزي فقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت

عليهما وجب ان ترد المحذوف فقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم

في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مرتبة بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها

تقلب الفا كقولك اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبله انقلب الفا واذا انضم

او انكسر يحذف نحو جاءني زيد ومررت بزيد وصبت خيرا واصابني خير وختم في الخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا والحقنا بمن تعبر شرورنا

ضيرا واجعل نوبات نقائصنا خفية كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك

على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن معرة سمات الجهالات

شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من مرة احبابه فقد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح

من السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في مخالفة عبوديته للاعراض

عن مطالبة الاعواض بالاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

حامدا ومصليا فقد استتب طبع شرح الجامي مع مقدمة تبصرة للطلاب ورسالة تمرين الادب وحاشية العصام بتمامها وزيادة بعض الحواشي الجديدة وعلى الحواشي السابقة بقطوبي للطالبين وبشرى للراغبين حيث لم يطبع هذا الكتاب الى الآن على هذا النمط والعنوان وحاديعون الله تعالى بان يشتري ببذل الانفس والاموال فالحمد لله على كل حال

نام کتاب	قیمت	زبان	کیفیت
[illegible] ادب	۱۰ر	عربی	این کتاب را باعتبارِ حصولِ عربی زباندانی و نشو و نمائی تفصیلِ ملکۂ لسانی اوّل کتاب علمِ ادب و نخستین رسالۂ قواعدِ زبانِ عرب باید گفت کہ برای سواد خواندن و درعربی با محاورہ سخن راندن و جہت ہر قسم مضامین نگاری و انشا پردازی و اداطرازی ترتیبش نظر بر آسانیِ کسب این فن حسبِ رشتۂ تعلیم انگریزی برین اصول ست کہ اول ضروری لغات مستعملہ و زمرۂ بعد از آن جملات و فقرات و پس آن حکایات و منقولات
[illegible] کلان	۸ر	〃	عبارتش مع حرکاتِ ضروری و ترجمۂ فارسی ست و بر حاشیۂ آن حواشیِ حلِ معانی و ترکیبِ جملات تصنیفِ زینی زادہ رومی مرقوم ست
[illegible] خرد	۸ر	〃	بر حاشیۂ آن ترجمۂ شریفیہ فارسی مصنفۂ میر سید شریف جرجانی مهندس مهندسهای عبارتِ متن بتصحیح و تنقیحِ کامل تمام و کمال نوشتہ شد
[illegible] المبین	۱۲ر	اردو	این کتاب متین نصرت قرین برائے حمایتِ دین و تقویتِ مقلدین بجوابِ ظفر المبین مطبوعۂ لاہور بدلائلِ قاطعہ و براہینِ ساطعۂ قرآن و حدیث دو مرتبہ چاپ شدہ بود اکنون بار سوم بازدیادِ چند مسائلِ ضروریہ و نظرِ ثانی و تصحیحِ مبانی و تنقیحِ معانی خصوصاً مسالۂ معرکۃ الآراے وجوبِ تقلید بنصوصِ صریحۂ کتاب و سنت و ضمیمۂ آن باضافۂ حجم دو جز اندراج یافتہ کہ سابق پرتوے ازین بحث بران نیافتہ بہ ثبتِ مواہیر و تقاریظِ علماے مشاہیر کہ تعدادش تا چہار صد و شصت و شش رسید مع رسالہ دبوس بجوابِ قوس طبع گردید
[illegible] المقلدین	۱۲ر	〃	این کتاب ہم بجوابِ ظفر المبین در مطبع دار العلم والعمل فرنگی محل لکھنؤ بطریقِ ضمیمۂ اخبار کارنامہ از قالبِ طبع برآمدہ بود اکنون بعد نظرِ ثانی و درستیِ عبارت مع رسالۂ جواب الجواب موسوم بحمایت المقلدین بعد تنقیحِ مسائل و تحقیقِ دلائل بخطِ نسخ و نستعلیق بسیار خوب بطرزِ مرغوب چاپ شد
[illegible] الشواہد	۱۲ر	〃	این کتاب نیز بردِّ فرقۂ وہابیین در جوابِ ظفر المبین براے احقاقِ حق مقلدین مع فتواے جامع الشواہد فی اخراج الوہابیین عن المساجد بصحت تمام انتصار الحق الاسلام چاپ کردہ شد و بابت ... لامذہبان جدولے متضمن رواتِ مجروحینِ صحیحین دران اندراج یافتہ
[illegible] تاریخ [illegible] نامہ	۹ر	فارسی	نظمش بر طریقِ سکندرنامہ باکمالِ فصاحت و بلاغت بمناسبتِ ہر مقام متضمنِ تمہیدِ ساقی نامہ واقع شدہ مشتمل بر عقائدِ فاسدۂ وہابیان و از جنگِ عساکرِ سلطانیہ شکستِ فاش خوردنِ الیشان و بامقاماتِ متبرکۂ حرمین شریفین سبے ادبی کردنِ این سگِ دنیایان
[illegible] حنفی	۹ر	〃	قابلِ دید و لائقِ شنیدِ اہلِ تقلید ست کہ تا حال چنین دیوانِ غزلہاے فارسی در تائید و مدحِ مذہبِ حنفی و قدحِ طریقۂ لامذہبی دیدہ و شنیدہ نشد کہ تحت ہر غزلِ غیر مقلد کہ بلفظِ قال السفیہ مرقوم ست در جوابِ آن غزلے دیگر بلفظِ قال الفقیہ بہمان وزن و قافیہ مرسوم
[illegible] نامہ	۸ر	اردو فارسی و عربی	ظاہر ست کہ این نام تاریخی از کراماتِ مرشد الانام حجۃ الاسلام سر آمد اولیاے کاملین سرخیلِ عرفاے واصلین غوث الملۃ والدین حضرت مولانا شاہ فضل رحمٰن علیہ الرحمۃ والرضوان ست کہ دران از طرفِ معتقدان و مریدانش تواریخ وصالیہ و قصائدِ انتقالیہ مع فہرستِ اسماے مؤرخین بترتیبِ حروفِ تہجی مرقوم گردید کہ شمارِ آنہمہ منظوماتِ تاریخیہ و نثریہ تا ۲۷۸ ... و ... رسید
[illegible]	۴ر	اردو	درین کتابِ کرامت نصاب حالِ عادات و عبادات و کراماتِ حضرت مولانا صاحب موصوف بالقابہ قدس سرہ از ابتداے مرض تا شبِ وصال روزانہ تاریخوار مع کیفیتِ سجادہ نشینی و مجلسِ فاتحہ خوانی راست راست بے کم و کاست در تحریر آمدہ
[illegible] حالی	۲ر	〃	در جوابِ مسدسِ حالی قابلِ ملاحظۂ اربابِ خوش مقالی و اصحابِ طبعِ عالی ست کہ دران ہیچ نیچریت کہ ...
[illegible]	۲ر	〃	یعنی مرثیۂ معرکۂ عظیم واقع مؤضلع اعظم گڑھ کہ بابت گاؤکشی درمیان ہنود و اہلِ اسلام ہنگامۂ کارزار بوجود ...
[illegible] فارسی	۹ر	〃	براے طلبۂ زبانِ فارسی عموماً و جہت تعلیم متعلمین مدرسہ دار العلوم ندوۃ العلما خصوصاً در ضبطِ قواعدِ صرفیہ و نحویہ مع امثلۂ مشقی ...
[illegible]	۳ر	〃	از آدم تا این دم چنین کتابے بتعلیمِ خطِ نستعلیق رالبّ لباب چاپ نگردیدہ ہر کہ بران کاربند شود و مشق کند در مدت ...
[illegible]	۲ر	〃	این کتابِ افاضت نصاب ہم درحسنِ صناعتِ خطِ نسخ طلبہ را زود تر نساخ خوشخط گرداند و قدر و قیمتش ...
[illegible]	۲ر	〃	درین رسالہ تحقیق مقالہ در مباحث تقلید و قیاس و اتباع چند امور تنقیحِ طلب قائم کردہ بجواب ...
[illegible]	۴ر	عربی	مع اسناد و فہرستِ منازل و اشعارِ مناجاتیہ و اہلِ کاتب نہایت خوشخط و صحیح الحرکات ترجمہ ...
[illegible]	۲ر	فارسی	این مثنوی بطرزِ نوی ہموزن اشعارِ مثنوی معنوی ست مشتمل بر اظہارِ اندوہ و ملال ...
[illegible]	۳ر	عربی	این اخبار بغرضِ تعلیمِ انشاے عربی ماہوار شائع می شود کہ در نصفِ صفحۂ ... عربی عبارت ...

بر ضمائر وقاد عالی نهاد و خواطر نقاد والا نژاد در پرده مباد که درین زمان مستفاد و اوان مستفاد مشاهد مراد

برقع از رخ کشاده و چشم تماشا را رخصت عام داده یعنی کتاب مستطاب مجمع انحای نحویه مطلع اضوای نحویه مخزن

قواعد سنائیه معدن عوائد جلائیه موسوم بفوائد ضیائیه معروف در اسامی بنام شرح جامی قدس سره السامی

محشی بحواشی قدیمه جدیده و محلی بمحاسن مفیضه و مفیده مع حاشیه عصام بالاستیعاب تا اختتام و ثمرات

الحیات فی طبقات النحات و تزئین الادب فی ترقین العرب و تقریر المعقول فی بیان الحاصل و المحصول

که جانا این نسخه در روشن بیانی مبانی نبراس تلویح بنجه آفتاب نحوست و در سواد خوانی معانی

قسطاس تنقیح خواص خمسه اهل نحوست با هزاران خوبی و خوشی اسلوبی مانند مهر نیم روز از افق مشرقی

احسن المطابع یعنی بوارق بدائع و شوارق صنائع منبع اصح المطابع عالم افروز گردید که عالمیان علم دوست را

بمحاسن دلفریب خود شیفته و فریفته گردانید و دیده منتظران قریب و بعید میل سرمه نگرانی کشید

منزدکه کاتب دیوان سرای خلد کشد	سواد نسخه او بر بیاض دیده حور	الکشید خوش خطیش بر ورق نسخ خط نسخ
بلای حسن سوادش نمود جلوه ظهور	چه با الطبع اصح المطابع آب و صفاست	اگر سنگ آید در آب تاب شک طور

علی الخصوص اضافه حاشیه عصام از اول تا اختتام و ناصیه هر صفحه طغرای نامش قرین زینت تمام و آن حاشیه

صحیح در سه صد و پنجاه و دو صفحه ۳۵۲ قلمی علیحده مرقوم است و ضمنه سنه فوقانی و تحتانی سر تحریر اشعر بصفحه و سطر متن

مرسوم و در متن هم هر جا که حاشیه عصام مسطور است علامت (عـم) بران فرو بود با این همه اعجاز ایجاز یعنی

اندراج این چنین حاشیه مطوله و اندماج دیگر رسائل مکمله ثمن این گران بها گنج شایگان بعیار نهایت ارزان

صاحب نظران از سر انصاف ببینند		ارزان چه قدر کرده ام این جنس گران را

پس نظر بران کسی از راه دون همتی و پست فطرتی باین هیأت مجموعی و صنعت کذائی بدون اجازت راقم

چاپ نماید و راه حق تلفی نه پیماید و رنه بجای نفع قلیل نقصان کثیر در آید زیرا که کاپی رایت این مجموعه مفیده

حسب مراد قانون بستم ۱۸۶۷ء در رجسٹر سرکار انگلشیه داخل گردید. الراقم الآثم عبد العلی المدراسی